المحاضرة الأولى: تحديـــــد المصطلحات اللغويـــــــة التراثيـــة:

(النحو، علم العربية، علوم العربية، الإعراب، فقه اللغة).

قبل الحديث عن المصطلحات اللغوية التراثية القديمة، ينبغي الحديث عن مفهوم التراث أولا

- مفهوم التّراث :

التّراث لغة كما جاء في القاموس المحيط للفيروزابادي، وَرِثَ أباه ومنه بكسر الرّاء، يرثه كيعِدُه وِرْثًا وَوِرَاثَةً وَإِرْثًا وِرْثَةً بكسر الكل وَأَوْرَثَهُ أَبُوهُ وَوَرَّثَهُ جعله من وَرَثَتِهِ والوَارِثُ الباقي بعد فناء الخلق، وفي الدّعاء" أمتعني بسمعي وبصري واجعله الوَارِثَ مني" أي أبقه معي حتّى أموت، وتَوْرِيثُ النّار تحريكها لتشتعل والوَرِثُ الطّريّ من الأشياء[1]، فالتُّراث **لغة** مصدر من الفعل وَرِثَ، إذ يقال: وَرِثَ فلانا، أي انتقل إليه مال فلان بعد وفاته، ويقال وَرِثَ المال والمجد عن فلان، إذ صار مال فلان ومجده إليه.[2]

والتُّرَاثُ لغة مأخوذة من وَرِثَ، والتّاء في التُّرَاثِ مبدلة من الواو، فالعرب يقولون وَرِثْتُ الشّيء من أبي أَرِثُهُ وِرَاثَةً وَإِرْثًا،[3]وقد وردت كلمة التّراث في القرآن الكريم مرّة واحدة في قوله تعالى:﴿كَلاَّ بَلْ لَّا تُكْرِمُونَ اليَتِيمَ، وَلَا تَحُضُّونَ عَلَى طَعَامِ المِسْكِين، وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا، وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ الفجر(18-20)، أمّا كلمة ميراث فقد وردت في القرآن الكريم مرّتين في قوله تعالى: ﴿وللَّه ميرَاثُ السّمَوَاتِ وَالأَرضِ﴾ آل عمران(180)، الحديد(10) بمعنى أنّه تعالى يرث كل شيء فيهما لا يبقى منهما باق لأحد من مال أو غيره.[4]

ويذهب بعضهم إلى أن التُّراث قد اكتسى في الخطاب العربي الحديث والمعاصر معنىً مختلفًا مباينًا إن لم يكن مناقضًا لمعنى مرادفه الميراث في الاصطلاح العربي القديم، ذلك أنّه لَمَّا كان لفظ الميراث يفيد التَّركة الّتي تُوزَّع على الورثة أو نصيب كل واحد منهم، أصبح لفظ التّراث يشير اليوم إلى ما هو مشترك بين العرب، أي التَّركة الّتي تجمع بينهم لتجعل منهم جميعًا خَلَفًا لسلف، فإذا كان الإِرْثُ أو المِيرَاثُ هو عنوان اختفاء الأب وحلول الابن محلّه، فإنَّ التُّراث أصبح بالنّسبة للوعي العربي المعاصر عنوانًا على حضور الأب في الابن، حضور السّلف في الخلف، حضور الماضي في الحاضر.[5]

أمّا **اصطلاحًا** فينبغي أن نشير إلى جملة من المفاهيم المترابطة، وهي على التّوالي:

- يشمل التّراث الأمور المادّيّة والمعنويّة، فهو يشمل كلّ ما خلّفته لنا الأجيال السّابقة في مختلف الميادين الفكريّة والأثريّة والمعماريّة، متمثّلا في الأرض الّتي نحيا عليها، وما أُنشئ على هذه الأرض من معالم وآثار، وما حفظ في داخلها من خيرات، وما ابتدعته عقول الأمّة من مبتكرات ومؤلّفات ورسوم، وغير ذلك.[6]

- يطلق لفظ التّراث بالمعنى الواسع على نتاج الحضارة في جميع ميادين النّشاط الإنساني، من علم وفكر وأدب وفن ومأثورات شعبيّة وآثار ومعمار وتراث فلكلوري واجتماعي واقتصدي.[7] فالكثير من هذا التّراث سجّله لنا الأجداد فيما خلّفوه من مخطوطات عربيّة تتناول البحث في فنون المعرفة المختلفة، من تفسير وفقه وأدب ولغة ونحو وتاريخ وفلسفة وطب وعلوم ورياضيات وفلك وفلاحة، وغيرها.

---

[1] - القاموس المحيط، الفيروزبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8(طبعة فنية منقحة ومفهرسة)، 2005م، ص177.

[2] - دراسات في المعاصرة والتراث، محمود أحمد السيد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد ،دمشق،دط،2013م،ص97.

[3] - الدرس اللغوي في النصف الأول من القرن العشرين ، ميمونة عوني، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015م، ص214.

[4] - ينظر: التراث والحداثة دراسات ومناقشات، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991م، ص22.

[5] - دراسات في المعاصرة والتراث، ص100.

[6] - ينظر: دراسات في المعاصرة والتراث ، ص97-98.

[7] - في التراث العربي، محمد عبد القادر أحمد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1979م، ص5.

- التّراث هو ما خلّفته لنا الأجيال في ألوف الكتب والرّسائل ما يزال الكثيرُ منه مخطوطًا في مكتبات العالم شرقًا وغربًا وما تحتويه هذه الكتب من آراء ونظريّات علميّة ليس إلى حصرها سبيل.[1]

- التّراث خبرات جاهزة وفروض تجاوزت مرحلة الاختبار، وتجارب وُضِعَتْ على المحكّ مصيبة أو مخطئة، ولكنّها في جميع الأحوال مفيدة سواء عملنا بها أو أعرضنا عنها، وفي الحالتين نحن ننظر إليها ونستضيء بها، أيًّا كان موقفنا منها.[2]

وهناك من الباحثين من يرى أنّ مفهوم التّراث يحمل معنيين مترابطين يتولّد ثانيهما عن أوّلهما، وأوّل هذين المعنيين أن التّراث هو المنجز التّاريخي لاجتماع إنساني في المعرفة والقيم والتّنظيم والصّنع، ويتجسّد هذا المفهوم في تراثنا في قطاعات أربعة رئيسة، وهي:[3]

*- القطاع المعرفي: يشمل مختلف العلوم والمعارف من علوم لغويّة وطبيعيّة ودينيّة...إلخ.

*- قطاع القيم: من أنماط السّلوك والتّفكير والعادات والأخلاق...إلخ.

*- قطاع النُّظم والمؤسّسات: ويشمل المؤسّسات والنُّظم الّتي تستند إليها الشّؤون العلميّة والاجتماعيّة والقانونيّة والإداريّة كالأسرة والمدرسة والمسجد والدّيوان والوزارة...إلخ.

*- قطاع الإبداع والصّنع: يشمل الإبداع الفنّي والأدبي الّذي يوحي بالحسن والجمال، ويمتدّ إلى كل ما أبدعت اليد بصنعه من أعمال يدويّة، ويشمل الأدب بأشكاله المختلفة كالغناء، الموسيقى، والموروث الشّعبي...إلخ.

وبهذا يظهر التّراث كأنّه هو الحضارة ذاتها أو أنّه هو المادّة والثّانية هي الصّورة، والفرق بين المصطلحين أنّ مفهوم الحضارة ذو دلالة معنويّة ونظرة شاملة للعالم، أمّا مفهوم التّراث فيدلّ على مجموعة مخصوصة من المنجزات.

أمّا المعنى الثّاني للتّراث، فيتمثّل في كونه هو كل ما هو حاضر في وعينا الشّامل، وفي تشخيصنا الحاضر ممّا ينحدر إلينا من التّجارب الماضية في المعرفة والقيم والنّظم والمصنوعات.[4]

وصفوة القول أنّ التّراث- بما هو منجز إنساني تاريخي- متفاوت في قيمته البقائيّة، ولكنّ شطرًا عظيمًا منه – على تعاقب القرون- ما يزال صالحًا باقيًا بل معاصرًا بل مرشّحًا للخلود، ويمثّل رافدًا لبقاء العربيّة واستمرارها على مرّ الزّمان.[5]

إنّ قضيّة التّراث في الحقيقة قضيّة مصيريّة ينبني عليها حاضر ومستقبل الأمّة، وهي تطرح نفسها في كل وقت، وتؤكد أهميتها على الصّعيد القومي كعنصر أساسي يدل على أصالة الأمّة العربية وعراقتها وصمودها أمام التّحدّيات الّتي تواجهها، ومن هنا لابدّ علينا أن نعتني بالتراث بروح المسؤلية القوميّة، وأن نسقط الدّعوات التي تدّعي وجود تناقض أو صراع بين الأصالة وإحياء التّراث والمعاصرة والتّقدم الحضاري، فتراث الأمّة العربيّة هو سيرتها والقوّة الدّافعة لبناء المستقبل على ضوء التّوازن بين المحافظة على التّراث القومي ومواكبة العصر والتّقدم، فالماضي في الحقيقة هو الّذي يضيء المستقبل والأمّة التي لا ماضي لها لا حاضر ولا مستقبل لها[6].

إنّ التّراث العربي لا يقف عند حدّ زماني أو مكاني معيّن يحصره في نصوص الأدب الجاهلي وذخائر علوم العربيّة والتّاريخ الإسلامي، بل تمتدّ أبعاده لتستوعب التّراث القديم لكلّ أقطار وطننا العربي على امتداد الزّمان والمكان منذ أقدم العصور وحتّى الآن[7].

---

[1] - ينظر: تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره، عبد المجيد ذياب، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1993م، ص12.

[2] - ينظر: التراث بين القطيعة والتواصل، محمد عبد اللة الهادي، دار ناشرون للنشر الالكتروني-أشغال المؤتمر الرابع لإقليم شرق الدلتا الثقافي تحت عنوان: التراث بين القطيعة والتواصل، يوليو، 2005م، ص8.

[3] - ينظر: دراسات في المعاصرة والتراث، ص98-99.

[4] - ينظر: دراسات في المعاصرة والتراث، ص99.

[5] - ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث، قيم الثبوت وقوى التحول، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007م، ص54.

[6] - ينظر: في التراث العربي، ص7-8.

[7] - ينظر: دراسات في المعاصرة والتراث، ص101.

وعند مجيء الإسلام كانت الانطلاقة الحقيقيّة للحضارة العربية الإسلاميّة بدءًا بعهد النُّبوّة إلى عهد الخلفاء الرّاشدين رضي الله عنهم، ثم مرحلة الدّولة الأمويّة والعبّاسيّة، وبعدها بدأت بالأفول والتّدهور الّذي شمل كلّ ميادين الحياة.

والحقيقة الهامّة التي يجب توضيحها في هذا الصّدد هي أنّ الدّولة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها لم تخضع لحكومة مركزيّة موحّدة، إلاّ أنّه ساد هذه الدّولة من أقصاها إلى أقصاها وحدة أو رابطة من نوع آخر لا تقلّ عن الوحدة الجغرافيّة أو السّياسيّة، هذه الرّابطة تتمثّل في رابطة الدّين، ومن ناحية أخرى اجتمعت وحدة اللّغة إلى جانب وحدة العقيدة، وأصبحت اللّغة العربيّة في كلّ مكان لغة الدّين ولغة العلم والمعرفة[1].

إن هذا التّقديم لمفهوم التّراث يشمل التّراث بمعناه الواسع، والذي يشمل الموروث الحضاري ليمسّ جميع مناحي الحياة من فكر وإبداع وسلوك وطبائع وعادات، وبهذا فالتّراث يشمل كلّ ما هو مادي ومعنوي، ولا بأس بعد هذا الشّرح أن نسلّط الضوء على ما يهمّنا كباحثين في ميدان اللّغة وهو التّراث اللّغوي العربي.

– **مفهوم التّراث اللّغوي** : التّراث اللّغوي العربي يمثّل منظومة خاصّة بالثّقافة العربيّة الإسلاميّة، فهو نسق فكريٌّ وضع في مرحلة تاريخيّة محدّدة نتيجة ظروف خاصّة، وقام على أسس فكريّة معيّنة بوصفه يمثّل جزءًا من بيئة ثقافيّة عامّة هي الثّقافة العربيّة بمختلف مكوّناتها الفكريّة والاجتماعيّة والمعرفيّة والثّقافية والسّياسيّة ويشمل: مصنفات النحو وما تشتمل عليه من قواعد للتركيب وبنية الكلمات وخصائص أصواتها، إضافة إلى أصول النحو، والموروث البلاغي وجملة المعاجم[2].

أولا - مفهوم النحو:

- النّحو: يعني القصد والطّريق الّذي يُتَّبَعُ، يقال: نَحَوْتُ نَحْوَكَ، أي: قَصَدْتُ قَصْدَكَ [3].

- « النّحو: الطَّرِيقُ والجِهَةُ ج أَنْحَاء ونُحُو والقصد يكون ظرفًا واسمًا، ومنه نَحْوُ العربيّة وجمعه نَحُوٌ كعُتُلّ، نَحَاهُ يَنْحُوهُ قَصَدَهُ، ورجل نَاحٍ من نُحَاة نَحْوِيّ، ونَحَا مَالَ على أحد شقّيه، وأَنْحَى عليه ضربًا أقْبَلَ، والاِنْتِحَاء اعتماد الإبل على أيسرها، ونَحَاهُ صرفه، وأَنْحَاهُ عنه عَدَلَه»[4].

وتجدر الإشارة أنّ مصطلح النّحو لم يكن معروفًا حتّى أواخر القرن الأوّل للهجرة، وإنّما الّذي كان يتردّد على الألسن في الرّوايات والأقوال هو الإعراب والعربيّة، فما وضعه أبو الأسود الدّؤلي من نقط سُمِّيَ عربيّة، وإذا ذكر النّحو فهو لا يتعدّى هذا المعنى كما ورد عن الحسن البصري(ت 110 هـ)، ثمّ تطوّر المصطلح وأخذ يعني الملاحظات اللّغويّة في مجال تصحيح الأخطاء الّتي يقع فيها المتكلّم.[5]

- عرّفه ابن جني بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتصغير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ عنها ردّ به إليها.»[6].

- النّحو علم من العلوم التّصويرية وهو يدرس مستوى محدّدًا من مستويات النّشاط اللّغوي، هو مستوى الجملة، أي تركيب الكلمات في نطاق الجملة، وما ينتج عن هذا التّركيب من علاقات [7].

---

[1] - ينظر:المرجع السابق، ص23-24.

[2] - التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، خالد خليل هويدي، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2012م، ص288.

[3] - ينظر:لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1994م، ج15، ص309-310.

[4] - القاموس المحيط، الفيرزابادي، ص1337(بتصرف).

[5] - في التفكير النحوي عند العرب، زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1986م، ص44-45.

[6] - الخصائص، أبو الفتح عثمان (ابن جني)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط،2000م، ج1 ص34.

[7] - المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 2006م، ص43-44.

- وعرّفه مازن الوعر مستعملاً مصطلح علم التّركيب بقوله: « علم التّركيب Syntaxهو الطّريقة الّتي من خلالها تنظّم وترتّب الكلمات لتَبِين العلاقات الدّلالية داخل الجملة وبين الجمل، ويرجع مصطلح Syntax إلى الكلمة اليونانيّة Syntaxis الّتي تعني التّركيب أو التّنظيم Arrangement، ولقد ركّزت معظم الدّراسات التّركيبيّة النّحويّة على بنية الجملة، ذلك لأنّ العلاقات القواعديّة تتجلّى أكثر ما تتجلّى في هذه البنية »[1].

لذا فإنّ علم النحو(Syntaxe)، يُبحث فيه عن أحكام بنية الجملة العربية بعد الإسناد، حيث يترتّب على علاقة التّأثير والتّأثر بين أقسام الكلام(الاسم والفعل والحرف) ما لا يكاد يتناهى من جمل أصلية وجمل معدّلة، يتحقّق بها غرض مطابقة الكلام لمقتضى الحال[2].

وأنّ الغاية من النّحو هو ضبط اللّسان وصون العربيّة من الفساد، حتّى لا يطال اللّحن القرآن الكريم، يقول عبد القاهر الجرجاني:« واعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها، وذلك أنّا لا نعلم شيئًا يبتغيه النّاظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروعه»[3].

- مسألة أول من وضع النحو :

لا نريد أن نتوسع كثيرا في هذه المسألة ولكن يمكن القول بأن الروايات تعددت في هذا الشأن، حيث ذكرت أسماء مثل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وأبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمان بن هرمز.

أما علي بن أبي طالب، فتذكر الروايات أن أبا الأسود الدؤلي (ت 69 هـ)[4] ، دخل عليه بالعراق فرآه مطرقا يفكر يفكر فسأله فيما يفكر؟، فقال له سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية، وأتاه بعد أيام، فألقى إليه صحيفة فيها : «بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ».

ثم قال له :«اعلم أن الأشياء ثلاثة ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر»[5].

وذكر أن أبا الأسود جمع لعلي كرم الله وجهه أشياء وعرضها عليه كان منها حروف النصب ،(إن وأن وليت ولعل وكان)، ولم يذكر أبو الأسود لكن، فقال له علي: لما تركتها؟ فقال: ما أحسبها منها، فقال: بل هي منها فزدها فيها[6].

وقد شكك الدكتور شوقي ضيف في هذه الرواية، حيث قال بأن عليا كان مشغولا بأمور الدولة الإسلامية، وحربه مع معاوية، وبحروب الخوارج، كما أن النحو يحتاج إلى تفرغ وهدوء تامّين، كما ذكر احتمال بأن يكون شيعته هم الذين نحلوه هذا الوضع، حبا فيه وإشهارا له[7].

أما بخصوص أبي الأسود الدؤلي، فذكر الزبيري في كتابه "طبقات النحويين واللغويين"، بأنه أول من أسس العربية ونهج سبيلها ووضع قياسها، وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصاروا يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف، وحروف النصب، والرفع، والجر، والجزم ، وهو أول من وضع العربية ونقط المصاحف[8].

---

[1] - دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، مازن الوعر، دار المتنبي للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2001م، ص11.

[2] - ينظر: مصادر التراث العربي، صبري متولي متولي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005م، ص108.

[3] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 2004م، ص81.

[4] - لترجمة ينظر:طبقات النحويين واللغويين، ص21-26. وأيضا: أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 2004م، ص65-71.

[5] - المدارس النحوية ، شوقي ضيف، ص 13-14.،وللتوسع في الموضوع، ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، ص4.

[6] - المرجع نفسه، ص14.

[7] - ينظر: المرجع نفسه، ص14-15.

[8] - ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص21، وينظر: الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، علي مزهر الياسري، ص92.

ويذكر السيرافي(284-368هـ)، في كتابه، بأن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئا يقرأ :﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[1]، فقال: « ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا»، فرجع إلى زياد فقال :« أنا أفعل ما أمر به الأمير فَلْيَبْغِنِي كاتبا لقنا يفعل ما أقول»، فأوتي بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتي بآخر فقال له أبو الأسود: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنه، فاجعل مكان النقطة نقطتين»، فهذا نقط أبي الأسود[2].

ويذكر الزبيدي، بأن أبا العباس محمد بن يزيد سأل أبا الأسود الدؤلي عمن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو، فأرشده إليه، فقال : « تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله»، وفي حديث آخر قال: «ألقى إليّ علي أصولا اهتديت عليها» [3].

وروي أن الذي أوجب عيه وضع النحو أن ابنته قعدت معه في يوم شديد الحر فقالت له :ما أشد الحر؟ ، فقال لها: القيظ، وهو ما نحن فيه يا بنية، جوابا عن كلامها لأنه استفهام، فتحيّرت، وظهر لها خطؤها، فعلم أنها أرادت التعجب، فقال لها: قولي: ما أشد الحرا ، فعمل باب التعجب، وباب الفاعل والمفعول به، وغيرها من الأبواب"[4].

وقد شكّك بعض الدّارسين مثل أحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى في هذه الروايات ،حيث إن الأسماء الدقيقة للأبواب التي نسبت إليه، لا تناسب طبيعة العصر ، واستدلوا بأن سيبويه لم يذكر له ولا لتلاميذه رأيا واحدا، وقد مال هؤلاء جميعا إلى أن أبا الأسود الدؤلي لم يضع سوى نقط الإعراب[5]، وقد ذهب شوقي ضيف هذا المذهب[6].

أما بخصوص نصر بن عاصم الليثي، فذكر السيرافي أنّه روي عن محمود البكري عن خالد الحذاء قال:«سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية كيف نقرأها ؟»، قال﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد ،اللهُ الصَّمَد﴾[7]،(لم ينون) قال: « فأخبرته أنّ عروة ينون»، فقال: « بئسما قال، وهو للبئس أهل»، فأخبرت عبد الله بن أبي إسحاق بقول نصر بن عاصم ، فمازال يقرأ بها حتى مات واختلف عن محبوب في عروة وعزوة، فقال خلف بن هشام عروة، وقال عمر بن شبة: عزوة، وكان نصر بن عاصم أحد القراء الفصحاء، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء والناس، وروي عن عمرو بن دينار قال: «اجتمعت أنا والزهري ونصر بن عاصم، فتكلم نصر فقال الزهري(ت121هـ): إنه ليغلق في العربية تغليقا[8]».

علما أن هذه الرواية لا تتكلم عن وضع النحو بل هي ملحقه بما ذكر عن أبي الأسود الدؤلي حين يذكر الدكتور شوقي ضيف بأن نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، حيث كان من تلاميذه الذين نقطوا المصحف وأخذ عنهم النقط وحُفظ وضُبط وقُيّد وعُمل به واتُّبع فيه سبتهم واقتدى فيه بمذاهبهم.[9]

وكذلك فعل عبد الرحمان بن هرمز حين ذكر الزبيدي، بأن أبا النصر، قال: «كان عبد الرحمان بن هرمز من أول من وضع العربية، وكان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش[10]».

---

[1]- سورة التوبة، الآية (3).

[2]- أخبار النحويين البصريين، ص67-68، وينظر: المدارس النحوية، ص16.

[3]- طبقات النحويين واللغويين، ، ص21.

[4]- المصدر نفسه، ص21-22(بتصرف)، وينظر: أخبار النحويين البصريين، ص70.

[5]- ينظر:مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي، جعفر نايف عبابنة، دار الفكر، عمان ، ط1، 1984م، ص18.

[6]- ينظر: المدارس النحوية ، شوقي ضيف، ص16.

[7]- سورة الإخلاص، الآية (1-2).

[8]- أخبار النحويين البصريين، ص71-72، وأيضا: طبقات النحويين واللغويين، ص27.

[9]- ينظر:المدارس النحوية، شوق ضيف، ص16.

[10]- طبقات النحويين واللغويين، ص26، وينظر: أخبار النحويين البصريين، ص72.

ورغم الشكوك في حقيقة وضع النحو لهؤلاء، فإنه يمكن القول، بأن أبا الأسود الدؤلي وتلميذه نصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمان بن هرمز، قد كانوا السابقين لوضع نقط الإعراب[1] والإعجام[2]، وكان ذلك عملا خطيرا حقا حقا فقد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه، مما جعل بعض القدماء يظن أنهم وضعوا قواعد الإعراب أو أطرافا منها، وهم إنما رسموا في دقة نقط الإعراب لا قواعده، كما رسموا نقط الحروف المعجمية، مثل الباء والتاء والثاء والنون[3].

وهذا العمل في نظرنا لا يمكن الاستهانة به، فهو لا يقل شأنا عن النحو في حد ذاته، لأن نقط الإعراب والإعجام أصبحا من القواعد الراسخة للعربية، وهما جزء لا يتجزأ من النحو، وخاصة نقط الإعراب، كما أن حديثهم عن بعض قواعد النحو ليس مستبعدا، لأن بداية أيّ علم، كما ذكرنا سابقا تكون بسيطة ثم تتطور شيئا فشيئا، إلى أن يتاح لها من يسير بها قدما فتصبح في متناول الجميع، وتأخذ مجراها إلى النقاش والأخذ والرد، كما وقع للنحو بعد ذلك.

- تقويم مفهوم النّحو:

وهو في اعتقادي مصطلح أوسع ممّا ورد في التّعاريف وممّا عَلِقَ بأذهاننا، فالنّحو العربي هو الطّريق أو السُّنن أو الضّوابط (القوانين والقواعد النّاظمة للكلام العربي)، وهو بهذا لا يعني فقط الجانب التّركيبي، بل يتعدّاه إلى الجانب الصّوتي والصّرفي وحتّى المعجمي والدّلالي، بل هو لا يعنى فقط تلك القوانين النّاظمة أو الضّابطة للّغة العربية، بل يشمل طبيعة التّفكير النّحوي العربي القديم وفلسفته، فلابدّ أن نميّز بين النّحو التّعليمي والنّحو العلمي، والتّراث يشمل المكوّنين معًا، بل إنّ الرّوايات المشهورة حول نشأة النّحو العربي، ومفهوم "مصطلح النّحو" فهي تذكر مثلاً رواية عن الإمام علي كرّم اللّه وجهه، حيث ذكر لأبي الأسود الدّؤلي:"الكلام كلّه اسم وفعل وحرف انح هذا النّحو"، وهذه الرّواية لا تشير إلى مستوى معيّن، ثمّ إنّ ذِكر حركات الإعراب والإعجام في هذا السّياق لا يوحي بذلك أيضًا، ولعلّ ربط النّحو بالإعراب كان بسبب تلك الرّوايات الّتي تتحدّث عن الأخطاء الّتي بدأت تتسرّب إلى العربيّة ولغة الذّكر الحكيم، ورُبطت بالرّفع والجرّ والنّصب(حركات الإعراب)، ومنه الرّواية الّتي تتحدّث عن ذلك القارئ الّذي قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُه﴾التّوبة(3) بجرّ "رسولِه"، وهذا خطأ جسيم لا يُغتفر ولا يُقبل، فارتبط النّحو بالإعراب وبجانب تركيب الجمل، وفي اعتقادي إنّ هذه التّسمية ارتبطت بذلك الظّرف(ظرفيّة) حيث كان يتردّد على الألسن في بداية ظهور هذا العلم مصطلحات مثل:"الإعراب والعربيّة"، وإذا ذُكِر النّحو فهو لا يتعدّى هذا المعنى، لكن من الخطأ الاحتفاظ بهذا المفهوم كلّ هذا الوقت، لذا يُستحسن أن نستخدم مصطلح التّركيب بدل النّحو للدلالة على المفهوم الّذي ترسّخ بأذهاننا.

ممّا سبق نستطيع القول بأنّ **التّراث النحوي** هو كلّ ما تركه لنا أجدادنا النّحاة من كتب ومصنّفات ومخطوطات وشروح وتحليلات وآراء وتعليقات وتفسيرات للغة العربيّة في كلّ مستوياتها التّركيبي والصّوتي والصّرفي والمعجمي والدّلالي علمًا أنّ التّراث النّحوي قيمته تتفاوت صعودًا ونزولًا، فهناك الأصيل وغير الأصيل، وهناك العميق وغير العميق(السّطحي السّاذج)، لذلك يفرّق بعض الباحثين ومنهم أستاذنا عبد الرحمان الحاج صالح وعبد القادر المهيري وأحمد العلوي بين مستويين من التّراث النّحوي العربي، سنفصّل في هذه المسألة في حينها.

---

[1] - يقصد بنقط الإعراب هي الحركات التي توضع على الحروف كي تنطق نطقا مطابقا لمقتضى الحال، وهي ما يسمى بالحركات الإعرابية.

[2] - ويقصد بنقط الإعجام النقاط التي تفرق بين الحروف المتشابهة في الرسم، كالجيم والخاء، وكالباء واتاء والثاء والياء...إلخ.

[3] - المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص17، وينظر: الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، علي مزهر الياسري، ص100، وينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل ، الأردن، ط3(مدققة ومنقحة)، 2001م، ص42-44.

ثانيا: علم العربية:

تطلق كلمة علم Science اصطلاحا على كل بحث موضوعه دراسة طائفة معينة من الظواهر لبيان حقيقتها وعناصرها ونشأتها وتطورها ووظائفها والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض، والتي تربطها بغيرها، وكشف القوانين الخاضعة لها في مختلف نواحيها[1]. والبحث العلمي في اللغة يعد ظاهرة حديثة نسبيا، شأن البحث العلمي في شتى ميادين المعرفة المختلفة، فالإنسان يتنفس منذ وجد، لكنة عرف جهاز التنفس وعملياته وما يرتبط به من عمليات فسيولوجية في جسم الإنسان تعد من الحقائق التي اكتشفها البحث العلمي في الوقت القريب، واللغة قديمة قدم الإنسان نفسه لكن البحث فيها مرتبط بالتقدم العلمي وهو أمر حديث في التاريخ الإنساني[2].

ولقد أطلق علماء اللغة على دراسة بنية اللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية مصطلحين اثنين هما" النحو" و"علم العربية" ومن هؤلاء ابن النديم وابن فارس وابن الأنباري ولكنهم كانوا أميل لمصطلح النحو،[3]، يقول ابن فارس: «...وكذلك الحاجة إلى علم العربية، فإنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أنّ القائل إذا قال:"ما أحسن زيد" لم يفرّق بين التّعجّب والاستفهام والجزم إلا بالإعراب ».[4] لكن المغاربة والأندلسيين كانوا يفضلون مصطلح العربية أو علم العربية على نحو ما فعل الزبيدي وابن خلدون هذا الأخير الذي أطلق على القواعد النحوية مصطلحين مترادفين هما:"قوانين العربية:و"القوانين النحوية.[5] كما صنّف كتاب سيبويه بأنّه في علم العربية وكذلك شأن ألفية ابن مالك.

ثالثا: علوم العربية:

علوم اللغة العربية وتسمى أيضا بعلم الأدب، وهي علوم يحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظا أو كتابة، وقسمها علماء اللغة العربية إلى اثني عشر قسما أو علما أو أكثر، هي:(1- علم اللغة،2- علم النحو، 3-علم التصريف، 4-علم المعاني،5- علم البيان ، 6-علم البديع، 7-علم العروض، 8-علم القوافي،9-علم قوانين الكتابة، 10-علم قوانين القراءة، 12-علم المحاضرات ومنه التواريخ.)

منها الأصول وهي العمدة في ذلك الاحتراز ، فالبحث إما عن المفردات من بحيث جواهرها وموادها؛ فعلم اللغة، أو من حيث صورها وهيئاتها؛ فعلم التصريف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية؛ فعلم الاشتقاق. وإمّا عن المركّبات على الإطلاق، فأمّا باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها للمعاني الأصلية؛ فعلم النحو، أو باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى؛ فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح؛ فعلم البيان.وأمّا عن المركّبات الموزونة، فأما من حيث وزنها؛ فعلم العروض، أو من حيث أواخر أبياتها؛ فعلم القافية

ومنها الفروع، والبحث فيها إمّا أن يتعلّق بنقوش الكتابة؛ فعلم الخط، أو يختص بالمنظوم؛ فعلم قرض الشعر، أو بالمنثور؛ فعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب، أو لا يختص بشيء منها؛ فعلم المحاضرات ومنه التواريخ[6].

وقد جمعها أحمد الهاشمي:

نحو وصرف وعروض ثم قافية وبعدها لغة قرض وإنشاء

خط بيان معان مع محاضرة والاشتقاق لها الآداب أسماء

أو في قولهم:

صرف بيان معاني النحو قافية شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء

---

[1] - علم اللغة، على عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط9، 2004م، ص24.

[2] - ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، 1997م، ص9-10.

[3] - ينظر:أسس علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة، القاهرة، 2003م، ص59-60.

[4] - ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دط، دت، ص40.

[5] - ينظر: أسس علم اللغة العربية ، ص62-64.

[6] - ينظر: موقع شبكة الألوكة، بتاريخ:2022/09/25م، الساعة12:37.

محـــاضرات وثاني عشرها لغـة تلك العلـــوم لها الأداب أسمـــــاء

أساسها أربعة جمعها الشيخ الإثيوبي في قوله من نظم "التحفة المرضية":

نحو وصرف واشتقاق ولغة هذه الأساس فاجتهد أن تبلغه

ومن العلماء العرب البارزين الذين فصّلوا في هذه العلوم ابن خلدون في مقدّمته المشهورة، حيث ذكر بأن علوم اللسان العربي(اللغة العربية)، هي اللغة والنحو والبيان والأدب، إذ يقول:«أركانه أربعة وهي اللغة والنحو والبيان والأدب ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة ، إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها في الكتاب والسنة وهي بلغة العرب....والذي يتحصّل أنّ الأهم المقدّم منها هو النحو إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة...وكان من حق علم اللغة التّقدّم لولا أنّ أكثر الأوضاع باقية في مواضعها لم تتغير لولا الإعراب الدال على الإسناد والمسند والمسند إليه فإنه تغير بالجملة ولم يبق له أثر، فلذلك كان علم النحو أهم من علم اللغة، إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة وليست كذلك اللّغة»[1] سنشرحها بشكل وجيز كما وردت من وجهة نظره في المقدمة[2]:

1-علم النحو:

يعد ابن خلدون اللغة تعبير عن مقصود متكلمها وهي فعل لساني ناشئ قصد إفادة السّامع، واللغة أحسن ملكات العرب، ولمّا جاء الإسلام تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات للمستعربين، والسّمع أبو الملكات اللسانية ففسدت الألسنة، وخشي العرب أن تفسد تلك الملكة ويصيب اللحن القرآن الكريم والحديث، فاستنبطوا من كلامهم قوانين لتلك الملكة اللسانية مطردة تشبه الكليات والقواعد التي يقيسون عليها، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ورأوا أن الدلالة تتغير بتغيّر الحركات فاصطلحوا على تسميته إعرابا والموجب لذلك التغير عاملا، واصطلحوا على هذا العلم تسمية علم النحو، وأول من كتب فيه أبو الأسود الدؤلي، أن الخليل هو الذي هذب هذا العلم وأكمل أبوابه وأخذ عنه تلميذه سيبويه الذي أكمل تفريعاته واستكثر من الأدلة والشواهد في كتابه المشهور الذي صار إماما لكل من جاء بعده، لكن الكلام فيه طال وظهر بعد ذلك الخلاف بين الأمصار فتعددت مدارسه واتجاهاته.

2- علم اللغة:

وهو بيان للموضوعات اللغوية فإذا كان النحو هو قانون يعالج فساد ملكة اللسان العربي في حركات الإعراب، فإن الفساد تعدى إلى دلالات ومعاني الألفاظ نفسها ففسدت موضوعات الألفاظ واستعمل المستعربون كلام العرب في غير موضعه وخالفوا في ذلك صريح العربية وهو أمر لا يقل خطورة عن الأول ولعله أخطر، فقام كثير من أئمة اللسان وألفوا الدواوين لحماية المعجم العربي، على غرار ما فعل الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه "معجم العين" حيث أحصى فيه مركّبات حروف العجم كلها من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي معتمدا على التركيب بالتقليب فانحصرت له ألفاظ العربية ورتب أبواب كتابه على حروف المعجم، معتمدا على ترتيب المخارج بداية بالحلق ثم الحنك وصولا للشفتين جاعلا حروف العلة آخرا، لذلك بدأ بحرف العين الذي سمى به كتابه، وقد بين الخليل المهمل من المستعمل، ذاكرا أن أكثر المهمل من الرباعي والخماسي والثنائي لقلة دورانه، وأن الاستعمال كان أكثر في الثلاثي كثرته دورانه في الألسنة، ثم جاء بعده أبو بكر الزبيدي والجوهري وابن سيدة وابن دريد وابن الأنباري وغيرهم، معتبرا هذه المؤلفات أصول كتب اللغة.

---

[1] - مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2009م، ص616-617.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص617-625.

3- علم البيان:

يتبع علمي النحو واللغة علم البيان وهو يتعلق بالألفاظ وما تفيده، وكلام العرب واسع ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة، فقولهم:"زيد جاءني" مغاير لقولهم:"جاءني زيد"، والمتقدّم عندهم أهم بالنسبة للمتكلم، ففي الجملة الأولى اهتمام بزيد قبل المجيء المسند، وفي الثانية اهتمام بالمجيء قبل الشخص المسند إليه، وفي قولهم: زيد قائم فالعاري عن التوكيد إنما يفيد خالي الذهن الّذي لا يعلم الخبر، وقولهم: إن زيدا قائم، فالمؤكّد بأداة التوكيد"إنّ" يفيد المتردد الذي ربما يعلم الخبر لكنه يشك فيه، وقولهم:"إن زيدا لقائم"، فهو يفيد المنكر الذي يعلم الخبر لكنه ينكره فالمتكلّم بحاجة إلى استخدام أكثر من آداة توكيد واحدة "إنّ" ولام التوكيد، فهذه الجمل متغايرة المعنى وإن تشابهت إعرابا، فخلو الذهن حال وإتيان الخبر مجردا من أدوات التوكيد مراعاة لمقتضى الحال، والتردد حال، وإتيان الخبر بأداة التوكيد مراعاة لمقتضى الحال، والإنكار حال، وإتيان الخبر بأكثر من أداة توكيد واحدة مراعاة لمقتضى الحال.

إن ابن خلدون يعتبر البحث عن الهيئات والأحوال الّتي تطابق باللفظ جميع مقتضيات الحال من علم البلاغة، وأن البحث عن الدلالة عن اللازم اللفظي ومدلوله من استعارة وكناية من علم البيان وأن ثمرة هذا الفن هي فهم إعجاز القرآن لأنه وافي الدلالة بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة، وهذا الإعجاز يدرك بعض الشيء منه من كان له ذوق بمخالطة اللسان العربي وحصول ملكته فيدرك من إعجازه على قدر ذوقه، وأن تزيين الكلام وتنميقه إما بسجع أو تجنيس يشابه بين ألفاظه أو ترصيع يقطع أو تورية عن المعنى المقصود بإيهام معنى خفي لاشتراك اللفظ من علم البديع، وأطلق الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم البيان، وأن أهل المغرب اختصوا بعلم البديع وفرغوا له ألقابا وعدّوا أبوابا ونوّعوا أنواعا، وذلك لسهولة مأخذه مقارنة مآخذ البلاغة والبيان لدقتهما وغموض معانيهما فتجافوا عنهما، ومن ذلك كتاب "العمدة لابن رشيق"، هذا ويعد ابن خلدون تفسير جار الله الزمخشري أكثر التفاسير تقيدا بأحكام هذا الفن رغم ملاحظاته عنه بأنه يؤيد عقائد أهل البدع عند اقتباسها من القرآن.

4- علم الأدب:

وهو الإجادة في فني المنظوم والمنثور على أساليب العرب ومناحيهم من شعر عالي الطبقة، وسجع متساو في الإجادة ومسائل من اللغة والنحو مبثوثة ومتفرقة أثناء ذلك، فالأدب كما يقول ابن خلدون هو حفظ أشعار العرب وأخبارها والأخذ من كلّ علم بطرف يريدون من علوم اللسان أو علوم الشريعة من حيث متونها فقط وهي القرآن والحديث الشريف، وأصول هذا العلم وأركانه أربعة دواوين وهي:"أدب الكاتب لابن قتيبة"، وكتاب:"الكامل للمبرد"، "البيان والتبيين للجاحظ"، وكتاب:"النوادر لأبي علي القالي البغدادي"، وما سواها فهي تبع لها وفروع.

والغناء في الصدر الأول من أجزاء هذا الفن لما أنه تابع للشعر إذ الغناء إنما هو تلحينه، وقد ألف القاضي أبو الفرج الأصفهاني كتابه في الأغاني، وجمع فيه أخبار العرب وأشعارهم وأنسابهم وأيامهم ودولتهم، وجعل مبناه على الغناء في المائة صوتا التي اختارها المغنون للرشيد فاستوعب فيه ذلك أتم الاستيعاب وأوفاه، معتبرا هذا الكتاب جامعا أشتات المحاسن الّتي سلفت لهم في كل فن من فنون الشعر والتاريخ والغناء وسائر الأحوال ولا يعادله كتاب في ذلك.

رابعا- الإعراب:

الإعراب والتعريب لغة معناهما واحد هو الإبانة والإفصاح، يقال:"أعرب عنه لسانه وعرّب أي أبان وأفصح وأعرب عن الرجل أي بيّن عنه وعرّب عنه، وإنّما سمّي الإعراب إعرابا لتبيينه وتوضيحه، وعرّب منطقه أي هذّبه من اللحن، والإعراب الّذي هو النّحو، إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب[1].

---

[1] - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، دط، دت، ج1، ص588-589.

تمتاز اللغة العربية في شؤون التنظيمSyntqxe بتلك القواعد الدقيقة التي اشتهرت باسم قواعد الإعراب والّتي يتمثل معظمها في أصوات مد قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة، وهذا النظام لا يوجد له نظير في أي أخت من أخواتها السّاميّة، اللهم إلا بعض الآثار الضئيلة البدائية في العبرية والآرامية والحبشية[1]، والإعراب -كما يقول مهدي المخزومي- بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة نحويّة، أو من قيمة نحوية، ككونها مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو غير ذلك من الوظائف الّتي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل ، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضا[2]، فاللغة العربية تعد لغة متصرّفة بمعنى الكلمة، محافظة على نهايات الإعراب والتصرّفات المختلفة، كالضمة في حالة الرّفع والكسرة في حالة الجر، والفتحة في حالة النصب...إلخ وهذا التّغير في العلامات في آخر الألفاظ داخل التركيب بسبب تغيّر العوامل الّتي تتحكّم في التركيب وتحدّد معناه[3]، وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن هذه القواعد المتشعبة الدقيقة وخاصة قواعد الإعراب كانت متعلّقة أكثر بلغة الآداب(شعرا، وخطابة، ونثرا)، أمّا اللهجات فكانت غير معربة منذ القديم، أو أنها لم تكن تهتم بها كما يحدث في لغة الأدب، ودليل هؤلاء في ذلك يتمثل في أمرين[4]:

أ- أحدهما دليل لغوي أن جميع اللهجات العامية المتشعبة من العربية والتي تستخدم اليوم في الحجاز ونجد واليمن ومصر والعراق والشام وبلاد المغرب العربي مجردة من الإعراب، ولو كانت قديما معربة لانتقل بعض من نظامها إلى اللجات المستعملة اليوم أو إلى بعضها على الأقل.

ب- الثاني دليل منطقي عقلي أن القواعد متشعبة ودقيقة وصعبة التطبيق فهي تتطلب شدة الانتباه وملاحظة عناصر الجملة والعلاقات بينها، وهو أمر لا يعقل أن يتم في اللهجات بتك الصرامة الموجودة في لغة الأدب، فاللهجات تميل إلى السهولة والبساطة.

خامسا- فقه اللغة:

فقه اللغة(Philology)، الفقه في اللغة الفهم، وقد فقه الرّجل صار فقيها، وفاقهه باحثه في العلم، والفقيه العالم الفطن،قال ابن فارس وكلّ علم بشيء فهو فقه

فلفظة"فقه" في المعجمات العربية تعني "العلم، و"فقه اللغة فيها هو"علم اللغة"، وقد ظهر هذا المصطلح في القرن الرّابع الهجري عند ابن فارس(ت395ه) وأطلقه على كتابه المشهور"الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، بيد أن هذا المصطلح لم ينتشر الانتشار الواسع، حيث ظهر بعد مدّة عند أبي منصور الثعالبي(ت429ه) وأطلقه أيضا على كتابه:"فقه اللغة وسر العربية"[5].

وقد بين ابن فارس في مقدّمه كتابه المذكور أن المقصود بفقه اللغة هو:«القول على موضوع اللغة وأوّليتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطبتها وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازا».، أمّا الثعالبي فكان يقصد به:"إيراد مجموعة من الألفاظ الّتي تقال في موضوع معيّن كالنبات أو الشّجر مثلا"، وهذا المصطلح عربي صرف، ويشمل دراسة مفردات اللغة وما تشتمله من معان ويدخل في ذلك الحقول الدلالية سواء كانت هذه الحقول ظواهر طبيعية، كالأنواء والسحاب والمطر والغيث، أم نباتية كالنبات والنخيل والشّجر والكرم، أم حيوانية كالإبل والشاء والخيل، وهلم جرّا، وبما دخل تحت ذلك الغريب، كما في: "غريب اللغة" لابن قتيبة، ويدخل في ذلك المشترك اللفظي، والترادف والتضاد والفروق وأنواع المعاجم، كما يطلق هذا المصطلح على الدراسة المقارنة للغة العربية واللغات السامية، وتاريخ اللغات

---

[1] - فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط6، 2004م، 161.

[2] - في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م، ص67.

[3] - ينظر:العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك مع تعليقات المستشرق الألماني شبيتالر، ترجمة وتقديم، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط 1980م، ص14.

[4] - ينظر: فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي ، ص161.

[5] - ينظر: فقه اللغة، حاتم صالح الضامن، مكتبة مازن عبد القادر المبارك، دط، 1990م، ص10.

السامية، كما يطلق على عملية مقارنة الألفاظ الفصيحة بغير الفصيحة، كما يطلق على دراسة اللهجات كما فعل إبراهيم أنيس في كتابه: "اللهجات العربية" ، كما يطلق على دراسة الأصوات ككتاب ابن جني:"سر صناعة الإعراب"، وكتاب ابن سينا:"أسباب حدوث الحروف [1]. أما منهج البحث في فقه اللغة فإنّه منهج وصفي استقرائي يعرف به موطن اللغة الأول وفصيلتها وعلاقتها باللغات المجاورة أو البعيدة، الشقيقة أو الأجنبية، وخصائص أصواتها، وّأبنية مفرداتها وتراكيبها، وعناصر لهجاتها، وتطوّر دلالتها، ومدى نمائها قراءة وكتابة، والبحوث الأساسية المذكورة في التعريف تتعلّق بعلوم ثلاثة[2]:

أ- التاريخ لمعرفة موطن اللغة الأول، وروابط القربى بينها وبين اللغات الإنسانية الأخرى، وتنوع لهجاتها وتطور خطّها وكتابتها.

ب- علم الصوت، لبحث لهجات اللغة وأصواتها، ومعرفة أنواع التطوّر الصوتي فيها.

ج- علم الدلالة، لبحث تطوّر ألفاظها وما تفيده من المعاني

وفي العصر الحديث استخدم هذا المصطلح استخدامات عديدة منها[3]:

أ- تم استخدامه في مقابل المصطلح الأجنبيPhilology وهو يختص أساسا بدراسة النصوص القديمة مفسرا لها ومبينا محتواها اللغوي والأدبي والحضاري.

ب- تم استخدامه بمعنى البحوث الّتي تختص بدراسة فقه اللغات السامية أو إحدى هذه اللغات، على غرار صنيع علي عبد الواحد وافي في كتابه:"فقه اللغة.

ج- كما استخدم مرادفا لعلم اللغة كما فعل الأنطاكي في كتابه: "الوجيز في علم اللغة".

د- واستخدم مردفا لعلم المفردات اللغوية"المعجم" Lexicography".

وإذا كان من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللغة وفقه اللغة، لأن جلّ مباحثهما متداخل لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب، قديما وحديثا، وقد سمح هذا التداخل أحيانا بإطلاق كلا التسميتين على الأخرى، حتى غدا العلماء يسردون البحوث اللغويّة الّتي تسلك عادة في علم اللغة، ثم يقولون:"وفقه اللغة يشمل معظم العلوم السابقة، ولا سيما إذا قورنت هذه البحوث بين لغتين أو لغات متعددة"[4].

ويرى تمام حسان أنّ فقه اللغة من قبيل المعارف لا الصّناعات، وهو ينتمي إلى العلوم غير المضبوطة، لا إلى العلوم المضبوطة، فهو بذلك أقرب إلى الفيلولوجيا منه إلى علم اللغة، غير أنّه يختلف عنها من حيث فكرة القدم ليست دائما من عناصر فهمه، بل نلمح فيه عنصرا مستقبليا هو ما يطلق عليه إثراء اللغة، وهذا العنصر بالّذات هو مجال نشاط المجامع اللغوية[5].

ولقد حدد العلماء الفرق الواضح بين الصناعات(العلوم المضبوطة) والمعارف(العلوم غير المضبوطة)، وإذا كان من خصائص الدراسة العلمية المضبوطة: الشمول والموضوعية والتماسك والاقتصاد، يحق لنا التساؤل هل يتصف البحث في أبواب فقه اللغة بأنّه علم من العلوم؟، فإذا حاولنا تطبيق خصائص العلم على فقه اللغة فسنجد بأنّه يتصف ببعضها، ونقصد تحديدا الموضوعية والتّماسك، أمّا الشمول واستنباط القواعد العامة من الظواهر الخاصة، وما يترتب على ذلك من حتمية صدق النتائج، فهو أمر لا يمكن أن يتصف به فقه اللغة، وذلك لأن الحتمية والاستقراء الناقص متلازمان، أما سمة الاقتصاد فمما نفتقده في فقه اللغة[6].

---

[1] - ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000م، ص 240-241.

[2] - دراسات في فقه اللغة، ص22.

[3] - ينظر: مقدمة في فقه اللغة العربية واللغات السامية،عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، الجرسي للكنبيوتر والطباعة والتصوير، القاهرة، ط2، دت، ص9-10.

[4] - دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 2009م، ص19.

[5] - ينظر: مقدمة في فقه اللغة العربية واللغات السامية، ص12.

[6] - المرجع نفسه، 11-12.

ومن كتب فقه اللغة في تراثنا اللغوي الّتي تبعث على الإعجاب والفخر والإكبار، إذ يظهر في شيء غير قليل من قضاياها سبق بعض علمائنا القدامى لأحدث النظريات اللغوية الحديثة بألف عام أو يزيد، ومنها ما كتبه ابن جني(ت 392ه) في كتابيه:"الخصائص"و"سر صناعة الإعراب"، وابن فارس(ت 395ه) في كتابه:"الصاحبي في فقه اللغة"، والسيوطي(ت 911ه) في كتابه:"المزهر في علوم اللغة وأنواعها"[1].

[1] - ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دط، 1994م، ص173.

المحاضرة الثانية:(اللسانيات العربية -النشأة)

تمهيـــــد(كلمة في مصطلح اللسانيات العربية):

مع بداية الثّمانينيات من القرن العشرين بدأ استعمال عبارتي"اللّسانيات العربيّة"،و"لسانيات العربية" في الانتشار وقد هيمنت العبارة الأولى تدريجيًّا على الكتابات العربية الّتي لها صلة بموضوع الدّرس اللّغوي العربي قديمه وحديثه دون أن تختفي العبارات الأخرى نهائيًّا من سوق الاستعمال،[1] ويزداد الخلط والغموض عندما نجد أن اللّسانيات العربية تبدأ من سيبويه والجرجاني والسّكاكي وابن خلدون وغيرهم، ورغم الاعتراف بمكانة هؤلاء –يقول غلفان-فإنّه لا يمكن أن نطلق على التّراث اللّغوي العربي تسمية اللّسانيات الّتي تحمل دلالات نظريّة ومنهجيّة مختلفة ومحدّدة زمانًا ومكانًا[2].

أمّا الفرق بين"لسانيات العربية"،و "اللّسانيات العربيّة"، فهو فرق في الموضوع المشتغل به، فلسانيات العربيّة تشتغل بمختلف مستويات التحليل باللّغة العربية موضوعًا لها، أما اللّسانيات العربية فتتناول ما يكتب في اللّسانيات باللغة العربية سواء أتعلّق الأمر باللّسانيات العامّة أم بلسانيات العربيّة، أم بلسانيات أي لغة طبيعية أخرى[3].

إن هذا المصطلح ملتبس عند الكثيرين وتجنبا لأي إشكال يمكن اعتماد مصطلح" الدرسات اللغوية عند العرب" أو "الدرس اللغوي العربي"أو"البحث اللغوي عند العرب"، الذي اعتمدناه في هذه المحاضرة تماشيا مع مفردات المقياس حيث يتحدّث عن النشأة ويعتمد كتاب سيبويه في التطبيق، لأن رأي غلفان وجيه وحقيق بأن يعتمد فاللسانيات العربية مرتبطة بظهور علم اللسانيات الحديث فهي حديثة حداثة اللسانيات على الأقل كمصطلح.

1-نشأة البحث اللغوي عند العرب:

قبل نشأة أي علم من العلوم لا بد من إرهاصات ودلائل تسبق هذه النشأة، هذه الإرهاصات تتمثل في التفكير والتأمل حين يكون المجتمع متهيئا لظهور هذا العلم ومحتاجا إليه في مجال المعرفة والحياة، وكانت حياة العرب بعد ظهور الإسلام قد جدّت فيها ظروف وأحوال في المجالات المختلفة الفكرية والاجتماعية[4]. فحين هاجر الرسول عليه الصلاة والسلام إلى المدينة المنورة دخل النص القرآني في ظروف جديدة، فقد توسع الإسلام وتكاثر المسلمون، ومعلوم أنّ العرب أنفسهم كان بين لهجاتها تباين وخلاف، وكانت هذه اللهجات تتميز بظواهر لغوية في مجال الأصوات والصرف والنحو والدّلالة، وهذه الاختلافات انعكست على قراءة القرآن الكريم، ما أثار الانتباه والتفكير بدليل أنها وصلت إلى النبي ﷺإلا أنه أجازها واستصوبها"ما لم تجعل رحمة عذابا وعذابا رحمة" وقد روي حديث الأحرف السبعة، وهو قوله ﷺ:"أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه".[5] وبعد وفاتهﷺ ازدادت رقعة الإسلام أكثر فتكاثر المسلمون من غير العرب فصار الخلاف في قراءة القرآن مدعاة لزيادة التفكير في الحفاظ على لغة الذكر الحكيم(وقد تكلمنا في المحاضرة السابقة عن مظاهر اللحن التي وقع فيها المسلمون وخاصة الأعاجم منهم، ومن مظاهر اللحن التي تذكرها الروايات نذكر[6]:

- تسكين أواخر الكلمات وترك الإعراب خوفا من اللحن، ومن ذلك ما حكي أن مهدي بن مهلهل كان يقول:"حدّثنا هشامْ بنْ حسانْ".

---

[1]- اللسانيات العربية أسئلة المنهج ، مصطفى غلفان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2006م، ص43.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص44.

[3]- ينظر: المرجع نفسه ، ص46-47.

[4]- في التفكير النحوي عند العرب، زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1986م، ص11.

[5]- ينظر المرجع نفسه، ص12-13.

[6]- ينظر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص86-87.

- الانحراف في نطق بعض الأصوات كنطق الظاء ضادا، وكنطق الصاد سينا، فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر برجلين يرميان فقال أحدهما للآخر:"أسبت"، فقال سيدنا عمر رضي الله عنه:"سوء اللحن أشد من سوء الرمي"، ومثال ذلك ما روي عن مولى زياد أنّه كان ينطق الحاء هاء، فكان يقول:"أهدى لنا همار وهش" يقصد:"حمار وحش".

- الخطأ في قواعد النحو كما يروى أن مؤذنا كان يقول:"أشهد أن محمدا رسولَ الله" بنصب رسول، فقال له أعرابي: ويحك يفعل ماذا، وما روي أن أبا عمرو بن العلاء مرّ بالبصرة فإذا أعدال مطروحة مكتوب عليها: "لابو فلان: فقال: يا رب يلحنون ويرزقون؟ وما يروى أن رجلا دخلا على زياد فقال له:" إن أبينا هلك وإن أخينا غصبنا على ميراثنا من أبانا، فقال له زياد: ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك.

- الخطأ في بنية الكلمة، كما يقال إن أول لحن سمع في البادية قولهم:"هذه عصاتي) والأصح أن يقول: عصاي لأنها من عصا وليس من عصاة، وهو أمر دفع إلى التفكير في جمع النص القرآني ثم توحيده، وقد بدأ هذا العمل العظيم في عهد سيدنا أبي بكرﷺ حين دعا زيدا بن ثابت إلى ذلك بمساعدة الصحابة الكرام، وكان من أوائل المشجعين على هذه الخطورة سيدنا عمرﷺ، واستمرت هذه الجهود إلى توحيد القرآن الكريم في عهد سيدنا عثمان ﷺ ثمّ نسخ ووزع على الأمصار كمكة والبصرة والكوفة والشام، وطلب من معلّميه اتخاذ هذه النسخة الموحدة العثمانية أساسا في ذلك[1].

إلى هذه اللحظة-في غالب الظن-(نهاية عصر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم جميعا) لم يكن المصحف الكريم معربا ولا منقوطا، فقد كان خاليا من أي نوع من العلامات التي تبيّن حركات أواخر كلمه(حركات الإعراب) أو تميّز بين المتشابه من حروفه في الرسم(حركات الإعجام)، ذلك أن افتقار المصحف الكريم إلى هذه الضوابط كان سببا في وقوع اللحن في تلاوته، فقد ضعفت السليقة واختلطت الألسن والثقافات، فجاءت جهود أبي الأسود الدؤلي(ت69 هـ) في وضع نقط الإعراب، وتلميذه نصر بن عاصم الليثي (ت 89 هـ)حين وضع نقط الإعجام، وقد ظهر هذا الجهد في عهد الإمام علي ﷺ بشكل جلي لأن الخلفاء من قبله كان جهدهم منصبا على توحيد النص القرآني، وهو عمل غير يسير[2]، إن هذه الجهود العظيمة التي قام بها هؤلاء لم تكن كافية لحماية النص القرآني والكلام العربي، فبدأ التفكير بعدها في وضع أبواب النّحو، وهو أمر يسند في بداياته إلى نخبة من اللغويين العرب بما فيهم الإمام علي كرّم الله وجهه، وأبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمان بن هرمز والخليل بن أحمد الفراهيدي الذي هذب القواعد ووضع الأبواب الأساسية للنحو العربي، وصولا إلى تلميذه الفذ سيبويه الّذي فرّع الأبواب وتوسّع في وضع الشواهد والبراهين...

أ- عوامل نشأة البحث اللغوي عند العرب:

*- العامل الديني:

لم تكن اللغة العربية قبل الإسلام تتبع كيانا سياسيا موحّدا، يدافع عنها ويرتقي بها، ويحافظ عليها، لأنها إذ ذاك كانت لغة قبائل متفرّقة في جزيرة العرب، لكنها بمجيء الإسلام أصبحت لغة الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة، وأصبح أمر حمايتها والحفاظ عليها واجبا من واجبات تلك الدولة، ولا سيما أن أساس الدولة القرآن الكريم الذي لا يجوز تحريفه أو تغيير سمته لمراعاة أي تطور يطرأ على اللغة العربية لاحقا[3].

إن هذا العامل هو الأساس، بحيث إنه سيأتي أكله فيما بعد عندما تتهيأ الظروف والأسباب للتّعبير العلمي عن ارتباط اللغة العربية بالإسلام، وأهمية وجود الدولة في الحفاظ على اللغة والدفاع عنها[4]، وهو ما حدث بالفعل

---

[1] - ينظر: المرجع السابق، ص13-14.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص15-16.

[3] - التفكير العلمي في النحو العربي(الاستقراء، التحليل، التفسير)، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ط1 2002م، ص61.

[4] - المرجع نفسه، ص61.

فيما بعد، عند اتساع رقعة هذه الدولة الفتية، ودخول الأعاجم الإسلام، وبسبب اختلاطهم بالعرب ضعفت السليقة اللغوية العربية، فتسرّب اللحن إذ ذاك إلى العربية وانتشر، والعرب كما قرر ابن جني أشد استنكارا لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة، فقد ينطق العربي بالدخيل والمولد، ولكنه لاينطق بخلاف النحو، وهو بمثابة الجرم العظيم الذي لا يغتفر، ولذلك اشتد بلال بن أبي بردة على خالد بن صفوان لما رآه يلحن في حديثه العفوي معه، فقال له أتحدثني أحاديث الخلفاء، وتلحن لحن السقاءات ؟[1].

ولقد كان اللحن في صدر الإسلام قليلا جدا، ثم بدأ يشيع بشكل رهيب حيث إن الحجاج، هذا الخطيب البارع الذي اشتهر بفصاحته وبلاغته، سأل يحي بن يعمر، هل يلحن في بعض نطقه؟، فقال له يحي: بأنه يلحن في حرف من القرآن الكريم، إذ كان يقرأ قوله عز وجل: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُم وَأَبْنَاؤُكُم ﴾[2]

إلى قوله تعالى: ﴿ أَحَبَّ ﴾ بضم أحب، والوجه أن تقرأ بالنصب، لأنها خبر لكان، لا بالرفع [3].

ويذكر هذا الأمر الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" حيث إن اللحن لم يمس العامة فقط، بل إن المثقفين من الأمة وأعيانهم وقعوا فيه، حيث إن أبا حنيفة (ت 150 هـ) لحن هو ومالك بن أنس (ت 179 هـ)رضي الله عنهما، ومنذ القرن الثاني الهجري اتهم الخلفاء باللحن، فهذا يحي بن نوفل الحميري يحقر خالدا بن عبد الله القسري والي العراق(ت 120 هـ) ، بقوله:

وألحن الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالتشديق في الخطب.

يضاف إلى العامل الديني مجموعة من العوامل المحركة لهذا الأمر، منها:

***- العامل الاجتماعي:**

ويتمثل في اختلاط العرب بغيرهم إثر انتشار الإسلام، واستقرار الفتوح، وقد اقتضى ذلك أن يتخذ الناس في مختلف الأقاليم لغة يتخاطبون بها، فهذه القضية حاجة اجتماعية وفكرية وحضارية للأمة[4].

***- العامل القومي:**

ويتمثل في عدم قبول العرب وعدم رضاهم عن الخلط الذي أصاب لغتهم، بسبب انتقال اللغة نفسها إلى مواطن أجنبية بعد الفتوحات، بل إن العرب أنفسهم عندما نزلوا الأمصار الإسلامية أخذت سليقتهم تضعف، لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة.[5]

***- العامل السياسي:**

حيث إن ازدهار أي علم لابد أن يواكبه اهتمام سياسي من القادة، وهو أمر معروف فيما تعلق بهذا العلم وجمع تراث اللغة سواء في عهد الخلفاء رضي الله عنهم، أو من تلاهم، ولعل تركيز كثير من المصادر التاريخية على دور أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه دليل وجيه على ذلك، فالحفاظ على القرآن دستور الدولة، والعربية لغتها من أعظم وأهم مهام وأدوار القائمين عليها، ولو كان هذا السبب ليس مباشرا، فإننا دون شك لا يمكن أن نغفل ما يمثله هذا الأمر من دافع قوي ، وما يوفره من ظروف مناسبة للباحثين في هذا المجال.[6]

---

[1] - ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني..ص15.

[2] - سورة التوبة، الآية (24).

[3] - ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،القاهرة، ط2، 1984م، ص28، وينظر: المدارس النحوية ، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة،ط7، 1992م ص11-12.

[4] - ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، ص226.، وينظر كذلك: في التفكير النحوي عند العرب، زهير غازي زاهد، ص37.

[5] - ينظر: في التراث العربي، محمد عبد القادر أحمد، ص55.

[6] - ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق، د: عطية عامر، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، ط2، 1998م، ص4-8.، وينظر كذلك: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص50-51.

***- السبب التعليمي:**

حيث بدأ النحو لغرض ديني وسياسي واجتماعي وتعليمي، فكان بسيطا في أوله يتخذ منحى عمليا في الحفاظ على اللغة وتعليمها، ولكنه انتقل بعد ذلك إلى نشاط خاص مال أصحابه لإعمال الذهن، وحتى الفلسفة فيما بعد ، وربما لم يكونوا قصدوا ذلك قصدا[1].

ب- الأطوار والمراحل التي مر بها البحث اللغوي العربي:

تكلم علي الطنطاوي في كتابه "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"، عن أطوار أربعة مر بها النحو العربي، وهي طور الوضع والتكوين (بصري خالص)، طور النشوء والنمو (بصري كوفي)، وطور النضج والكمال (بصري كوفي كذلك) ،وطور الترجيح والبسط في التصنيف (بغدادي وأندلسي ومصري وشامي)، وأضاف علي أبو المكارم طورين جديدين، هما: طور التجمد أو الجمود، وطور التحرك[2].علما أنه لا يمكن الحديث عن تاريخ محدد يقف عنده طور ويبدأ ثان، وإنما هذه الأطوار متداخلة فيما بينها[3]، ولعلنا عند الحديث عن نشأة البحث اللغوي عند العرب سنركّز عن الطورين الأول والثاني:

***- طور الوضع والتكوين:**

يمتد هذا الطور من عهد أبي الأسود الدؤلي إلى أول عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي [4].

وهذا الطور تميّز باستئثار البصرة، حيث كان لها الشرف في احتضان أول ثمار رجالها في مجال الدراسة اللغوية، وقد استغرق هذا الطور نحوا من قرن ونصف قرن، ولعل أهمية هذه الفترة تعود إلى أنها شهدت بدء محاولات استكشاف الظواهر اللغوية عقب نقط أبي الأسود للمصحف، حتى لا يخطئ فيه قارئ، كما تم فيها المحاولات الأولى لصياغة ما استكشف من الظواهر في القواعد، ثم تصوير هذه القواعد في شكل بعض المصنفات الصغيرة التي أتاحت الفرصة لمناقشة الظواهر والقواعد معا[5]، وقد فتح هذا الأمر لآخر أجيال هذه الفترة الباب لوضع الأسس المنهجية التي كان لها تأثير فيما بعد وتتلخص هذه الأسس في أمور ثلاثة هي:[6]

1- الخلط بين المستويات اللغوية، وقياس القواعد إلى ما يسمع من كلام العرب، لا إلى ما يطرد .

2- استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قياس النحو من نصوص.

3- افتراض واقع لغوي لا يعتمد على ما في اللغة من ظواهر، إنما يستند بصورة مباشرة إلى القواعد اللغوية المرنة المستنبطة من المستويات اللغوية المختلطة.

وقد اشتغل في هذا الطور طبقتان من البصريين بعد أبي الأسود الدؤلي، حتى تأصّلت أصول منه كثيرة وعرفت بعض أبوابه.[7]

***- <u>الطبقة الأولى</u>:**

أخذت عن أبي الأسود، واستمرت في تثمير ما تلقته عنه ووقفت إلى استنباط الكثير من أحكامه، وقامت بقسط كبير في نشره وإذاعته بين الناس وكان من أنداد هذه الطبقة عنبسة بن معدان الفيل[8]، ونصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمان بن هرمز، ويحي بن يعمر العدواني [9]، ولم يدرك أحد من رجال هذه الطبقة الدولة العباسية

---

[1] - ينظر: الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، د: علي مزهر الياسري، مجمع البتراء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011م، ص423.

[2] - ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي ، علي أبو المكارم ، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م ، ص99-100.

[3] - ينظر:نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص36.

[4] - ينظر:المرجع نفسه، ص37.

[5] - المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص93، وينظر: الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، علي مزهر الياسري، ص372.

[6] - المرجع السابق، ص93.

[7] - ينظر:نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص37.

[8] - للاطلاع على ترجمة، ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص74.

[9] - للاطلاع على ترجمة ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص73.

ويغلب على الظن، أن ما تكوّن من نحو هذه الطبقة فضلا عن قلّته كان الرّواية للمسموع، فلم تنبت بينهم فكرة القياس ولم تقو حركة التصنيف بينهم، إذ كان جل اعتمادهم على حفظهم في صدورهم، ورواياتهم بلسانهم، وهذا هو الراجح.[1]

***-الطبقة الثانية:**

أضافت كثيرا من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينها، فجدت هذه الطبقة في تتبع النصوص، واستخراج الضوابط منها، واستطاعت أن تصنف في النحو كتبا مفيدة، وكان من هؤلاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ)[2]، الذي خطأ الفرزدق كثيرا حتى هجاه [3]، وقد روي أن ابن أبي إسحاق، سأل الفرزدق، لما سمعه سمعه يقول:

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدعْ من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

على أي شيء ترفع أو مجلف ؟، فرد أبو عمرو بن العلاء: إنه على إضمار فعل، كأنه قال: لم يبق سواه.[4]

ومن نحاة هذه الطبقة كذلك، عيسى بن عمر الثقفي[5]، صاحب الكتابين في النحو الجامع والإكمال، وقد نوه الخليل بفضلهما بقوله:

ذَهَبَ النَّحوُ جَمِيعا كلُّهُ غَيرَ ما أحدثَ عيسى بن عُمَرْ

ذاكَ إكمال، وَهذَا جَامِع فَهمَا للنّاس شَمس وقمـــرْ[6]

ولم ينقض هذا الطور، حتى وضعت طائفة كثيرة من الأصول فاختصرت فكرة التعليل عند ابن أبي إسحاق كما أنه أول من نشط القياس وأعمل فكرة فيه، ووافقه عيسى بن عمر[7]، وخالفهما بعض من عاصرهما فأفسح ميدان القول في هذا العلم، فقد كان مزيجا من النحو والصرف واللغة والأدب، وما إلى ذلك من علوم العربية .[8]

***- طور النشوء والنمو(بصري كوفي):**

هذا الطور يمتد من عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (100-170هـ)[9] وأبي جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي[10]، إلى أول عصر المازني البصري[11]، وابن السكيت الكوفي، ففي هذا الطور اشتراك بين المدرستين في النهوض بهذا الفن والمنافسة فيه، فقد تلاقت فيه الطبقة الثالثة البصرية برئاسة الخليل بن أحمد الفراهيدي، والأولى الكوفية بزعامة الرؤاسي، فكان هذا الطور بحق طور النشوء والنمو، حيث انفصل النحو والصرف عن اللغة والأدب والأخبار والشعر[12]، نشط نحاة هذا الطور نشاطا كبيرا في التقصي واستقراء كلام العرب، وفي إعمال الفكر،

---

[1]- ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص38.

[2]- للاطلاع على ترجمة، ينظر: المرجع السابق، ص75-76، وأيضا: طبقات النحويين واللغويين، ص31-33، وأيضا: المدارس النحوية، ص23-25.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص38-39.

[4]- ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 73، وأيضا، ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص110.

[5]- للاطلاع على ترجمة، ينظر، المرجع نفسه، ص75-76.

[6]- المرجع نفسه، ص39.

[7]- للاطلاع على ترجمة، ينظر: أخبار النحويين البصريين، ص81-82، وأيضا: طبقات النحويين واللغويين ص40-45.

[8] ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص39.

[9]- هو:الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمان الفراهيدي الأزدي من أشهر النحاة الأوائل على الإطلاق، وهو أستاذ سيبويه؛ وكل ما قاله سيبويه في كتابه ، (وسألته)، (قال)، من غير أن يذكر قائله، فهو يقصد الخليل، وللاطلاع أكثر على ترجمته، ينظر:أخبار النحويين البصريين، ص86-87، وأيضا: طبقات النحويين واللغويين،ص47-51، وأيضا، ينظر: المدارس النحوية، ص30-56.

[10]- للاطلاع على ترجمة، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص125، وأيضا: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص115.

[11]- للاطلاع على ترجمة، ينظر:أخبار النحويين البصريين، ص113-121، وأيضا: طبقات النحويين واللغويين ص87-93.، وأيضا: المدارس النحوية، ص115-122.

[12]- ينظر:نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص40-41.

واستخراج القواعد، وكان مبعث ذلك النشاط، هو التنافس بين البصرة والكوفة، فجمع الخليل الأصول، وساق الشواهد، وعلّل الأحكام، وبلغ في ذلك غاية محمودة.[1]

وحمل الراية من البصريين مع الخليل يونس بن حبيب(ت182هـ) فكانت له حلقات دراسة يؤمها فصحاء العرب، وأهل العلم، وكان له في النحو أقيسة ومذاهب تفرد بها، وعاصرهما الرؤاسي شيخ الطبقة الأولى من الكوفة الذي تلقى عن الطبقة الثانية البصرية، وألّف الرؤاسي الفيصل[2]، حيث روى ابن النديم، قال الرؤاسي:«بعث الخليل إلي يطب كتابي، فبعثت به إليه، فقرأه وكل ما في كتاب سيبويه، وقال الكوفي كذا، فإنما يعني الرؤاسي»[3].

تكوّن على يد الإمامين الخليل، ومن معه من البصريين والرؤاسي ومن معه من الكوفيين مدرسة خاصة، فتتابعت الطبقات المتعاصرة من كلا البلدين، فسطع في سماء البصرة نجوم متألقة، تألق منها عقد الطبقة الرابعة بزعامة سيبويه(ت 188هـ)[4]، الذي وهب ملكة التصنيف والتنسيق، فأبدع كتابا ليس كغيره من الكتب، أطلق عليه لقب قرآن النحو، وأعنى بذلك الكتاب، فلم يدع للمتأخرين استدراكا عليه، وعاصرته الطبقة الثانية الكوفية بقيادة الكسائي(ت189هـ)[5]، فتكون للكوفيين جبهة قوية ثبتت أمام الجبهة البصرية، ووقفت معها الند للند، فهو المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي أو المدرسة الكوفية .

واشتد الصراع بين المدرستين وأصبح ظاهرا.[6]

ثم جاء الأخفش(ت215هـ)[7]، شيخ الطبقة الخامسة البصرية، وعاصره الفراء(ت207هـ)[8]، أستاذ الطّبقة الثالثة الثالثة الكوفية الذي غمره المأمون بالعطايا وحفزّه على نشر العلم، وقد امتد لهيب الصراع بين المدرستين إلى نهاية الطور الثالث .

وعلى العموم فقد قطع النحو شوطا كبيرا شارف فيه على النهاية في هذا الطور، وكثرت فيه المؤلّفات التي أزيل منها ما ليس من فن النحو.

ولقد بهر العلماء كتاب سيبويه، فلم يروا إلا الطّواف حوله، تعليقا وشرحا واختصارا، وانتقادا، واستدراكا، ولعله بسبب تعلق العلماء به، جعلهم يمزجون بين فني النّحو، والصرف، واستمر ذلك طويلا، حتى عهد ابن مالك، ومن بعده .[9]

أما الكوفيون فقد ألّفوا أبوبا خاصّة بالصرف، اعتناء بشأنها، لكن جهدهم هذا لم يجعل الصرف منفردا عن النحو في التأليف، فصنّف الرؤاسي كتاب "التّصغير"، والكسائي كتاب "المصادر"، والفراء كتاب "فعل وأفعل" على أن الصرف بدأ يستقل فعليا على النحو، في مستهل الطور الثالث الذي سيأتي الحديث عنه[10].

2-مصادر الاحتجاج:

من المنطقي أن يكون البحث اللغوي عند العرب بدأ في شكل جمع المادة اللغويّة(اللغة والأدب والأخبار)، أو ما يعرف بمتن اللغة، وأن يسبق ذلك الدرس النحوي ووضع قواعد اللغة العربية، وقد تمّ هذا الجمع أولا بطرق المشافهة

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص42.

[2]- ينظر: المرجع نفسه ، ص43.

[3]- المرجع نفسه، ص43

[4]- هو: سيبويه ، واسمه عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد، وسيبويه بالفارسية تعني رائحة التفاح، وهو تلميذ سيبويه، وصاحب أشهر كتاب في النحو (الكتاب)، ويطلق عليه قرآن النحو تعظيما لشأنه، وللاطلاع على ترجمته أكثر ينظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص92-94،، وأيضا: طبقات النحويين واللغويين، ص66-72. وأيضا، ينظر: المدارس النحوية، ص57- 93 .

[5]- هو: هو علي بن حمزة من أصل فارسي ولد بالكوفة سن119 للهجرة من أشهر نحاة الكوفة، للاطلاع على ترجمته أكثر، ينظر: المدارس النحوية، ص172- 191.

[6]- ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص43-44.

[7]- للاطلاع على ترجمة، ينظر:أخبار النحويين البصريين، ص94، وأيضا، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص72-74.

[8]- للاطلاع على ترجمة، ينظر طبقات النحويين واللغويين، ص131-133، وأيضا، ينظر: ينظر: المدارس النحوية، ص192-223.

[9]- ينظر:نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص45.

[10]- ينظر: المرجع نفسه، ص46.

والحفظ دون منهج معين في ترتيب المادة المجموعة أو تبويبها، أو على حدّ تعبير أحمد أمين:" كان المدونون الأولون للغة في هذا العصر يدونون المفردات حيثما اتفق، وكما يتيسر لهم سماعها، فقد يسمعون كلمة في الفرس، وأخرى في الغيث، وثالثة في الرجل القصير، وهكذا فكانوا يقيدون ما سمعوا من غير ترتيب"[1]. غير أنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** كان العلماء يدونون كل ما يسمعونه من الأعراب من غير ترتيب، أو تصنيف، إلا ترتيب السماع.

- **المرحلة الثانية:** تتمثل في ضم المتشابهات والنظائر اللغوية، والتأليف بينها في رسالة واحدة، كما فعل أبو زيد الأنصاري حين ألف كتاب المطر، وما يلحق به من الأنواء والغيوم، والرعد، والبرق، وكتاب اللبأ واللبن، وكما فعل الأصمعي حين جمع وألف كتاب الدارات والنبات والشجر والنخل والكرم، وأغلب ما ألف كان على هذا النحو.

- **المرحلة الثالثة:** تتمثل في وضع المعجم الذي يشتمل الكلمات ومعانيها واشتقاقاتها، ليرجع إليه من أراد البحث عن معاني الكلمات[2].

فبعد عملية الجمع بدأت مرحلة التبويب والتصنيف والتقسيم ورد النظير إلى النظير، كل بطريقته التي رآها، فمنهم من صنفها حسب الموضوعات"الحقول الدلالية مثلا" ومنهم من قام بشرح المفردات الصعبة في الشعر الجاهلي والإسلامي، ومنهم من اهتم بتسجيل بعض الظواهر الخاصة التي لاحظها في بعض القبائل العربية...إلخ، وتوجت هذه الجهود الأولى بظهور معجم العين للخيل بن أحمد الفراهيدي وهو أول المعاجم التي جمعت الكلام العربي المهمل منه والمستعمل، أما المصادر التي اعتمدها اللغويون العرب في ذلك فهي.

أ- القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف، وعلوم البلاغة ، وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة ، أما طرقه المختلفة في الآداء فهي كذلك، إذ أنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين رضوان الله عنهم أجمعين ، وهم جميعا ممن يحتج بكلامهم العادي عدا قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعونها من الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أن أئمة القراء، كأبي عمرو بن العلاء ، والكسائي ويعقوب الحضرمي هم أئمة في اللغة والنحو أيضا[3] ، وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته سواء أكانت متواترة أم رواية آحاد، أم شاذة، والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو[4]، إذ هي على كل حال أقوى سندا وأصح نقلا من كل ما يحتج به العلماء من كلام العرب غير القرآن، والملاحظة التي يجب ذكرها هنا أن النحاة عند جمع اللغة والتدوين اضطربوا من الناحية المنهجية [5]، وقد ذكرنا هذا عند حديثنا عن مراحل التدوين والجمع.

أما القراء فقد سلكوا مسلكا علميا صارما ومنهجية دقيقة، حيث إن أقل ما يشترط القراء لصحة القراءة شروطا ثلاثة:

*-صحة السند بها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

*- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه.

*- موافقتها وجه من الوجوه العربية[6].

---

[1] - البحث اللغوي عند العرب، ص81.

[2] - ينظر: في التراث العربي، محمد عبد القادر أحمد، ص53.

[3] - في أصول النحو سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعي، مصر،دط،1994م، ص27-28.

[4] - ينظر: مدخل إلى أصول النحو محمد خان، ص15.

[5] - في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص29.

[6] - ينظر: المرجع نفسه، ص29-30، ولمزيد من الاطلاع ينظر: في التفكير النحوي عند العرب، زهير غازي زاهد، ص26، وكذلك:في أدلة النحو، عفاف حسنين، المكتبة الأكادمية، القاهرة، طبعة جديدة،1996م، ص30-72.

ب-الحديث النبوي الشريف:

لقد كان أولى أن يكون الحديث الشريف بعد القرآن مباشرة في الاحتجاج، وأن يتقدم سائر كلام العرب نثرا وشعرا، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيرا، ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظا ولا أقوم معنى، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى الشعر، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل مختلفة، ومع إجماع اللغويين والنحاة عامة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، فإنهم انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين، فريق غلب على ظنه أنها لفظه عليه الصلاة والسلام، فأجاز الاحتجاج بها، وفريق قال بأنها رويت بالمعنى لا باللفظ، فلم يحتج به[1]، وقد أوضح السيوطي جوانب هذه المشكلة بقوله:« إن غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عبراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة[2] »

والحقيقة أن ما ذهب إليه القدماء من حذر في قبول الحديث في اللغة، أو الامتناع عن الاستشهاد به قد زال سببه، لأن العلماء المحدثين قد صححوا كثيرا من الأحاديث، وهي معروفة المصادر.[3]

ج- كلام العرب(من شعر ونثر):

أما العرب المحتج بهم فقد ذكرناهم سابقا، والتفصيل، وحسب نظرة البصريين والكوفيين وما يشوبها من اختلاف، وإن الباحث في معاجم اللغة وكتب النحو يراها أوفر حظا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر، وزادت عنايتهم بالشواهد الشعرية مع الزمن، مع أن الشواهد النثرية كانت نادرة أصلا[4].

أما حد الزمان: حددوا الفترة الزمانية التي يحتج بها وبلغتها ثلاثة قرون من 150 قبل الإسلام، و150بعده، وقد قال الأصمعي في هذا الشأن : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة(ت176ه)، وهو معاصر لسيبويه، وربما كان انقضى أجل سيبويه، وهو الذي جعل الشاهد الشعري يقف عند هذا الشاعر، فما يعتبر حجة في اللغة يتوقف على نصوص الأدب الجاهلي أو المخضرم، أو الإسلامي، أو الأموي، ويخرج بذلك من دائرة الاستشهاد ما كان عباسيا، وما كان مولدا، وما جاء بعد هذه العصور، فلا احتجاج بشعر المتنبي، ولا لابن الرومي، ولا للمعري ![5]

وقد قسم الشعراء الذين يستشهد بشعرهم إلى طبقات أربع:

- الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.
- الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد بن ربيعة العامري، وحسان بن ثابت.
- الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.
- الطبقة الرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم، كبشار بن برد، وأبي نواس[6].

وقد أجمعوا على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأولى والثانية، وقد اختلفوا في الاستشهاد بالثالثة، أما الرابعة فقد أجمعوا تقريبا على عدم الاستشهاد بشعرها، وإن اختار الزمخشري الاستشهاد بمن يوثق به منهم[7].

---

[1] - في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص46-47، وللتوسع في الموضوع، ينظر: الاستدلال بالحديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة بينبدر الدين الدماميني، وسراج الدين البلقيني، دراسة وتحقيق، د: رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1998م، ص5-23.

[2] - الاقتراح، السيوطي، ص16

[3] - مدخل إلى أصول النحو، محمد خان ، ص20، وللتوسع في الموضوع، ينظر: في أدلة النحو، عفاف حسانين، ص72-85.

[4] - ينظر : في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص59-60.

[5] - ينظر: مدخل إلى أصول النحو، محمد خان، ص8.

[6] - مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي، جعفر نايف عبابنة، ص53.

[7] - ينظر: المرجع نفسه، ص54.

والحقيقة إن لغة الشعر لا تصلح دائما لتقعيد القواعد، لأنها محل الضرورات والضرورات عند النحاة تختلف عن اللحن والخطأ، ذلك أن مستعملها يحاول وجها من وجوه القياس، أو يراجع أصلا متروكا من أصول اللغة.[1]لذلك ترى سيبويه يعلق على بيت الفرزدق الذي قال فيه:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد االله مولى مواليا

يقول سيبويه: «فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل[2]».

3-الخليل بن أحمد الفراهيدي إمام علوم اللغة العربية ومؤسسها:

يعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي إمام علم النحو وعلوم اللغة العربية كلّها، وهو مخترع علم العروض وواضع أسس المعجم اللغوي عن طريق عملية حسابية عجيبة تلفت الأنظار وتذهل العقول، وكان من نتائج فكره أن أملى علم النحو على تلميذه سيبويه الذي دونه في كتابه المشهور بقرآن النحو. ولم يجمع مؤرخو العربية على التنويه بأحد مثل إجماعهم على التنويه بالخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، فقد قال عنه أبو الطيب اللغوي:"إنه لم يكن قبله، ولا بعده مثله، ولم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى منه، فكان أعلم الناس وأفضل الناس وأتقى الناس، فكان مفتاح العلوم ومصرّفها"، وقال عنه سفيان الثوري:" من أراد أن ينظر إلى رجل خلقه الله من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل"[3]. وما يثبت هذا كلّه أنّه أجرى عددًا من العمليات الرّياضيّة، ورسم رسومًا كالدّوائر واستعمل عددًا من الرّموز، كالفاء والعين واللام في تمثيل الحروف الأصليّة(فعل)، وبعض المصطلحات،كالجداء ووجوه التّصرّف، والجدير بالذّكر أنّ تفكيره كان أصيلاً يعبّر عن أفكاره هو، لأنّه لا يمكن أن يجري هذه العمليات ولا أن يرسم هذه الدّوائر بهذا الشّكل، وبهذا التّعليق إلاّ من قد وضع الأصول الّتي يؤسّس عليها كلّ هذا[4].

لقد استطاع الخليل بذكائه العجيب أن يستنبط مقاييس التركيب العام للكلام العملي، وأن يفحص مادّته الّتي صيغ منها وهي الحروف(الأصوات)، ولبناته التي شيد منها وهي الكلمات، ونسقه المميز وهو التركيب الإعرابي، وفيما يلي نماذج مقتضبة من أعماله على مستوى الأصوات والمقاطع والكلمات والجمل والمعجم.

أ-مستوى الأصوات:

إن الملاحظ لمعجم العين يرى الطريقة العجيبة في تكوينة وترتيبه، حيث كان ذلك اعتمادا على الأصوات الأبجدية العربية يرى الحاج صالح أنّ ما اكتشفة الخليل في الجانب الصّوتي أي ميدان حدوث الأصوات دقيق جدًّا، وهو موجود في باب الإدغام في كتاب سيبويه، وبعضها مفرّقة على بقيّة الأبواب، كالإمالة والوقف وغير ذلك، وامتاز العرب في المجال الصّوتي بخصائص لم يذكرها الهنود كمفهوم الحركة والسكون، ومفهوم الفضيلة(أو فضل الحرف)، وهي مما لا يوجد مثلها حتى في الصّوتيات الحديثة، كما وصفوا جهاز أو آلة الصّوت وصفًا دقيقًا وعجيبًا.

وقد أحصى سيبويه تسعة وعشرين (29)صوتًا(حرفًا) تامًّا في نظام اللّغة العربيّة وثلاثة أخرى ناقصة، وكانوا يعنون بالأولى الحروف الصّوامت وحروف المد الثّلاثة، وبالثانية حركات الأصوات الثّلاثة، كما أحصوا الحروف الفرعيّة، وهي تنوّعات منها اللّهجيّة وغير اللّهجيّة كالهمزة المسهّلة والنّون المخفاة، وأنواع الممال والمفخّم، وأحصوا منها ستّة أصوات كثيرة الدّوران، كالّتي ذكرناها يضاف إليها الشّين الّتي كالجّيم والصّاد الّتي كالزّاي، وقال عنها سيبويه، وهي كثيرة يؤخذ بها، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهكذا هي الحروف الأصول التّسعة والعشرون، لكنّها مطّردة في الاستعمال وهذه أقلّ منها، وأحصوا سبعة أحرف لا تدخل في نظام العربيّة، لأنّها كما قال سيبويه:«غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته»[5].

---

[1] - مدخل إلى أصول النحو، محمد خان، ص25.

[2] - الكتاب ، سيبويه، ج3، ص314.

[3] - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، 79-80.

[4] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ، ص68 .

[5] - ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص214.

ب- مستوى المقاطع:

أثناء وضع علم العروض لاحظ الخليل أنه إلى جانب الأصوات التي تؤلف الكلمة، رأى أن هناك وحدات أخرى أكبر وهي المقاطع، وعبر عنها بالأسباب والأوتاد في علم العروض، منها ما هو ذو مغزى إيقاعي فقط، إذا كان المقطع جزءا لا يتجزّأ من الكلمة المجرّدة، ومنها ما يدلّ على معنى زائد في الكلمة سواء كان هذا المقطع لفظا مستقلا كحروف المعاني أو كان من زوائد الكلمة التي تغير معناها في صيغتها الأصلية ، مثل في من فيهم، وحرفي السين والتاء من استحسن كما لاحظ أن المقاطع قد تجتمع لتؤلف الكلمة، فقال: إنّ "لن" أصلها" لا أن"، وإن"مهما" مؤلفة من "ما ما" أبدلت ألف ما الأولى هاء تسهيلا للنطق، وأن أكثر هذه التغييرات تقع نتيجة كثرة الاستعمال[1].

ج- مستوى الكلمة:

لقد جمع الخليل كلم العربية بطريقة رياضية في معجم العين وفرق بين أصول الكلمة وزوائدها وبين أثر هذه الزوائد على قواعد الصرف ومنعه وعلى صيغ التثنية وجمع التكسير وعلى أمثلة التصغير، كما وطد الخليل قاعدة وضع الأوزان من حروف لفظة"فعل" لمقابلة أصول الكلمة، مع إيراد حروف الزوائد بلفظها، وهو أمر يوحي بمنهج الخليل في التجريد والتعميم في استعمال هذه الحروف كآلات قياسية، تميز الأصول من الزوائد، مثلما استعملها في الأوزان العروضية.

كما استنبط الخليل انطلاقا من هذه المفاهيم إعلال الكلمات وإبدال بعض حروفها ببعض، وجعل للإعلال والإبدال قواعد تحكمه، وكذلك الإدغام، التغييرات التي تجري على الكلمة بسبب اللواحق، وصلاتها بحروف الإعراب وعوامل البناء....[2]

د- مستوى التركيب:

لاحظ الخليل أن الكلام العربي يسير وفق نسق محكم بقواعد مضبوطة، فعمل على إظهار تلك القواعد باستقراء ما سمع من كلام العرب الفصيح، وعلى توضيح العلل وإبراز العوامل المتحكمة في التركيب العربي، وقد سبق غيره بفكرة القياس التعليلي. نظر الخليل إلى اللغة نظرة شاملة وافترض أن قواعدها معللة بأسباب معقولة[3]، ومن هذه القواعد الأصلية أن الإعراب مقيس في الأسماء، وأن البناء مقيس في الأفعال، وهي قاعدة ثابتة لا تتغير إلا لعلة عارضة مثل شبه الاسم بالحرف وشبه الفعل بالاسم، ومنها أن التعريف لا يحتاج إلى أداتين فلا نقول:" يا الغلام"، فالنداء وحده في معنى التعريف، ومنها أيضا عدم جواز أن تندب من لا تعرف، فامتنع أن يندب المنكور لأنه مبهم، ومن القواعد القياسية أيضا امتناع العطف على جزء من الكلمة، مما يجر إلى منع العطف على ضمير الرفع المتصل، فلا يجوز قول:"فعلت وعبد الله" لالتصاق الضمير بالفعل وإحداثه تغييرا في بنية الكلمة بإسكان اللام فيها، فصارت مع الضمير كلمة واحدة...كما بين الخليل أن الإعراب ليس وضعا اعتباطيا يقع دون سبب، لذلك أكد أن نسق الكلام لا يتغير إلا بسب تأثير عامل خاصّة[4](سيأتي الحديث عن العامل).

هـ – مستوى المعجم:

لقد ابتكر الخليل نوعًا من الحساب يمكن به إحصاء كلّ التّراكيب الّتي تحتملها المجموعة من حرفين أو ثلاثة أحرف إلى خمسة أحرف، حيث يقول:«اعلم أنّ الكلمة الثّنائية تتصرّف على وجهين، نحو:قد، دق، شد، دش والكلمة الثّلاثية تتصرّف على ستة أوجه، وتسمّى مسدوسة، وهي نحو:ضرب، ضبر،برض، بضر، رضب، ربض والكلمة الرّباعيّة تتصرّف على أربعة وعشرين وجهًا، وذلك أنّ أحرفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثّلاثي الصّحيح وهي ستّة أوجه،

---

[1] - ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص82.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص83.

[3] - ينظر المرجع نفسه، ص83-84.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، ص84*85.

فتصير أربعة وعشرين وجهًا يكتب مستعملها، ويلغي مهملها...والكلمة الخماسية تتصرّف على مئة وعشرين وجهًا، وذلك أنّ حروفها وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرّباعي، وهي 24 وجهًا فتصير120وجهًا يستعمل أقلّه ويلغى أكثره»[1]، إنّ هذا التّفكير رياضي لا لبس فيه، ما يعنى أنّ صاحبه عبقريّ بالفعل كما ينعته أستاذنا الحاج صالح رحمه الله، وفي نفس النّسق يندرج ابتكاره علم العروض وحركات الإعراب، وقد ظهرت تلك الآراء الدّقيقة في الكتاب كما هو معروف.

وهذا ينطبق تمامًا مع الصيغة الّتي يتّخذها الرياضيّون المحدثون:

$2=2\times1=!2$

$6=3\times2=3\times!2=3\times2\times1=!3$

$24=4\times6=4\times!3=4\times3\times2\times1=!4$

$120=5\times24=5\times!4=5\times4\times3\times2\times1=!5$

أمّا الدّائرة الّتي رسمها الخليل لتمثيل قسمة التّراكيب للحروف، فهي ذات اتّجاهين متقابلين ووضع عليها ثلاثة أحرف متباعدة، فالإنطلاق من كلّ حرف باتّجاه معيّن يسمّى موضع الإنطلاق في العروض(مفكًّا)، فالضّاد تعد مفكًّا لضرب وتصير الرّاء مفكًّا لربض، وهكذا دواليك، ثمّ تقلب العمليّة في كلّ مرّة حتّى يتمّ ذكر كل الاحتمالات:

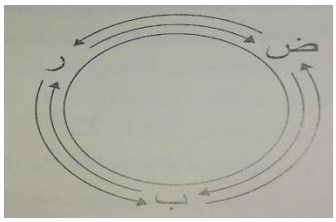

اعتمادًا على قلب الاتّجاه في كلّ عمليّة تركيبيّة هنا لها نظيرها (بقلب الاتّجاه)، وبالتّركيب التّسلسلي، وفيه صفة التّجميع(associative) وإمكانية عدم التّركيب تكون مجموعة التّراكيب الّتي يسميها الرّياضيون المحدثون (زمرةGroup)[2].

4- ظاهرة كتاب سيبويه:

قلنا بأن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو العبقري الفذ الذي استكمل تنظير علوم اللغة العربية وإرساء قواعدها، لكن هذه الجهود يرجع الفضل في جمعها وترتيبها وتبويبها في مدوّنة تعارف أهل هذا الفن على تسميتها ب:"الكتاب" لسيبويه تلميذ الخليل المجتهد، الذي يعدونه المعجزة التي ليس لأحد أن يأتي بمثلها، وليس من شك أن الكتاب يعد ثورة علمية فريدة جمع فيه صاحبه حصيلة قرن من ثمرات تفكير العلماء الذين سبقوه من أبي الأسود إلى الخليل.

اعتمد سيبويه في كتابه أساسا على ما أخذه من علم الخليل، حتى قيل عنه أنّه جمع ألف ورقة من علم الخليل فتارة يذكره باسمه:" وزعم الخليل"، وتارة يقول:"وسألته"، فالأستاذ حاضر في ذهن التلميذ، كما أنه روى عن يونس بن حبيب الضبي نحوا من مائتي مسألة، وعن أبي عمرو بن العلاء زهاء الأربعين، وعن عيسى بن عمر قرابة العشرين ونصفها عن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وروايته عن هؤلاء الثلاثة أكثرها عن طريق يونس بن حبيب.[3]

لقد شغل الكتاب اللغويين والدارسين منذ ذلك الوقت، فقيل أن الجرمي ظل ثلاثين سنة يفتي في الفقه من كتاب سيبويه، وقيل لمن يريد تدارسه:"هل ركبت البحر" فهو ليس يسيرا على كل قارئ، كما اعتمد عليه مناهضوه من

---

[1] - المرجع السابق، ص68-69.

[2] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص70.

[3] - ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص89.

نحاة الكوفة، فقيل أن الفرّاء مات وكتاب سيبويه تحت وسادته، وقال عنه المازني :" من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد سيبويه فليستح"، وكان أبو الطيب اللغوي يسميه"قرآن النحو"، ومن أبلغ ما قيل فيه وفي مؤلفه، قول الزمخشري: ألا صلى الإله صلاة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر

فإن كتابه لم يغن عنه بنو قلم ولا أنداء منبر

إن هذه العناية التي أولاها الدارسون للكتاب يعود للأسباب التالية[1]:

أولا:- وضعه التاريخي إذ أنه أول ما وصل إلينا من المؤلفات النحوية.

ثانيا:- شموليته للمعارف النحوية، فهو موسوعة في النحو والصرف وأبنية الكلام العربي.

ثالثا:- اتفاق معاصريه على أمانته في النقل.

رابعا:- أسلوبه المتميز الذي لا يخلو من تعقيد وغموض احتاج إلى شروح كثيرة ولكنها لم تستنفد جميع طاقاته.

ولقد كان الأخفش الأوسط والمازني والجرمي والسيرافي والأعلم والرماني من بين الذين اجتهدوا في شرحه وبيان نكته، ومع ذلك فإن السيرافي الذي كاد أن يستكمل شروح من سبقوه قال عن "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور"، هذا باب فيه صعوبة، وقال الزجاج:"هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه".

أما ترتيب الكتاب وعناوينه وأبوابه، فقد جمع سيبويه في كتابه مباحث النحو والصرف في قسمين متباينين، لكن ترتيبه لأبواب النحو يختلف عما اعتدنا عليه، فهو يبدو متناثرا لأن الدارسين تعودوا على ترتيب معين وواضح، أما في الكتاب نلاحظ كثرة الأبواب وعدم وجود فصول وطول العناوين والغموض بين العنوان والمتن، وقد تنبه دارسوه قديما وحديثا لهذه الصعوبات فقاموا بشرحه وتفسيره وتعديل عناوين على غرار صنيع الرماني في شرحه للكتاب، ومن المحدثين من بيّن الأسس التي رتب الكتاب على أساسها على غرار علي النجدي ناصف[2].

-

[1] - ينظر: المرجع السابق، ص90-91.

[2] - لمزيد من الاطلاع ينظر: المرجع نفسه، ص93وما بعدها.

المحاضرة الثالثة:(اللسانيات العربية التطور).

تمهيـــــد:

تكملة لتصنيف علي الطنطاوي الذي تحدث عن الأطوار التي مرّ بها الدرس النحوي واللغوي العربي، حيث تحدث عن طورين، طور الوضع والتكوين وطور النشوء والنمو، واعتبرناهما يدخلان في مرحلة نشأة البحث اللغوي عند العرب، كما تكلّم عن طورين آخرين يمكن اعتمادهما كبداية لتطور البحث اللغوي عند العرب وبداية استقلال المستويات اللغوية بعضها عن بعض في البحث والدراسة، وهذان الطوران هما:

***-طور النضج والكمال (بصري كوفي):**

يمتد هذا الطور من أبي عثمان المازني (ت247ه)[1]، إمام الطبقة السادسة البصرية، ويعقوب بن السكيت إمام الطبقة الرابعة الكوفية، إلى آخر عصر المبرد (ت286ه) [2]،شيخ الطبقة السابعة البصرية، وثعلب (ت291ه)[3]شيخ الطبقة الخامسة الكوفية.

لقد وجد أصحاب هذا الطور الطريق سالكة ممهدة، فنزلوا إلى الميادين تسوقهم العصبيّة، وكثيرا ما جمعت بغداد الفريقين من حين إلى آخر، فكانت المناظرات حامية الوطيس بينهما، لكن بتعاقب الأيّام، وانقراض المتنافسين جمعتهما بغداد.[4]، شرح هؤلاء مجمل كلام من سبقهم، وأكملوا ما فاتهم، واختصروا ما ينبغي له الاختصار، وأكملوا وضع المصطلحات.

في هذا الطور بدأ الفصل الحقيقيّ للصرف عن النحو، وأول من سلك هذا الطّريق المازني، حيث ألّف كتاب التّصريف في الصرف وحده، ومن هذا الحين تشعّبت مسالك التأليف في العلوم اللغوية العربية، وقد رعى العهد القديم المبرّد في كتابه "الكامل"، الذي جمع فيه الأخبار، والتحقيقات، والنحو والممتع من الصّرف، والأدب الطّريف، لكن هذا المنهج قليل، حيث بدأت تستقل العلوم، كما ذكرنا [5].

ازدهرت الدراسات في هذا الطور بالمدن الثلاث، البصرة، والكوفة وبغداد، فتمت الأصول وانتهى الاجتهاد فيه على يد المبرّد، وثعلب، وكانت نهاية هذا الطور في أواخر القرن الثّالث للهجرة.[6]

***-طور الترجيح (بغدادي):**

المدرسة البغدادية أو المذهب البغدادي، هو عبارة عن مزيج بين المذهبين الكبيرين، مع إضافة بعض القواعد الجديدة التي استنبطها رواد هذا المذهب، الذي كان التأثير الغالب عليه في البداية كوفيا، لكن سرعان ما بدأ الأمر يميل نحو البصري، الذي وجدوه أكثر إقناعا [7]، حيث يقول ابن الشجري: «وللنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة»[8] هذا الحكم يعطينا دليلا قاطعا عن عزوف المتأخرين عن المذهب الكوفي، مما جعل المتأخرين منهم يعتمدون على المذهب البصري أساسا .

ظل المذهب البغدادي مدة مديدة، حيث كانت بغداد بلد الخلافة ومقصد العلماء من كل بلاد الإسلام، إلى أن ضعفت الخلافة فيها، فنفر منها أهل العلم من العرب والفرس، فأخذوا يتفرقون في البلاد شرقا وغربا، فتنقل هذا

---

[1] - للاطلاع على ترجمة، ينظر: أخبار النحويين البصريين، ص113-121، وأيضا، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص87-93، وأيضا، ينظر: المدارس النحوية، ص115-122.

[2] - للاطلاع على ترجمة، ينظر:أخبار النحويين البصريين، ص136، وأيضا، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص101-110، وأيضا، ينظر: المدارس النحوية، ص123-134.

[3] - للاطلاع على ترجمة، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص 141-150، وأيضا، ينظر: المدارس النحوية، ص224-240.

[4] - ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص46-47.

[5] - ينظر: المرجع نفسه، ص47-48

[6] - ينظر: المرجع نفسه، ص48-49.

[7] - ينظر: المرجع نفسه، ص185-186.

[8] - المرجع نفسه، ص186.

العلم في المدائن الإسلامية، وتدرج الانتقال من بغداد شرقا، إلى خراسان فما وراء النهر، وغربا إلى الشام ومصر فالمغرب، والأندلس، فاشتغل علماء هذه الأقطار، كل في قطره، مما جعل المذهب البغدادي يتلاشى رويدا رويدا وينقرض عهده.[1] ومن أهم نحاة بغداد نذكر على سبيل المثال: أبو إسحاق الزجاج، أبو البركات الأنباري، أبو البقاء العكبري، الرماني، أبو الطيب اللغوي، الزجاجي، ابن السراج، السيرافي، الفارسي...

مظاهر تطور البحث اللغوي العربي القديم:

إذا كان اللغويون العرب المعاصرون قد اتجهوا في دراستهم للتراث اللغوي العربي اتجاها نقديا على نحو بارز بالحديث عن المعيارية والمنطق والفلسفة التي تميز بها في نظرهم، فإن نظرة المستشرقين والمنظرين اللغويين الغربيين كانت مغايرة فقد أثبتوا أوجه تفوق كبيرة جدا له أكثر من انتقاده، فهم يرون بأنه صيغ بشكل سريع غير عادي في كل حقول الدرس اللغوي : الأصوات والنحو والصرف والدلالة وفلسفة اللغة، ولقد تطور الدرس اللغوي عند العرب في ستة قرون في اتجاه أكثر انسجاما مع الدراسات اللغوية الغربية فيما بعد النهضة.[2]فجدير أن تستوفي أي دراسة لهذا التراث الزاخر ثلاثة شروط[3]:

- أن تكون"نظريات التراث اللغوي صوتيّا أو صرفيّا أو نحويّا...إلخ" هي العنوان العام الذي يقدم التراث النحوي من خلاله، وذلك لإعادة تقديم التراث اللغوي العربي في صورة نظريات لغوية مثلما سبق تقديمه في صورة اتجاهات ومدارس لغوية.
- أن تستوفي النظريات اللغوية المختلفة لكل علم من العلوم العربية على نحو جامع.
- أن تقدم هذه النظريات في إطار عام يبين علاقتها بعضها ببعض.

وعلى العموم فقد كانت للغويين العرب القدماء تحليلات رائدة مست اللغة العربية في كل مستوياتها دون استثناء لا تقل شأنا عمّا ظهر عند نظرائهم اللسانيين الغربيين المحدثين، يمكن توضيحها باختصار على النحو الآتي:

1- المستوى الصوتي:

يعتبر علماء اللغة المحدثون دراسة الأصوات اللغوية أول خطوة في أي دراسة لغوية، لأنها تتناول أصغر وحدات اللغة، ونعني بها الأصوات التي تعد هي المادة الخام للكلام الإنساني، أما اللغويون العرب القدماء فلم ينظروا إلى الدراسة الصوتية هذه النظرة، ولم يعالجوا الأصوات علاجا مستقلا[4]، وقد ذكرنا أن كتاب سيبويه وهو في النحو يشمل الصرف الذي لا يكاد ينفك عن النحو، والصوت ويظهر في باب الإدغام بشكل جلي، لكن بمرور الزمن بدأت تلك الدراسات تتخصص في مستوى معين من مستويات اللغة العربية.

لقد كان للباحثين العرب القدماء بحوث جليلة في الجانب الصوتي للغة العربية شهد المحدثون بدقتها وعمق تحليلها ووصفها مقارنة بالعصر الذي عاشوا فيه، وقد هدفوا من خلالها خدمة اللغة والعربية والذكر الحكيم(ترتيل القرآن)، ولقرب هؤلاء من عصور النهضة واحتكاكهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحس ودقيقي الملاحظة والوصف، فوصفوا أصوات اللغة العربية وصفا أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم، غير أن المتأخرين منهم اكتفوا بترديد ما أنجزة المتقدمون دون فهم له أو نظر فيه، وبحسب إبراهيم أنيس أن هذه الأصوات أصابها تطور لم يلحظه هؤلاء ولم يفطنوا له، ووقفوا بهذا حيث وقف القدماء فلم يكملوا طريق تلك الأبحاث القديمة، بل رووها مبتورة حينا وممسوخة حينا آخر[5].

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص189-190.

[2] - النظرية اللغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدايم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، دط، دت، ص46.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص50.

[4] - البحث اللغوي عند العرب، ص93.

[5] - ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، 2017م، ص7-8.

فقبل ابن جني فقد تطرق الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170) في معجمه العين للأصوات العربية وعلى أساسها جاء ترتيبه، وظهرت آراؤه بشكل أوضح في كتاب سيبويه فيما بعد، ونلاحظ ذلك أيضا في الجمهرة لابن دريد(ت321 ه) ، والبارع في اللغة لإسماعيل القالي(ت352ه)، والتهذيب للأزهري(ت370ه)، والمحيط للصاحب بن عباد(385ه)، أما ابن دريد فقد أهمل ترتيب الحروف على المخارج الذي ابتكره الخليل وتمسك بالتفكير الألفبائي، أما القالي فقد أغفل ما فعله ابن دريد وعاد إلى طريقة الخليل في الترتيب، وإن خالفه في مخارج الحروف، حيث ترك ترتيب الخليل إلى ترتيب سيبويه مع شيء يسير من الخلاف، وعلى مدرسة الخليل جاء التهذيب والمحيط[1]، كما نشير في هذا الصدد إلى دور علماء التجويد والقراءات في بلورة هذا النوع من الدراسة، وقد كان ابن مسعودﷺ ينصح المسلمين ويقول:"جودوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات"، وقد روى البخاريﷺ أنّ النبي ﷺ كان يجهش بالبكاء حينما يسمع القرآن الكريم بترتيل ابن مسعودﷺ، فكان القراء يتناولون مخارج الحروف وطريقة نطقها وصفاتها كما فعل ابن الجزري في كتابه "النشر" الذي خصص سبع صفحات فيه لهذا المبحث وحده، وترددت في كتب التجويد مصطلحات صوتية مثل: الإشمام والإشباع والاختلاس والمد والتفخيم، والترقيق ونحوها[2].

تتبلور نظرية الفونيم(الأصول والفروع) عند الخليل وتلميذه سيبويه عند التمييز بين نوعين من الحروف(الأصوات)[3]:

أ- الأصول:

وهي حروف(أصوات) العربية المعروفة، وهي تسعة وعشرون حرفا(صوتا)، وهي:"الهمزة، الألف، الهاء، العين الحاء، الغين، الخاء، الكاف، القاف، الضاد، الجيم، الشين، الياء، اللام، الراء، النون، الطاء، الدال، التاء، الصاد الزاي، السين، الظاء، الذال، الثاء، الفاء، الباء، الميم، الواو.

ب- الفروع:

وأصلها من الأصوات الأصول السابقة وعددها ثلاثة عشر صوتا بعضها يستحسن في قراءة القرآن والأشعار وهي: النون الخفيفة، الهمزة التي بين بين والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي وألف التفخيم بلغة أهل الحجاز في قولهم : الصلاة الزكاة والحياة، وبعضها لا يستحسن لا في القرآن ولا في الشعر وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالميم.

وبذلك يكون عدد الحروف في الكتاب اثنين وأربعين حرفا(صوتا) منها:(29من الأصول)و(13من الفروع)، وقد أشار سيبويه إلى أن هذه الفروع جيدها ورديئها أصلها من التسعة والعشرين الأصول، وهي تظهر مشافهة لا خطا(كتابة).

***- مخارج الأصوات العربية وصفاتها:**

فعلى سبيل المثال حدد الخليل وسيبويه ستة عشر مخرجًا، ومثلها صفات"والصّفة الأولى تخصّ حيّز الحرف، والثّانية هي فصل للتّمييز بين الحروف داخل المخرج، فمن الحلقي واللّهوي والشّجري والنّطعي واللّثوي والشّفوي، ثمّ المجهور والمهموس والشّديد والرّخو والمستعلي والمستفل والمطبق والمنفتح وغير ذلك[4].

فعلى سبيل المثال قسّم سيبويه الحلق إلى ثلاثة مخارج، أقصى الحلق ووسط الحلق وأدنى الحلق، أمّا هذا الأخير فهو الحيّز الّذي يلتقي فيه الحلق بتجويف الفم(Oro-Pharynx)، ويستمرّ حتى يصل إلى مستوى اللّهاة، ومنه تخرج

---

[1] - الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، العراق، دط، 1980، ص51.وللاطلاع أكثر ينظر: البحث اللغوي عند العرب ص93 وما بعدها.

[2] - البحث اللغوي عند العرب، ص95-96.

[3] - ينظر: علم الصوت العربي في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، قاسم البرسيم، أفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2018م، ص15-17.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، ص214.

الخاء والغين، أمّا وسط الحلق، فتخرج منه العين والحاء، أمّا أقصى الحلق فهو مستوى الحنجرة تمامًا، والدّليل على ذلك، ما يلي:[1]

*- إحلال الخليل وسيبويه مخرج الهمزة في أقصى الحلق كما ورد في الكتاب .

*- وقول سيبويه من جهة أخرى أنّ "الهمزة نبرة في الصّدر" .

*- وقوله:"هذه الحروف غير مهموسات وهي حروف مد ولين، فإذا وقفت عندها...فيهوي الصّوت...حتّى ينقطع آخره في موضع الهمزة".

*- يقول الخليل:"أمّا الهمزة فمن أقصى الحلق، وهي مهتوتة مضغوطة(أي شديدةStop)، والأخرى لينة، فإذا رفّه عنها لانت وصارت الياء والألف الواو، وقال أيضًا:" أصلهنّ (حروف المد)من عند الهمزة...إذا وقف عندهنّ انقطع أنفاسهنّ فرجعن إلى أصل مبدئهنّ"، وقال أيضًا:"إنّما نُسبن إلى الجوف لأنّه آخر انقطاع مخرجهنّ"، وقال مكي:"زاد الخليل معهنّ الهمزة، لأنّ مخرجها من الصّدر، وهو متّصل بالجوف".

هذا ويعتبر ابن جني(ت392هـ) أول من أفرد الأصوات ببحث خاص وكتب في ذلك مؤلفه المعروف"سر صناعة الإعراب"، حيث نظر إلى الأصوات كعلم خاص، مطلقا عليه مصطلح علم الأصوات، أو نظرية الفونيم بالمصطلح الجديد، وقد ذكر بأنه أول من أفرد هذا العلم ببحث خاص:"وما علمت أن أحدا من أصحابنا خاض في هذا الفن هذا الخوض ولا أشبعه هذا الإشباع"، وعلى العموم فقد تناول ابن جني المواضيع التالية[2]:

-عدد حروف الهجاء وترتيبها ووصف مخارجها.

- بيان الصفات العامة للأصوات وتقسيمها باعتبارات مختلفة.

- ما يعرض للصوت في بنية الكلمة من تغيير يؤدي إلى الإعلال أو الإبدال أو الإدغام، أو النقل أو الحذف.

- نظرية الفصاحة في اللفظ المفرد ورجوعها إلى تأليفه من أصوات متباعدة المخارج، يقول ابن جني:«وأذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها، وصحيحها ومعتلها، ومطبقها ومنفتحها، وساكنها ومتحركها...وأذكر فرق ما بين الحرف والحركة، وأذكر الحروف التي هي فروع مستحسنة والحروف التي هي فروع مستقبحة، والحركات التي هي متولدة عن الحركات كتولد الحروف عن الحروف»[3].

لقد ذكر ابن جني أن لعلم الأصوات علاقة بالموسيقى، ومخارج الحروف مماثلة للثقوب في الآلات الموسيقية، وقد أحصى ستة عشر مخرجا مرتبة من آخر مخرج أقصى الحلق إلى أدنى مخرج(الأنف)، وترتيب الأصوات كالتالي[4]:

1-في أقصى الحلق: الهمزة، ا، هـ.

2- في وسط الحلق: ع، ح.

3- من أدنى الحلق(ما فوق ذلك من أول الفم): غ، خ.

4- من أقصى الحنك: ق إلى الوراء.

5- من أقصى الحنك: ك إلى الأمام.

6- من أوسط اللسان: ج، ش، ي.

7- من أول حافة اللسان: ض قريبة من وسط الحنك.

8- من حافة اللسان فويق الضاحك والناب الرباعية: ل.

9- من طرف اللسان فوق الثنايا: ن.

10-من فوق مخارج الثنايا بقليل: ر.

11- من طرف اللسان وأصول الثنايا: ط، د، ت.

12- وما بين الثنايا وطرف اللسان: ص، ز، س.

13- بين أطراف الثنايا وأطراف اللسان: ظ، ذ، ث.

14- من باطن الشفة السفلى: ف.

15- بين الشفتين: ب، م، و.

16- من الأنف: مخرج النون الخفيفة.

---

[1] - المرجع نفسه، ص61-62.

[2] - البحث اللغوي عند العرب، ص100-101.

[3] - سر صناعة الإعراب، ابن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م، ص4.

[4] - اللسانيات وتعليم اللغة، محمود أحمد السيد، دار المعرفة للطباعة والنشر، سوسة تونس، دط، 1998م، ص20-21.

غير أن ما يلاحظ اليوم عند اللغويين المعاصرين أن مكان الضاد عند ابن جني يأتي بعد الياء، بينما اليوم فيأتي مع الطاء والدال والتاء، كما يلاحظ أن الصاد والزاي والسين تالية للطاء والدال والتاء، ولكنها اليوم تأتي سابقة[1].

كما تناول الفيلسوف ابن سينا مجال الأصوات في كتاب بعنوان:"أسباب حدوث الأصوات"، وفي كتابه "الشفاء" في فصل السمع، حيث تناول سبب حدوث الأصوات، وقد انتهى إلى أن العملية الصوتية تتضمن عناصر ثلاثة هي:

- وجود جسم في حالة تذبذب، واشترط لذلك وجود قرع، كأن تقرع صخرة أو خشبة فيحدث الصوت، أو قلع، كأن تقلع جزءا من خشبة أحد شقيها عن الآخر طولا.
- وجود وسط ناقل لهذه الذبذبات، حيث يقول:"أظن أن الصوت سببه القريب تموج الهواء ودفعه بسرعة وقوة من أي سبب كان" وتحدث عن الوسط المائي والهواء.
- وجود جسم يستقبل هذه الذبذبات، حيث يقول:" فإذا انتهى التموج من الهواء أو الماء إلى الصماخ، وهناك تجويف فيه هواء راكد يتموج بتموج ما ينتهي إليه، ووراءه كالجدار مفروش عليه العصب الحاس للصوت-أحس بالصوت...ثم ذلك الموج يتأدى إلى الهواء الراكد في الصماخ فيموجه فيحس به العصبة المفروشة في السطحه"[2].

وهذه الأمور تكلم عنها العلماء المحدثون عند حديثهم عن الطابع الفيزيائي للصوت، كما تناول ابن سينا مخرج الصوت الإنساني وصفاته، وما يلفت النظر في ترتيب ابن سينا للأصوات مثلا[3]:

- تفريقه بين السواكن والعلل، حيث أطلق على الأولى صوامت والثانية مصوتات.
- تفريقه بين نوعين من الواو والياء، فنوع أدرجه في الصوامت ونوع أدرجه في المصوتات.
- تفريقه بين الحركة الطويلة والقصيرة.(الصغرى والكبرى).
- اتباعه الطريقة العربية التي ذكرناها في ترتيب الأصوات من الداخل إلى الخارج من الهمزة إلى الياء الصغرى والكبرى.

2- المستوى النحوي:

تناولنا نشأة النحو منذ بدايته التي كانت تسند إلى أبي الأسود الدؤلي في الغالب فمنه بدأ هذا الطريق الطويل الذي كان بسيطا ككل كل علم، وصولا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي فهو الذي هذب القواعد وصنف الأبواب وتلميذه سيبويه الذي وضع الفروع والأدلة والشواهد وهي مرحلة اكتمل فيها بنيان علم النحو وهي مرحلة مبكرة قياسا بزمن النشأة وبغيره من العلوم، حتي قيل بأن ما قام به الخليل وسيبويه سابق لأوانه، هذا دون نسيان جهود نخبة من النحاة كعيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب الضبي، وأبي الخطاب عبد الحميد المعروف بالأخفش الكبير، فكل هؤلاء أسهم إسهاما ملحوظا، فعيسى بن عمر جمع وأكمل في مؤلفيه، ويونس نظم دروسه في حلقته المشهورة، والأخفش الكبير نبه سيبويه على مسائل نحوية دقيقة[4].

ولا نعرف هل كان من حسن حظ النحو العربي أم من سوء حظه أن جاء سيبويه في وقت مبكر جدا لا يتجاوز النصف الثاني من القرن الهجري، إذ نتج عن تفوقه شدة إعجاب النحاة به أن أصيب التفكير النحوي بشلل، ودار الجميع حول فلك سيبويه، واتخذوه أساسا لدراستهم، وتحولت الكثير من الدراسات النحوية إلى مجرد شروح له أو اختصارات أو تعليقات عليه أو جمع شواهد وشرحها[5] فكان الجميع يسبح حول ما قدمه سيبويه في كتابه دون اجتهاد بل ربما سوء فهم وشرح له.

---

[1] - ينظر: المرجع السابق ، ص21.

[2] - البحث اللغوي عند العرب، ص103-104.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص108-109. وللاطلاع أكثر على تحليل ابن سينا للأصوات ينظر: المرجع نفسه، ص101 وما بعدها.

[4] - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص67.

[5] - البحث اللغوي عند العرب، ص124.

إن سيبويه يعد إمام النحو بلا منازع، وقد جمع في كتابه مباحث نحوية وصرفية، وجعل لكل منهما مكانا لا يكاد يشترك مع الآخر، فبدأ بالنحو وثنى بالصرف صنيع من يراهما علمين مستقلين، فالجزء الأول من الكتاب مثلا نجده خاصا بالنحو، حيث تناول فيه الكلمة والنكرة والمعرفة، والأفعال اللازمة والمتعدية، وأسماء الأفعال إلى جانب الفاعل والمبتدأ والخبر، وأيضا المنصوبات ، وإن وأخواتها والنداء وغيرها، أما الجزء الثاني فكان خاصا بالصرف إذا ما استثنينا باب الممنوع من الصرف الذي افتتح به هذا الجزء، كموضوعات النسب، والتصغير ونونا التوكيد وجمع التكسير وأوزان المصادر وصيغ الأفعال، ومعاني الزوائد، واسم الآلة، وأسماء الأماكن وفعل التعجب، والإمالة والوقف والإعلال والإبدال[1].

وإذا كان النحو بالمفهوم الحديث هو التركيب(المستوى التركيبي)، فإن أول ما يسترعي انتباه الباحث في أشهر مصنفات النحو التراثية ككتاب سيبويه أو شرح المفصل لابن يعيش، أننا لا نجد فيهما فصولا وأبوابا خاصة بدراسة الجملة من حيث أنواعها وأنواع عناصرها ومختلف وظائفها، ولا يعني هذا أنها خالية من كل إشارة إلى الجملة، ولعل حديث سيبويه في باب المسند والمسند إليه وذكره للجملتين الاسمين والفعلية وتبيين المسند والمسند إليه فيهما، لكن دون تفصيل في أنواع الجملة أو تقسيم واضح المعالم كما حدث في زمن لاحق، ومعنى ذلك أن دراسة الجملة كانت رهينة بدراسة المفردات لا يكترث لها إلا إذا أمكن لها أن تعوض المفرد، فنجد حديثا عنها في بعض الأبواب كباب الحال، والنعت، والخبر، والشرط وجوابه...إلخ[2].

لقد ظلت العناية بالجملة محدودة طيلة قرون، ويمكن أن نعتبر إبن هشام هو أول من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية، وقد أفرد لها بابا في كل من كتابيه" مغني اللبيب"و"شرح مقدمة الإعراب"، ومن طريف ما يلاحظ أنه استهل كتابه الثاني بدراسة الجملة ولعل في ذلك ما يدل على شعوره بأهميتها وإدراكه أن الدراسة النحوية ينبغي أن تنطلق منها إذا أريد من تلك الدراسة احترام الواقع والاحتفاظ بطابعه، إلا أن ابن هشام لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقا في أمهات الكتب النحوية، ولئن كان ذلك لا يخلو من فائدة فإنه لا يضيف شيئا إلى ما حصل بعد ولا يعتبر تلافيا لما أهملته الدراسات السابقة.[3].

إن أول ملاحظة كفيلة بالاهتمام هي المصطلحات التي أطلقها القدماء على الجملة، الذي لم يستعملة سيبويه الذي استعمل مصطلح المسند والمسند إليه، إذ يقول:"هذا باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يَغْنَى واحد منها عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء[4]"، بينما نجد عند الزمخشري وابن يعيش وابن جني ترديدا لمصطلحين متداخلين لا يميزون بينهما، هما: الكلام والجملة، فيقول ابن يعيش مثلا:"والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة[5]"، وقال أيضا:"...الفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها...[6]"، غير أننا نلاحظ في كلام ابن يعيش محاولة للتمييز بين الكلام والجملة على اعتبار أن الكلام أعم من الجملة، ولعل هذا الفرق هو أساس التمييز الذي يشير إليه ابن هشام ، الذي يفصل بين الكلام الذي احتوى معنى مستقلا لا يحتاج إلى تركيب أو كلمات تتمم معناه وبين الجملة التي تم تركيبها بفضل تضمنها للمسند والمسند إليه ولكنها لا تكوّن

---

[1] - ينظر: المرجع السابق، 123-124.

[2] - ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص32.

[3] - المرجع نفسه، ص32-33.

[4] - الكتب، ج1، ص23.

[5] - شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، دت، دط، ج1، ص18.

[6] - المصدر نفسه، ج1، ص21.

معنى مستقلا ، فلا بد أن ترد في تركيب ترتبط به ارتباطا جوهريا، وهو ما عبر عنه في قوله تحت عنوان: شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها:"الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما...وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما..."[1].

وعلى العموم فإن النحاة القدامى قد درسوا الجملة واهتدوا إلى نواح هامة فيها، وسجلوا ملاحظات وتعليقات لا زالت محتفظة بقيمتها، وقد قدموا إلى الدارسين مادة لا يمكن إغفالها أو الاستهانة بها، غير أنها بطبيعة الحال ككل عمل بشري تحتاج إلى تأليف وتوضيح وتحديد وتنظيم يجلي الغموض الذي انتابها والاضطراب الذي أصابها في بعض الأحيان، ومرد ذلك أن الجملة خاضعة للقياس على المفرد وهو أمر يحول دون دراسة الجملة التي لها خصوصيات لا يشاركها المفرد فيها وإن جمعتها خصائص أخرى فما الجملة إلا كمفردات ركبت بطريقة مخصوصة.

3-المستوى الصرفي:

إذا كان الدرس النحوي يقوم بدراسة العلاقات النحوية التي تكون بين الكلمات التي تشكّل تركيبا نحويا صحيحا، فإن الدرس الصرفي يقوم بدراسة العلاقات الصرفية بين الكلمات التي أخذ بعضها من بعض، فالمستوى الصرفي يعد مستوى لغويا مقابلا للمستويات اللغوية الأخرى.[2] فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابته والنحو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرُ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ، فإنك خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة[3].

استعمل النحاة العرب القدماء مصطلحين متشابهين في هذا المستوى، هما:"التصريف" و"الصرف"، وعند البحث عن نشأة المصطلحين، نجد أن مصطلح"تصريف" أبعد تاريخيا من مصطلح"صرف"، وأول الكتب استخدمت المصطلح الأول، فقد استخدمه أبو عثمان المازني(ت249هـ-863م) في كتابه"التصريف"، وقد ذكر السيوطي أن عليا بن مبارك الأحمر(ت194هـ-809م) ألف كتابا قبل كتاب المازني سمّاه:"التصريف"[4]، وفي القرن الخامس هجري بدأت مرحلة الانشطار، ففي هذه المرحلة برز مصطلح"صرف" موازيا لمصطلح تصريف، كعنوان لكتاب، وأول كتاب تحت اسم"الصرف، كان "المفتاح في الصرف": لعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ-1079م)، وبعده كتاب:"نزهة الطرف في علم الصرف" لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني(ت518هـ-1124م)صاحب كتاب الأمثال[5]، كما اشتهر عند الباحثين أن واضع علم التصريف أو الصرف هو أبو مسلم معاذ الهرّاء أحد أعمدة نحاة الكوفة ومتقدّميهم[6]، وقد ذكرنا بأن نحاة الكوفة كانت لهم جهود خاصة بالصرف، كالتصغير للرؤاسي والمصادر للكسائي وفعل وأفعل للفراء.

لقد بدأ اهتمام النحويين العرب بهذا العلم حدّا وموضوعا في أوائل القرن الرابع الهجري، فقد عرّف ابن السرّاج(ت316هـ-928م) التصريف في كتابه"الأصول في النحو"، بقوله:"هذا الحد إنما سمي تصريفا لتصريف الكلمة بأبنية مختلفة، وخصّوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام، زيادة، وإبدال، وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام، وله حدّ يعرّف به"[7].

---

[1] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب،مطابع السياسة، الكويت، ط1، 2000م، ج5، ص7-8.

[2] - ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص90-91.

[3] - الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، رمضان عبد الله، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ط1، 2006م، ص6.

[4] - ينظر: الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، محمد شندول، مركز النشر الجامعي، تونس، دط، 2015م، ص9-10.

[5] - المرجع نفسه، ص13.

[6] - ينظر: دروس التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت، دط، 1995م، ص8.

[7] - الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين القثلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م، ج3، ص231.

إن التصريف في عرف علماء اللغة القدماء بحث في أبنية المفردات وصوغ الأفعال والأسماء والصفات عليها سواء في حال التجريد أم الزيادة، وما يتعلّق بالقوانين العامة التي تفسّر مظاهر التغيّر الصوتي كالإبدال والإدغام، وما يساعد على تبيين أنواع التغييرات من التمارين والتدريبات العملية، على أن هذا العلم بقيت عناصره غير متمايزة إذ كان جمعا بين قضايا الاشتقاق والأصوات والزيادات النحوية التي تلحق بالمفردات[1]. وعلى العموم فإن علم الصرف في العربية متعدد الجوانب والأبعاد، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التغييرات الطارئة على الصيغ[2]:

أ- تغيير صرفي بحت يتمثل في الاشتقاق(تصرف الأفعال واشتقاق الأسماء).

ب- تغيير صرفي/صوتي،يتمثل بتأثير التغير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا(يشدّ، بقُوا...).

ج- تغيير صوتي بحت، ويتعلق بتعامل الأصوات(ازدهر، اتصل)

والصنف الأول يتعلق بتغيير المعنى باختلاف الصيغ، أما الصنفان الآخران فأثرهما بنائي(لفظي) لا معنوي، والجانبان حظيا بنفس الاهتمام في كتب الصرف، بينما أهمل الجانب اللفظي البنائي في الكتب المدرسية وهو لا يقل أهمية عن الأول المعنوي، لأنه يدل على متانة الصلة بين نظام اللغة الصرفي ونظامها الصوتي.

لقد أدى اتساع هذا العلم فيما ذهب إليه ابن عصفور الإشبيلي(تت669هـ-1271م) في كتابه "الممتع في التصريف" إلى تشعب مسائل هذا العلم وتداخلها وإلى العزوف عن وضع تأليف فيه يكون مرتبا وجامعا، فقد جاء في كتابه ما نصّه:"وبعد، فإني لمّا رأيت النحويين قد هابوا لغموضه علم التصريف فتركوا التأليف فيه، إلا القليل منهم فإنهم وضعوا فيه ما لا يُبْرِدُ غليلا ولا يحصل لطالبه مأمولا لاختلاف ترتيبه وتداخل تبويبه، وضعت في ذلك كتابا رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملّكته عاصيته وطائعه وذللته للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع....سمّيته بالممتع ليكون اسمه وفق معناه ومترجما عن فحواه..."[3]، غير أن هذا الجهد ورغم أهميته لم يغير في الأمر كثيرا، حيث بقي هذا الميدان على اتساعه وعلى ما عليه من التداخل والتعقيد، فلم تفصل مسائله بعضها عن بعض، ولم تجعل فروعا مستقلة بنفسها، فجمعت قضايا الاشتقاق والأصوات وأحوال الأبنية.

وقد لخص الطيب البكوش عيوب الصرف العربي في النقاط الآتية[4]:

أ- تتعد معاني المصطلح الواحد، فالحرف هو الصوت المنطوق والرمز المكتوب، وسواء كان صامتا أم صائتا (طويلا أم قصيرا)، وكذلك معنى الكلمة واللهجة واللغة...

ب- اعتبار الألف في نفس مستوى الواو والياء، واعتبار حروف العلة ثلاثة بينها الألف-إذا لم تكن عماد الهمزة- لا تقوم بدور الحرف أبدا، وإنما هي علامة طول الفتحة، أما الواو والياء، فتقومان فعلا بدور الحرف حينا فتتحركان مثلا، وبدور الحركة حينا آخر فتكونان مدا، ما يجعل حروف العلة الحقيقية اثنان(الواو والياء)، وهو ما يقابل المفهوم الغربي)نصف حركة أو نصف حرف).

ج- تعليل التغييرات الصوتية انطلاقا من الرسم المرئي لا من سلسلة الأصوات المسموعة، وهو عيب تشترك فيه جميع النظريات اللغوية القديمة، ذلك أن الاعتماد على الرسم دون النطق يقود حتما إلى التعسف والخطا في الحكم إلى جانب ما فيه من تناقض ضمني لأن الرموز الخطية لا يمكن أن تستوعب ما يوجد من غنى وتنوع صوتي في اللغات البشرية، فهم عندما يقولون أن ضمة الياء في (بَقِيُوا) انتقلت إلى القاف فالتقى ساكنان فحذف ما سبق وهو الياء،وأصبحت الصيغة(بَقُوا)، ويعتبرون أن كسرة القاف حذفت، بينما لا يمكن لحركة أن تضمحلّ بكامل هذه

---

[1] - الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، ص10-11.

[2] - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م، ص19-20.

[3] - الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، ص27-28.

[4] - ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص20-23.

السهولة وبدون مبرر صوتي، والرسم العربي جعل النحوي يتصور بشيء من السذاجة أن تحت القاف كسرة أصلية وفوقه ضمة طارئة، فأطرد الطارئ الأصلي وأخذ مكانه.

4- المستوى المعجمي الدلالي:

المعجم كما عرفه اللغويون هو كتاب يضم مفردات اللغة ومعانيها واستعمالاتها في التراكيب المختلفة، وكيفية نطقها، وكتابتها، مع ترتيب هذه المفردات بصورة من صور الترتيب كالهجائي مثلا، وقد ورد تعريفه في المعجم الوسيط:"ديوان لمفردات اللغة مرتب على حروف المعجم"، ولقد سبق علماء الحديث اللغويين في استعمال هذا المصطلح، الذي أطلقوه على الكتاب المرتب ترتيبا هجائيا ويجمع أسماء الصحابة ورواة الحديث، ويقال أن البخاري(ت256ه) كان أولهم في إطلاق لفظة معجم على أحد كتبه المرتبة على حروف المعجم، ووضع أبو يعلي أحمد بن علي بن المثنى(ت307ه)"معجم الصحابة"، ووضع البغوي(ت317ه)"معجم الحديث"، بينما استعمال اللغويين لهذا المصطلح كان مؤخرا، فكانوا يقولون، هذا كتاب "العين"، وهذا"الجمهرة"، وذاك" الصحاح"، وقد أطلق عليها لفظ معاجم في زمن متأخر[1]. كما نشير في هذا الصدد إلى دخول مصطلح آخر شبيه له وهو"القاموس" ويطلق على كل معجم عربي أو أجنبي أو مختلط، والقاموس لغة هو أعمق مكان في البحر، وقد أطلقه الفيروزبادي في القرن الثامن على معجمه:"القاموس المحيط" أي أنه بحر واسع وعميق في اللغة ونال بذلك شهرة ممتدة [2].

ويجمع الدارسون بأن العرب تفننوا في وضع المعاجم بشكل لا نظير له بين الأمم، معتمدين في ذلك جانبي الكلمة(اللفظ والمعنى)، فظهرت "معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني"،

أ- معاجم الألفاظ:

وقسمت هذه المعاجم بطرق مختلفة[3]:

1-الترتيب الصوتي المخرجي(مخارج الأصوات)، ويمثل هذا النوع أول المعاجم العربية وهو"معجم العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي"، حيث بدأ بآخر مخرج، صوت العين الذي أطلقه على مؤلفه وصولا إلى أدني المخارج، وقد جمع ألفاظة بطريقة رياضية حسابية عجيبة سبق الحديث عنها تبين ذكاء الرجل وفطنته واتساع تفكيره، حيث استنفد كل احتمالات الكلام العربي، مذكرا بالمستعمل منه والمهمل، ولو أن بعض العلماء يشككون في نسبه إلى الخليل وأبرز حججهم أنه يختلف في الترتيب الصوتي ومخارج الحروف مع ما ورد في كتاب سيبويه، ولو كان العين للخليل لتطابق مع ما ورد في الكتاب لأن سيبويه حامل علم الخليل.

كما استعمل الأزهري هذا النوع من الترتيب في معجمه"تهذيب اللغة"، حيث تأثر فيه بمعجم العين تأثرا بالغا، وصل به إلى نقل مقدمة العين إلى مقدمته نقلا يكاد يكون حرفيا، أما من ناحية الحجم فهو أكبر من العين، اهتم فيه صاحبه بأسماء البلدان والأماكن، مستعملا شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث النبوي الشريف إضافة إلى الشعر بطبيعة الحال، كما نجد هذا النوع من الترتيب عند القالي الأندلسي في معجمه "البارع"، وكذلك" مختصر العين للزبيدي"، ويظهر ذلك من اسمه، وكذلك"المحيط"للصاحب بن عباد، و:المحكم" لابن سيدة...

2-الترتيب الألفبائي الذي يراعي التشابه الكتابي للأحرف، فيضع الثلاثيات متجاورة والثنائيات متجاورة وينتهي بالأحرف المفردة، ومن المعاجم الذي اعتمدت هذا النوع من الترتيب:

أ- على أساس أسبق حروف الكلمة: مثل الجمهرة" لابن دريد، حيث سار على الترتيب الألف بائي العادي.

ب- وضع الكلمة تحت أول حروفها الأصلية: فنجد معجم"الجيم" لابي عمرو الشيباني، وكذلك"المقاييس" لابن فارس، و"مجمل اللغة" لابن فارس، و"أساس البلاغة للزمخشري"،و"المصباح المنير" للفيومي.

---

[1] - ينظر: البحث اللغوي عند العرب، ص162،173.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص173.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص 178-225.

ج - وضع الكلمة تحت أول حروفها دون تجريد: فنجد "المقصور والممدود" لابن ولاد المصري(ت332ه)، و"غريب القرآن"لابي بكر محمود بن عزيز السجستاني(ت330ه).

د- وضع الكلمة تحت حرفها الأخير دون تجريد: وذلك مثل"التقفية في اللغة" لأبي بشر بن أبي اليمان البندنيجي.

هـ- وضع الكلمة تحت حرفها الأخير الأصلي: ومن ذلك"تاج اللغة وصحاح العربية" المشهور بالصحاج" للجوهري، وكذلك المعجم الشهير"لسان العرب" لابن منظور...

كما نشير إلى تقسيم المعاجم حسب الأبنية كما هو الشأن في كتاب سيبويه، الذي يعد معجما للألفاظ العربية إضافة إلى كونه كتابا نحويا صرفيا، والمعاجم الكامل كمعاجم الأدب... بينما الترتيب الأبجدي، وهو أقدمها عند العرب وهو ذو أصل فينيقي، فلم يستعمله العرب في معاجمهم.

ب- معاجم المعاني:

إن فكرة معاجم العاني التي ترتب ألفاظها بحسب الموضوعات كانت أسبق في الوجود أو موازية لمعاجم الألفاظ، وإن كانت عبارة عن كتيبات صغير في البداية تتناول موضوعا واحدا، ومن أولها ما كتبه أبو مالك عمرو بن كركرة الذي ألف "خلق الإنسان"و"الخيل"، وأبو خيرة الأعرابي الذي ألف معجم"الحشرات"، وهما من القرن الثاني الهجري، ثم تواصل بعد ذلك إلى أت توج ب"المخصص" لابن سيدة وهو أوفي وأشمل معاجم المعاني في اللغة العربية، وقد خصصه صاحبه لدراسة موضوعات تتعلق باللغة، كالنشأة والترادف والتضاد والاشتراك والمجاز...، ومعجم" كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ " لابن الأجدابي....[1]

والشكل التالي يوضح شكل المعاجم العربية:

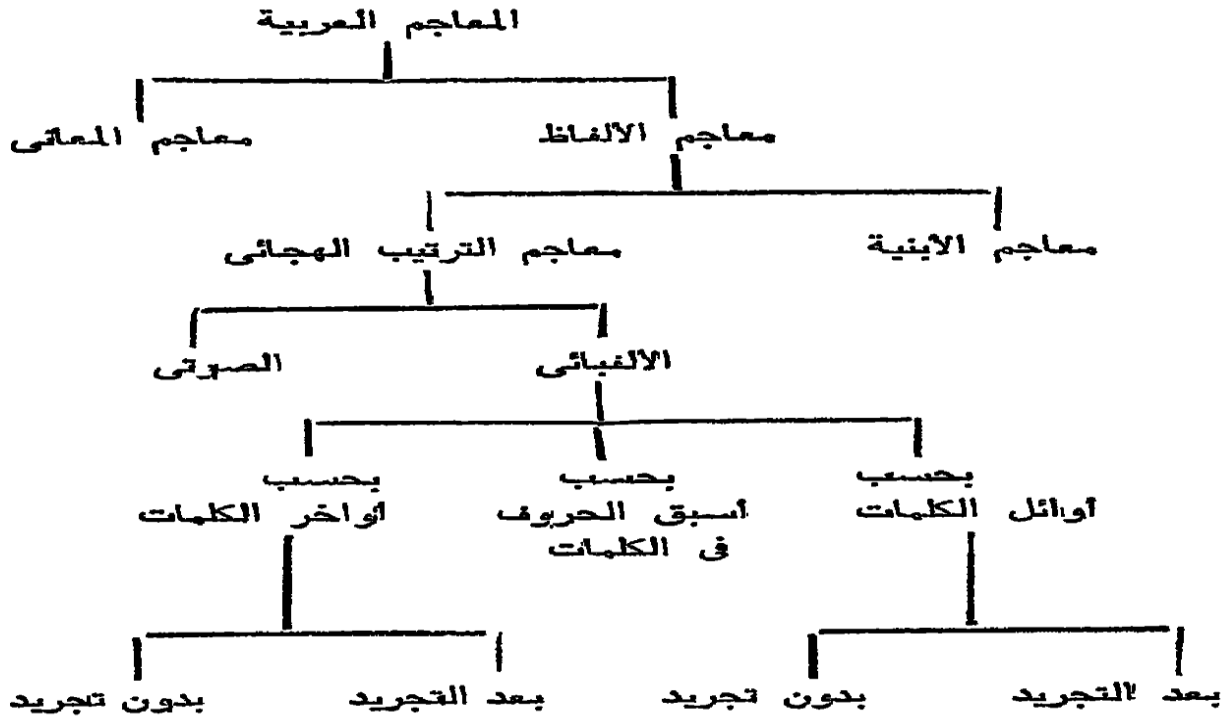

وعلى العموم فإن علماء المعاجم العرب قد رصدوا كلمات اللغة ومورفيماتها تسجيلا للجانب الدلالي للغة، وهو بذلك يتصل أول ما يتصل بالجانب الدلالي للغة، أي أن الظاهرة المعجمية دلالية بالدرجة الأولى، وهذا ما يفيده تصنيف علم الدلالة إلى علم دلالة معجمي وعلم دلالة تركيبي، كما يورثه هذا مشكلات الدلالة المختلفة، وأبرزها تجريدية ظاهرة الدلالة، وعدم اقتصار الظاهرة على مستوى لغوي معين، فالدلالة صوتية وصرفية ونحوية، مع غياب البناء الكلي العام للظاهرة[2].

---

[1] - ينظر: المرجع نفسه، ص288-294.

[2] - ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص249.

المحاضرة الرابعة:(الفكر اللساني في التراث)

تمهيـــــد:

كان الوازع الديني هو المحرك الأساس والدافع الأول للدرس اللساني العربي في بداياته، فكان هدف بحثهم الحفاظ على لغة الذكر الحكيم من اللحن الذي أصبح ظاهرة لا يمكن للعرب الوقوف أمامها مكتوفي الأيدي، وذلك بسبب انتشار الإسلام ودخول غير العرب في رحاب هذا الدين الجديد الذي اختاره الله لعباده المؤمنين، لقد اعتمد النحاة العرب الأولون في بحوثهم الخاصة باللغة العربية على وسائل تحليلية تعتمد بالضرورة على العقل.[1]

ومن الطبيعي القول أنه لم يؤثر عن العرب درس منهجي منظم في القرن الأول لظهور الإسلام، وأغلب ما وصل إلينا هي تأملات نحوية ونقاشات لغوية لم يكن همّها اللغة لذاتها بقدر ما كان غرضها الأساسي خدمة النص القرآني، ومن ذلك محاولة ابن عباسﷺجمع الكلمات الغريبة في القرآن وشرحها، فضلا عن محاولة أبي الأسود الدؤلي في ضبط لغة المصحف[2].

غير أنه وبداية من سنة95 للهجرة حدث أمر حاسم كان له دور بارز في تطور النحو العربي، وهو الشروع في السماع المنتظم والتدوين الواسع لكلام العرب، وبدأ أبو عمرو بن العلاء بهذا الفعل أوّلا الذي تجوّل بين القبائل العربية ثم التحق به جمع من الباحثين الشباب المتعطشين أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب الضبي والأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وغيرهم، فتوسع مجال البحث إذ ذاك وتنوعت موضوعاته وتعددت مجالاته وتجاوزت النحو للتناول وحدات المعجم وكل العبارات الجامدة(وهو جزء كبير من المسموع)، وطال مجال البحث كل لغات العرب ولهجاتها التي قد يخرج بعضها عن القياس أو ما سموه "حد الكلام"،وهذا الذي سموه بعلم أو علوم اللغة، واخترع هؤلاء الفطاحل من النحاة نوعا من التحليل لم يسبقهم أحد إليه، وطوروا الوسائل العقلية الساذجة التي ورثوها عن من واضعي النحو الأوائل، فصار القياس البسيط أكثر تجريدا وعمقا[3].

مجالات البحث اللساني عند العرب القدماء:

لقد نشطت الحركة اللغوية عند العرب في مجالات اللغة كافة خدمة للنص الديني، وانطلق كبار أئمة اللغة لجمع المادة اللغوية من البوادي يستمعون ما يتكلم به هؤلاء ويرصدون مخارجه ويصفون طريقة نطقه ويسجلونه ويدونونه في كتبهم، وإن كان بدء التأليف يسير على نحو عشوائي متداخل في غيره من فروع الدراسات اللغوية وغير اللغوية، على شكل مواد لغوية متداخلة الموضوعات والمسائل، وبمرور الزمن أخذ البحث اللغوي يتطور بالتدريج ليصل إلى أوج تقدمه المنهجي وتطوره بعد أن اتجه هؤلاء إلى تبويب المادة اللغوية وتصنيفها وتقسيمها، وكان من محصول ذلك وجود النحو العربي وقواعد اللسان والأساليب البيانية والصور البلاغية وأساليب فصاحة التراكيب والألفاظ وتنقية المفردات العربية مما دخلها من الأعجمي والغريب[4].

ولم يقتصر البحث اللساني عند العرب القدماء على بحث قوانين اللغة بوصفها علما تقنيا يقدم القواعد"الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية" التي تعصم اللسان والقلم من الزلل والخطأ، ولم يقتصر البحث كذلك على وصف اللغة على نحو شبيه بمنهج بانيني، بل إنهم-فضلا عن ذلك-شاركوا في الجدال الفلسفي الدائر حول مسألة نشأة اللغة بين نظريتي التوقيف والاصطلاح كما ورد عند ابن فارس في الصاحبي وابن جني في الخصائص على نحو شبيه بموقف فلاسفة الإغريق واليونان[5].

---

[1] - منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمان الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2011م، ص7.

[2] - تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، هدى صلاح رشيد، منشورات ضفاف، بيروت، ط1، 2015م، ص22.

[3] - ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص23.

[4] - ينظر: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص22-23.

[5] - المرجع نفسه، ص23.

ومن هذه المنطلقات يمكن القول أن التفكير اللساني العربي أفرز نظرية شمولية في الظاهرة اللغوية، لا من حيث هي تقنيات نحوية وصرفية وبلاغية ومعجمية وإنما من حيث هي تنظير للظاهرة اللسانية عموما، ارتكز على نسيجه تفكير العرب في لغتهم أولا وبالذات، ثم في الكلام باعتباره نظاما إبلاغيا مميزا للإنسان بشكل عام، وبحث في مثل هذا الموضوع تتجذر فيه بؤرة الحدث اللساني الذي يخرق أنسجة القواعد المختلفة في منظومة التراث العربي:لغة وأدبا ودينا وفلسفة وعلم اجتماع[1].

أولا: التراث اللغوي:

ويتنوّع هذا التّراث اللّغوي إلى جملة من الأركان[2]:

1- مصنّفات النّحــو: بمفهومه الشّامل لقواعد التّركيب وبنية الكلمات وخصائص الحروف، كما حدّده سيبويه في كتابه المعروف، فالنّحو من هذا المنطلق مصطلح أوسع وأعم مما علق بالأذهان، فهو يدلّ على مستويات اللّغة المعروفة الّتي تعرّض لها النّحاة في سياق واحد، ولهذا السبب فلا نستغرب أن ترد في كتب النّحاة الأوائل آراء في التّركيب والصّوت والصّرف والمعجم والدّلالة، فعلم التّراكيب هو جزء من نحو العربيّة، الّذي يشمل كذلك الصّوت والصّرف والمعجم والدّلالة ، فالجانب النّحوي يشمل تركيب الكلمات وفق قواعد اللّغة، وهذه الكلمات في حقيقتها أصوات مرتّبة بطريقة مخصوصة، وما الحركات الإعرابية إلّا عبارة عن أصوات، والكلمات هي عبارة عن مبان صرفيّة(الميزان الصّرفي)، وكثير من المشتقّات تعمل عمل الفعل، وما حاصل التّركيب غير معان يحسن السّكوت عليها، وهذه المعاني مركّبة من معان معجميّة للكلمات(دلالات مرجعيّة أصلية)، ونتاج عمليّة التّركيب والسّياق والمقام من معان تخصّ المواقف التّواصلية المختلفة الّتي تتحكّم فيها ثقافة الطّرفين والبيئة والعرف...إلخ، وقد يُصيب المعاني المرجعيّة تغيّرات وانزياحات مختلفة بحسب تركيبها والسياق الذي ترد فيه.

وبذلك فالنّحو بهذا المفهوم الواسع يدرس كلّ المستويات كما فعلت اللّسانيات الحديثة وتغنّت به والنّحو بهذا المعنى أصل، والجانب التّركيبي والصّوتي والصّرفي والمعجمي والدّلالي هي عبارة عن فروع عن هذا الأصل وهي-أي اللّسانيات- فاتته فقط بكونها فصلت بينها بشكل واضح، ولو أنّ النّحاة هم أيضًا أدركوا تلك المستويات، وفصلوا بينها فيما بعد، وما يرسّخ هذا المفهوم الواسع للنّحو أنّ اللّسانيات الغربيّة نفسها جنحت فيما بعد إلى هذا المفهوم، فكان مصطلح"النّحو التّوليدي التّحويلي"و"النّحو المعجمي الوظيفي"و"النّحو الوظيفي"...إلخ.

ولأهمية دور النحاة العرب في هذا الصدد أثنت الباحثة والناقدة الفرنسية المشهورة"جوليا كريستيفا" في مقال لها على دور النحاة واللغويين العرب في إثراء الحركة اللغوية وإسهامهم في بحوثها، مبدية استياءها وحسرتها وأسفها العميق على إغفال هذا الجهد الفذ وإهماله من قبل الباحثين في اللسانيات، وقد كتبت في هذا الموضوع فقرة لا يستهان بها، حول إسهام العرب القدامى في مجال الدراسات اللغوية تبين فيها قيمة هذه المساهمة، عنوانها:" La grammaire arabe(النحو العربي)، حيث تقول:«يتبوأ النحو العربي مكانة هامة في صلب مكتسبات التفكير حول اللغة في العصور الوسطى...يقول المثل العربي السائر: إن حكمة الرومان في ذهنهم، وحكمة الهنود في نزواتهم، وحكمة اليونان في روحهم، أما حكمة العرب ففي لسانهم...وتتميز النظرية اللسانية العربية بفكرها الثاقب حول أصوات اللغة لقد درج هذا الفكر على تقسيم الأصوات إلى شديدة ورخوة من جهة، وإلى صفيرية(وهي: ز، س، ص التي تشبه صوت صفير الطائر) وقلقلة(وهي: ق، ط، ب، ج، د، وتجمع في قولنا قطب جد) من جهة أخرى...، لما كان العرب علماء تشريح كبارا، مثل سيبويه، فقد كان لهم فضل السبق في وضع الأوصاف الدقيقة لجهاز النطق، التي أضافوا لها الأوصاف الفيزيائية لحركة الهواء، وقد كان تحليلهم للنظام اللغوي من الدقة ما مكنهم بعد-وربما كانوا الرواد- من التمييز بين بين العنصر الصوتي(الحرف) والعنصر الكتابي(العلامة) للغة، كما أمكنهم تمييزهم للصوامت والصوائت من الاهتداء

---

[1] - ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م، ص33-34.

[2] - المرجع نفسه، ص34.

إلى حصر مفهومي المصوت والمقطع، هذا وقد عُدّت الصوامت جوهر اللغة، في حين عُدّت الصوائت عوارض...هذا وقد كان لسيبويه، تلميذ الخليل الفضل في بلوغ النحو العربي قيمته ويعدّ مصنّفه "الكتاب"أول تأليف(Systématisation) وتركيب له».[1]

2- أصول النّحـــو: وهو ميدان يتجاوز التّفكير في أنظمة اللّغة إلى البحث عن مؤسّساتها المبدئية، فكان في التّراث النّحوي بمثابة البحث الإبستيمولوجي في علم اللغة، وقد كان روّاده واعين بدرجة التّنظير المجرّد الّذي عليه علمهم ويمكن اختصار أهمية وفائدة هذا العلم في أربع نقاط أساسية[2]:

- استنباط واستخراج قواعد النحو.
- إثبات صحة القواعد.
- تعليل وتفسير الأحكام النحوية.
- الترجيح بين القواعد والمفاضلة بين الآراء النحوية.

فالأصول كما يراها أصحابها هي القواعد العامة أو الأسس المبدئية التي يتخذها النحوي طريقه في التفكير ،وهي كما يرى عبد السلام المسدي ميدان يتجاوز التفكير في أنظمة اللغة إلى البحث عن مؤسساتها المبدئية،وهذا ينطبق على مجموعة من الكتب كالخصائص لابن جني ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري، والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، وارتقاء السيادة في أصول النحو ليحي الشاوي[3].

عرّف محمّد عيد أصول النحو بقوله:«يقصد بها الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجّهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمدّ الجسم بالدم والحيوية»[4]، وقد اعتمد النحاة العرب في تقعيد العربية ووصف بنيتها النحوية ثلاثة أصول شكلت مكونات منهجهم ، وهي السماع، و القياس والتعليل ، و إذا كانت أي نظرية بشكل عام تقوم على بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكوّن مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير، فإنّ السماع في النظرية النحوية كوّن المادة المدروسة التي لا تشتمل على تجريد ، لأنها لا تتجاوز النقل و الاستقراء. **والسماع اصطلاحا:** وهو أول أصول الاستدلال النحوية والأساس الذي بنيت عليه جل قواعد النحو[5].

وقد عرفه ابن الأنباري، بقوله: « هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه-إذا-ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم، كالجزم بلن، والنصب بلم...إلخ[6]»

وعرفه السيوطي تعريفا أكثر شمولا، حيث يقول:« وأعني به، أي (السماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت [7]).

وبالتالي فالسماع هو ما نقله العلماء من نصوص لغوية مرتبة كالتالي: القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، ثم الحديث الشريف، ثم كلام العرب شعرا ونثرا[8]، ولكن في حقيقة الأمر فمواقف العلماء من هذه النصوص لم تكن واحدة فقد ذكرنا ذلك سابقا، حيث إن البصريين قد سنوا قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، لأنه كما قلنا روي بالمعنى لا

---

[1] - من إسهامات العرب القدامى في مجال الدراسات اللسانية، عبد الله أحمد جاد الكريم حسن، شبكة الألوكة:https://www.alukah.net/literature_language/0/95484 ، يوم:2022/10/23 على الساعة:21:30.

[2] - مطبوعة الدروس:مادة أصول النحو، فاطمة عويمر، كلية الآداب واللغات ، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2021/2020م، ص5-6.

[3] - ، ينظر: أصول الفكر اللغوي في دراسات القدماء والمحدثين، دراسة في البنية والمنهج، حامد ناصر الظالمي، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2011م، ص77.

[4] - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م، ص5.

[5] - ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د: جعفر نايف عبابنة، دار الفكرللنشر والتوزيع، عمان، ط1984،1م، ص43.

[6] - لمع الأدلة في أصول النحو،ص81 .

[7] - الاقتراح، السيوطي، ص14 .

[8] - مدحل إلى أصول النحو، محمد خان، ص6.

باللفظ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن[1] ، غير أن هذا الرأي لقي حظه من النقد والرد، لأن رواية الحديث اعتمد فيها أهلها معايير صارمة، كما أن الأحاديث كما هو معروف ليست على درجة واحدة.

ولقد كان هدف هؤلاء:

1- المحافظة على قدرة المسلم في قراءة القرآن الكريم، وفهمه واستنباط الأحكام منه.

2- حماية اللغة العربية من اللحن وتحصين الناطقين بها نظرا لخطورة تفشي اللحن على الأمة.

3- حماية العربية من لغات الأمم الأخرى، والتي دخل أهلها في الإسلام.[2]

أما القياس فقد نهض بترتيب المادة المدروسة و تصنيفها وفقا لضوابط توصل إلى الحكم، وذلك بإخراج المادة المشتتة في صورة منظمة تساعد على وضع قواعد تصفها، وتفسرها. والقياس **اصطلاحا**:يقصد به في علم اللغة والنحو أن نجعل كلامنا على مثال ما تكلم به العرب ونطقوا، وأن نحمل كل ما تدعو إليه الحاجة من استعمال جديد أو صيغة جديدة على ما سمع منها، وروي عنهم، وعرفناه من طرائقهم في فنون القول[3].

وقد عرفه النحاة تعريفا قريبا من الفقه، فقالوا: «هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، أو هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، أو هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، أو هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع[4]».

وعرفه ابن الأنباري في كتابه جدل الإعراب، بقوله: « هو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه »، ويقول: «أن إنكار القياس لا يتحقق، لأن النحو كله قياس...فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة[5] ».

ويستشف من كلام النحاة القدامى أنهم شغفوا بالقياس، وفتنوا به حتى طغى على منهجهم، وأصبح سمة لكبارهم[6]، لدرجة قول ابن جني: « مسألة واحدة من القياس أنبل من كتاب لغة عند عيون الناس[7]».

وقد جعله الكسائي النحو نفسه، فقال:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع[8].

فهذه العبارات تترجم مقدار عناية العلماء به، بل قرر بعضهم أنه مما انعقد الاجماع عليه، وإن العودة إلى كتب المطولات تظهر مدى تحكم الأقيسة في الأمثلة، وفي المناقشات[9].

وهكذا انطلق جمهور العلماء مقتنعين بضرورة إجراء القياس على الكلام العربي ، ومذهبهم في ذلك، « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[10]»، فلا أحد يدعي أنه سمع كل فاعل ومفعول، وإنما سمع بعض الكلام فقاس عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد، أجزت ظرف بشر، وكرم خالد[11].

وقال ابن جني: « فإن الأعرابي، إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته، تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به فقد حُكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها، ولا سُبقا إليها [12]».

---

[1] - المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص80.

[2] - ينظر: مدخل إلى أصول النحو، محمد خان، ص6.

[3] - مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو، جعفر نايف عبابنة، ص59.

[4] - لمع الأدلة، ص93.

[5] - لمع الأدلة، ص95

[6] - ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، عبد الفتاح علي البجة، ص579.

[7] - الخصائص، ابن جني، د2، ص88.

[8] - لمع الأدلة، ص93.

[9] - ينظر: أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء غلم اللغة الحديث، محمد عيد، 69.

[10] - الخصائص، ابن جني، ج1، ص 357، وج2، ص25.

[11] - مدخل إلى أصول النحو، محمد خان، ص40.

[12] - الخصائص، ابن جني، ج2، ص25.

وأما التعليل فقد جاء قسيما للقياس، هذا الأخير الذي يتجاوز تقرير الظواهر النحوية إلى التماس حكمة العرب في الإتيان بها على هذا الوجه المخصوص. والعلة النحوية **اصطلاحا:** هي وصف يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم[1]، وهي الركن الرابع من أركان القياس، وهي التي تبرر الحكم وتوجهه، فهي بذلك عنصر أساس في عملية المقايسة، وهي سبب الظاهرة المدروسة، وقد كان النحاة يعللون لإعرابهم بالعلة الظاهرة، كعلة الإسناد بين الفاعل ونائب الفاعل، لذلك يقاس الثاني على الأول، ومادام حكم الفاعل الرفع قيس عليه نائب الفاعل ، فكان حكمه الرفع كذلك[2].

- التعليل اللغوي يهتم أساسا بالحالات الإعرابية لأواخر الكلمات إلى جانب كثير من الظواهر اللغوية، كحذف بعض حروف الكلمة، أو استبدالها، تغيير صيغة الكلمة، وغير ذلك من الظواهر اللغوية.[3]

ولقد كان عبد الله بن أبي إسحاق أول من نهج العلل، وقد تبعه في الاهتمام بالعلة تلاميذه ومعاصروه، حتى صارت المطالبة بها أمرا مألوفا، وأصبحت أمرا خلافيا بين النحاة والشعراء[4]، ومن أمثلة ذلك أن أبا عمرو بن العلاء لما سمع قول الشاعر:

حتى تحاجزن عن الذواد تحاجز الري ولم تكادي

سئل أبو عمرو بن العلاء لم قال: تكادي، ولم يقل: تكد ، والفعل مجزوم بلم؟، فقال: لأنه يقصد لم تكادي أيها الإبل[5]، أي أن الياء للمخاطبة فلا تحذف للجزم بلم[6].

لقد كانت العلل قبل الخليل بسيطة تساعد على فهم كلام العرب، ويدور معظمها حول العامل، كما يدور بعضها حول المعنى الذي توخاه الشاعر أو القائل بذهابه إلى وجه معين من الإعراب، أو استعماله استعمالا خاصا، غير أن الذي روي لنا من تعليلات تلك الفترة قليل جدا، وهو يشير على الرغم من ذلك إلى أن العلة حتى عصر الخليل كانت عربية محضة نابعة من طبيعة اللغة، وليس فيها أثر للمنطق، أو جموح للخيال بعيدا عن الواقع اللغوي المستعمل[7].

وقد ظهر هذا الأمر جليا في كتاب سيبويه ، إلا أنه توسع بعد ذلك وتشعب، فكان لابن جني اليد الطولى في توسيع الجدال والحجاج، ويظهر ذلك جليا في كتابه الخصائص الذي يعتبر علامة واضحة في طريق الجدل والحجاج والتعليلات الفلسفية نتيجة ظروف العصر[8].

ويمكن أن نذكر مثالا لابن جني يثبت ذلك، حيث يقول:« قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه، فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون[9].»

لقد متن النحاة صلة العلة بالمنطق والفقه، ورتبوا قضاياها ومسائلها على غرارهما، وأكثروا من تقسيماتها وتفريعاتها، وكان من آثار صلتها القوية بالمنطق أن فلسفوا بها النحو حتى صارت له فلسفة خاصة، عدت فرعا من

---

[1] - ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص25.

[2] - ينظر: مدخل إلى أصول النحو، محمد خان، ص55.

[3] - ينظر: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة إبستمولوجية، د:جلال شمس الدين، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية،دط،1994م، ص11.

[4] - ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، جعفر نايف عبابنة، ص86.

[5] - ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص32.

[6] - مكانة الخليل بن أحمد في النحو، جعفر نايف عبابنة، ص87.

[7] - المرجع نفسه، ص87.

[8] - ينظر: محاضرات في أصول النحو ،د:التواتي بن التواتي، مطبعة رويغي، الأغواط، ط 1،2006م، ص279-280.

[9] - الخصائص، ابن جني، ج1، ص49..

فروع الفلسفة الإسلامية، وقد اختلفوا اختلافات واسعة ما عاد على النحو بالضرر، ولم يعد الهدف فهم كلام العرب وقول أئمة النحو[1].

ويشكل العامل بتظافره مع الأصول الثلاثة السابقة ، البنية العامة لنظرية النحو العربي، و يكاد ينعقد إجماع النحاة القدامى على أن ظواهر النحو في حركات الإعراب، بمدلوليه المعنوي و اللفظي، و متغيرات التراكيب، إنما هي أثار لعوامل[2]. **–والعامل اصطلاحا:** يمكن أن نذكر ما يلي:

-"ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب "[3].

-"العامل النّحوي هو الذي يعمل في غيره؛ فيؤثر في حركة آخره، إن كان معربا، و في محله إن كان مبنيّا"[4]

- "العامل هو الكلمة الملفوظة، أو المقدّرة التي تملك القدرة على التّأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحية الشّكلية و الإعرابية"[5].

ومن هنا، فالعامل النّحوي هو الفكرة الجوهرية التي تأسّس عليها عمل النحاة العرب، و يعني القدماء بالعامل، العنصر اللّغوي الّذي يؤثر لفظا و معنى على غيره، كالأفعال مثلا، فهو معقول من منقول[6]، وقد أجمع النحاة على اعتماد العامل النّحويّ، مع وجود بعض الاختلافات في تحديد العوامل، و نوع إعمالها ومعمولاتها، فقسّم العامل إلى لفظيٍّ و معنوي، و اللفظي إلى قياسي و سماعي.

يقول ابن جني :"و إنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصاحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء و رفع الفعل ...، إنما قالوا لفظي و معنوي، لما ظهر آثار فعل المتكلم بمضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح "[7].

فالعامل اللفظي، كما قال ابن جني أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه"[8].أما المعنوي، فهو ما ليس لفظا سماعيا ولا قياسيا؛ أي:"هو ما لا يكون للسان حظ فيه، وإنما هو معنى يعرف بالقلب "[9]

3- الموروث البلاغي: وهو من أغزر المواريث في الحضارة العربيّة، سواء منه الجانب الفنّي كبديع ابن المعتز وبديع ابن منقذ وبرهان ابن وهب وبرهان الزملكاوي، ومفتاح السكاكي، أو الجانب النّقدي الأدبي كعمدة ابن رشيق ومنهاج القرطاجنّي وشعراء ابن قتيبة ونقد قدامة، أو الجانب الكلامي كقضيّة الإعجاز على مذهب المعتزلة أو الأشاعرة، وقد برز في هذا المجال الجرجاني والخطّابي والرّمّاني.

وسنسلط الضوء عن مدرستين بارزتين في هذا المجال:

***- مدرسة النظم للجرجاني:**

النظم عند الجرجاني هو تعليق الكلم بعضها بسبب ببعض، وصور هذا التعلّق ثلاثة: اسم مع اسم، كالمبتدأ والخبر، فعل مع اسم، كالفعل وفاعله، وتعلّق الحرف بالاسم أو الفعل، وتوخي معاني النحو في ذلك، يقول الجرجاني: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها»[10].

---

[1] - ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، جعفر نايف عبابنة، ص104-105.

[2] - ينظر: نظرية العامل في النحو العربي و دراسة التركيب ، د : عبد الحميد مصطفى السيد ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 18 ، العدد (3 + 4) ، 2002 م ، ص 46.

[3] - التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ط ج، 1985م، ص150.

[4] -العوامل النحوية للجرجاني، تحقيق وشرح محسن محمد معالي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع الأسكندرية، دط، 2009م، ص9.

[5] - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، دار الثقافة، الجزائر،دط، دت، ص160.

[6] - الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق الدكتور أحمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976، ص03.

[7] - الخصائص، ابن جني، ج1، ص 109-110.

[8] - المصدر نفسه، ص110.

[9] - التعريفات، الجرجاني، ص150.

[10] - دلائل الإعجاز، ص81.

لقد عكس كتاب دلائل الإعجاز لصاحبه عبد القاهر الجرجاني نظرية أطلق عليها صاحبها " نظرية النظم" كأساس لتركيب الكلام انطلاقا من الجملة البسيطة وصولا إلى النظم القرآني في تراكيبه الإعجازية"الصوتية والنحوية والبلاغية والدلالية، وهو تّأليف الحروف والكلمات والجمل تأليفا يسمح للمتكلم والسامع معا أن يرتقيا إلى مدارك الإعجاز في المعاني، وهذه المعاني غير محدودة واختيار تركيب معين كاختيار مسلك من المسالك برا أو بحرا، وقد يؤدي هذا بالمتكلم إما إلى الوصول(المعاني المقصودة) أو إلى الضلال(معان غير مقصودة)، فالنظم أشبه بالبناء والنسيج الذي يعضد بعضه بعضا، فإذا نسجت خيوط الطول في خيوط العرض حصل النظم[1].

وعلى العموم يمكن تلخيص أسس هذه النظرية فيما يلي[2]:

أ- النظم هو توخي معاني النحو: يقول الجرجاني« فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظمه أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتّصل بباب من أبوابه»[3].

ب- لا فصاحة للكلمة المفردة: فلا تفاضل بين الألفاظ مفردة بل عند ملاءمة معناها لمعنى اللفظة التي تليها في الكلام في علاقة تأثير وتأثر، يقول الجرجاني: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس»[4].

ج- التفريق بين اللفظ والمعنى وتبيين حد كل واحد منهما، فالألفاظ عنده رموز للمعاني وما اللفظ إلا وعاء للمعنى مفندا المبالغات التي تفضل أحدهما عن الآخر، مؤكدا أن البلاغة لا يمكن أن تكون في المعنى دون اللفظ أو اللفظة المفردة دون التأليف، يقول الجرجاني: « واعلم أني على طول ما أَعدتُ وأَبدأتُ وقُلتُ وشَرحتُ في هذا الذي قام في أوهام الناس من حديث اللفظ...وإطلاق اللفظ من غير معرفة بالمعنى...والذي له صاروا كذلك، أنهم حين رأوهم يفردون "اللفظ" عن "المعنى"، ويجعلون له حسنا على حدة، ورأوهم قد قسّموا الشعر فقالوا: "أن منه ما حسن لفظه ومعناه، ومنه ما حسن لفظه دون معناه، ومنه ما حسن معناه دون لفظه"ورأوهم يصفون اللفظ بأوصاف لا يصفون بها المعنى، ظنوا أن للفظ من حيث هو لفظ حُسنًا ومزية وشرفا، وأن الأوصاف التي نحلوه إياها هي أوصافه على الصحة...وهو أن يفصلوا بين المعنى الذي هو الغرض، وبين الصورة التي يخرج فيها، فنسبوا ما كان من الحسن والمزية في صورة المعنى إلى اللفظ... »[5].

د- مرعاة الجانب النفسي والعقلي في الكلام: حيث يرى بأن ترتيب الألفاظ حين نطقها مطابق لترتيب معانيها في النفس وهي عملية فكرية ذهنية عقلية واضحة.

هـ- تفريقه بين المعنى ومعنى المعنى: يقول الجرجاني: « الكلام ضربان: أحدهما تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ والآخر لا تصل إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ بمعناه في اللغة، ثم تجد لهذا المعنى دلالة أخرى تصل بها إلى الغرض وعلى هذا مدار الكناية والاستعارة والتمثل ، فهذا هو المعنى ومعنى المعنى »[6]، وقوله«ومن الصفات التي تجدهم يجرونها على اللفظ، ثم لا تعترضك شبهة ولا يكون منك توقّف في أنّها ليست له ولكن لمعناه، قولهم:"لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك"، وقولهم:"يدخل في الأذن بلا إذن"فهذا مما لا يشك العاقل في أنه يرجع إلى دلالة المعنى على المعنى، وأنّه لا

---

[1] - ينظر: اللسانيات العربية نشأتها تطورها آفاقها المستقبلية، فريد خلفاوي، منشورات مخبر بحوث في الأدب الجزائري ونقدة بجامعة الوادي، مطبعة الأمل المشرق،، الوادي الجزائر، ط1، 2022م، ص66-67.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص67.

[3] - دلائل الإعجاز، ص83.

[4] - المصدر نفسه، ص55.

[5] - المصدر السابق، ص365-366.

[6] - المصدر نفسه، ص676(في الفهرس).

يتصوّر أن يراد به دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له في اللغة...وأنهم أرادوا أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول الذي تجعله دليلا على المعنى الثاني ووسيطا بينك وبينه متمكّنا في دلالته...ويشير لك أبين إشارة، فكان من الكناية... والاستعارة...والتمثيل».[1]

***- المدرسة الشمولية للسكاكي:**

جمع السكاكي(ت626ه) فروع اللغة المختلفة في كتاب واحد سماه"مفتاح العلوم، وقد أطلق الباحث الجزائري محمد الصغير بناني على السكاكي بأنه "صاحب مدرسة اللسانيات الشمولية"، يقول بناني:"ويطمح السكاكي في مفتاحه إلى النفاذ إلى جميع العلوم اللسانية والغيبية، فإن كان من اللسانيين القدماء من يستحق اسم مدرسة فهو السكاكي، نظرا لكثرة أتباعه وإقبال المنظرين على ما تناوله كتابه بالشرح والتطبيق"[2] ، وقد شبه السكاكي علوم اللغة بالشجرة أصلها قواعد اللغة الثابتة وفروعها ممتدة لكل أصناف الكلام الذي أعلى مراتبه الإعجاز، يقول بناني:«والتطور يشمل أولا فرعين: النحو والصرف، ثم يرتقي النحو والصرف إلى درجة البلاغة، فيخلف علم المعاني النحو وعلم البيان الصرف، ويخلف مقتضى الحال في البلاغة مقتضى الوضع في النحو بإدراج المنطق والاستدلال في العملية عملية التحويل كما يدرج مع مقتضى الحال مقتضى المقام ومقتضى المقال ويرتقي من البلاغة إلى علم الأسلوب في مستوى علم البديع، فيخلف البيان المحسنات اللفظية والمعاني المحسنات المعنوية، ولا يعرف العلماء عندنا حتى الآن أن انتقال السكاكي من البيان إلى المعاني ليس شيئا آخر سوى انتقال من علم البلاغة إلى علم الأسلوب الذي أصبح علما قائما بذاته اليوم وجعل الكثير من الأدباء واللسانيين لا يميزون بين اللطائف الدقيقة في البلاغة والأسلوب، وجعلهم يعدون الوجوه البديعية زبدا رابيا يذهب جفاء ولا ينفع الناس، وقد أسهم بعض أصحاب البديع بتصنعهم وتكلّفهم في تأكيد هذا الانطباع، وبعد البديع يرتقي الكلام إلى مرتبة الشعر مع العروض والقافية، فالعروض يخلف التراكيب النحوية والمعنوية والقافية تخلف البيان، وعند اكتمال هذه الطبقات كلها، ينتقل الكلام إلى الأدبية...وليس فوق الأدب إلا الإعجاز»[3].

ويذكر السكاكي هذه العلوم بهذا الترتيب قائلا: « وإنما أغنت هذه لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة: المفرد، والتأليف، وكون المركب مطابقا لما يجب أن نتكلم له. وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم، فعلما الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع إلى علمي والبيان في الأخير، ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد، والنحو بالعكس من ذلك »[4].

إن المبدأ الذي يقوم عليه فكر السكاكي هو التكامل بين المستويات والعلوم اللغوية، ذلك أن فصلها تماما هو نسج من الخيال، فكل فرع يعتمد على الآخر ويبني على نتائج بحثه وخلاصته للاستفادة منها في معالجة قضايا الفروع الأخرى وتوضيحها، فالصرف لا يمكن عزله تماما عن النحو، ذلك أن الثاني(النحو) في أمس الحاجة للأول(الصرف)، وكلاهما يلتمس المعونة من الصوت[5] وكلها تشترك في خدمة المعنى والدلالة، وهكذا تتدرج المستويات والعلوم اللغوية من القاعدة(قواعد اللغة الثابتة من صرف ونحو) مرورا بعلوم البلاغة وصولا إلى الأسلوب فالأدب بصنوفه وخصائصه وصولا إلى قمة ذلك وهو الإعجاز .

د- جملة المعاجـــم: وهي المعاجم الّتي دوّنت في اللّغة وكان أصحابها يتطرّقون في مقدّمات مصنّفاتهم أحيانًا وفي صلب موادّهم اللّغويّة أحيانًا أخرى إلى قضايا جوهريّة في تقدير الظّاهرة اللّغوية، وقد سبق التفصيل في موضوع المعجم.

---

[1] - المصدر نفسه، ص267-268.

[2] - المدارس اللسانية في في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة ، الجزائر، 2001م، ص44.

[3] - المرجع نفسه، ص42-43.

[4] - مفتاح العلوم، السكاكي، ضبط وتهميش وتعليق: علي زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م، ص8.

[5] - ينظر: اللسانيات في "مفتاح العلوم للسكاكي"بين التنظير والتأصيل(مقال)، كلثوم حسروف، مجلة اللغة العربية، المجلد:23، العدد:4، جامعة البليدة، الجزائر، الثلاثي الثالث2021، ص67.

ثانيا: التراث الأدبي:

هو التراث الأدبي بمفهومه الواسع سواء ما كان أدبا خالصا للوجدان، أو أدبا تأمّليّا، ومن ذلك ما دونه الجاحظ من البيان والتبيين والحيوان ورسائل الجاحظ، ومنظومة التوحيدي إمتاعا ومقابسات وهوامل، ومصنفات ابن حزم والقاضي الجرجاني وغيرهم كثير، وسنسلط الضوء على عمل الجاحظ:

***- المدرسة البيانية للجاحظ:**

انفرد الجاحظ في مدونته الأدبية بكثير من الأفكار والمرتكزات الفكرية الرائدة في عصره والتي لا زالت تحتفظ بقيمتها العلمية في يومنا الحاضر، فقد تميز بوعي عميق ونظرة علمية ثاقبة للقضايا الفكرية والأدبية عامة واللسانية بشكل أخص[1]، ويظهر ذلك في كتابه"البيان والتبيين"، فإذا كان البيان يعبّر عن ظاهرة لسانية إنسانية تمثل رسالة حملها الإنسان من الله تعالى، فهي ظاهرة غيبية، إلاّ أنّ التبيين عند الجاحظ وصف للعلاقات اللسانية التي تجمع طرفي الخطاب(المتكلم والمخاطب) وهي تنقل البيان إلى بلاغة والكلام إلى رسالة مع ما تشتمله الرسالة من إلقاء وتلق ورموز وحال ومقال ومقام كما ترى اللسانيات اليوم[2].ولقد ضمّن الجاحظ كتابيه "البيان والتبيين" و"الحيوان" حقيقة الكلام وكيف نشأ وتطور وعلاقته بالإنسان منذ بداية الخلق إلى كونه بلاغة في سياسة الكون ، معتمدا في ذلك على ما ورد في الذكر الحكيم[3].

تكلّم الجاحظ عن أنواع الدلالات وحصرها في خمسة عناصر ذكرها في قوله: « وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال الّتي تسمى نِصبة، والنِّصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصِّر عن تلك الدلالات، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبها، وحيلة مخالفة لحيلة أختها»[4] إن هذه العناصر منبثقة بعضها من بعض في تطور مستمر وصولا إلى الصيغة النهائية أو ما يعرف بالعالم الصغير أو النهائي، فاللفظ ينحدر من الإشارة والإشارة من العقد والعقد من الخط والخط من النصبة[5].

أ- اللفظ: معتبرا الصوت آلته والجوهر الذي يقوم به التقطيع ويوجد به التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظا ولا كلاما موزونا ولا منثورا إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلاما إلا بالتقطيع والتأليف، وهو هنا يقر بأن الألفاظ هي أصوات مخصوصة وتحمل دلالة عند تأليفها وجمعها بطريقة مخصوصة وهو يشبه رأي ابن جني في تعريفة للغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[6].

ب- الإشارة: وقد اعتبرها شريكة اللفظ وأحسن سند له فهي توضح معاني الألفاظ وتبرزها، كالإشارة باليد أو الطرف أو الحاجب وغير ذلك من الجوارح، وتظهر أهمية الإشارة أكثر في كونها قد تنوب اللفظ وتعوضه[7].

ج- الخط: وهو الكتابة والتدوين والقلم أحد اللسانين وهو أبقى أثرا من الكلام المنطوق واللسان أكثر هذرا، ويعتبر الجاحظ أن اللسان مقصور على القريب الحاضر والقلم والكتابة مطلق في الشاهد الحاضر القريب والغائب البعيد، والكتاب يُقرأ بكل مكان ويُدرس في كل زمان، واللسان لا يعدو سامعه ولا يتجاوزه إلى غيره[8].

---

[1] - ينظر: مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، دط، 1999م، ص146.

[2] - ينظر: اللسانيات العربية نشأتها تطورها آفاقها المستقبلية، ص64-65.

[3] - ينظر: المدارس اللسانية في التراث اللغوي العربي وفي الدراسات الحديثة، ص17.

[4] - البيان والتبيين، ج1، ص76.

[5] - ينظر: اللسانيات العربية نشأتها تطورها آفاقها المستقبلية، ص65-66.

[6] - ينظر: المصدر نفسه، ص79.

[7] - ينظر: المصدر نفسه، ص78-79.

[8] - ينظر: المصدر نفسه، ص79-80.

د- العقد(الحساب): يقول الجاحظ: «والحساب يشتمل على معان كثيرة ومنافع جليلة، ولولا معرفة العباد بمعنى الحساب في الدنيا لما فهموا عن الله عز وجل معنى الحساب في الآخرة، وفي عدم اللفظ وفساد الخط والجهل بالعقد فساد جل النعم، وفقدان جمهور المنافع، واختلال كل ما جعله الله عز وجلّ لنا قواما ومصلحة ونظاما»[1].

هـ- الحال(النِّصبة): يقول الجاحظ: «وأمّا النِّصبة فهي الحال النّاطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد وذلك ظاهر في خلق السماوات والأرض، وفي كل صامت وناطق وجامد ونام، ومقيم وظاعن، وزائد وناقص، فالدلالة التي في الموات الجامد، كالدلالة التي في الحيوان الناطق، فالصامت ناطق من جهة الدلالة، والعجماء معربة من جهة البرهان...وما دلّ الشيء على معنى فقد أخبر عنه وإن كان صامتا، وأشار إليه وإن كان ساكتا وهذا القول شائع في جميع اللغات»[2].

ثالثا: التراث الديني:

وتتنوع مصادره التي تناولت القضية اللغوية إلى أصناف ثلاثة[3]:

1- كتب أصول الفقه:وقد عالج أصحابها المشكل اللغوي في سنهم لقواعد التشريع واستنباط الأحكام، وأبرزهم على طريقة الظاهر بن حزم الأندلسي لا سيما في مجموعته"الإحكام في أصول الأحكام"، وعلى الطريقة الأشعرية لأبي حامد الغزالي في "المستصفى" الذي اكتمل معه علم الأصول.

2- التفاسير: حيث يستطرد المفسرون عادة في تقديرات لغوية عامة وفي تحاليل نظرية عندما يواجهون تفسير بعض الآيات المتصلة بنشأة الكلام أو بخلق الإنسان، وقد تميزت حركة التفسير في تاريخها بالجدل المواكب لحركة المذاهب الدينية والكلامية. هذا ويعد تفسير الطبري قمّة التفكير بالمأثور وبداية أدب التفكير القرآني، وكان على المذهب السني الصّريح في مقابل أهل الرأي المعتزلة خاصّة عند القول بالمجاز في القرآن الكريم، كما يعدّ تفسير الكشّاف للزمخشري- نموذج التفسير الانعزالي- الذي زخر بمقارعة خصومه الأشاعرة داعيا إياهم بالمجبرة والحشويّة والمشبّهة والمبطلة، في مقابل نعت أصحابه بالعدل والتوحيد وبالفئة الناجية العدلية.

3- علم الكلام: وهو يعدّ نقطة تقاطع الثقافة الإسلامية عقيدة وتشريعا ومنطقا، حيث ازدهرت فيه مناهج الجدل والمناظرات، كان أساسها قضايا عقائدية محورها الظاهرة اللغوية أولا وبالذات في نشأتها ومنشئها واتصاف الخالق والمخلوق بها، ولم يتصارع الفكر الإسلامي في شيء تصارعه في علم الكلام، وانقسم إلى سنة ومعتزلة، وانقسم بعدها كل فريق إلى فرق وطوائف، ويمثل التفكير الاعتزالي نموذجه الأوفى بلا منازع القاضي عبد الجبار في موسوعته العجيبة"المُغني في أبواب التوحيد والعدل"، بينما يمثل المذهب الظاهري ابن حزم الأندلسي في مدوّنته"الإحكام في أصول الأحكام"، وكذلك أبو الفتح الشهرستاني في مدونته"نهاية الإقدام في علم الكلام"، أما التفكير الأشعري الداحض لنظريات الاعتزال فيمثله سيف الدين الآمدي في منظومته"غاية المرام في علم الكلام".

رابعا: التراث الفلسفي:

التراث الفلسفي بأقسامه المختلفة من طبيعيات وإلاهيات ومنطق ومناظرات بين الفلاسفة ورجال الدين، ومن البديهي أن تكون القضية اللغوية قد مثلت ركنا ركينا قارّا في تفكير هؤلاء، لا سيما في أبواب المنطق من "المداخل والمقولات" إلى "القياس" و"البرهان" حتى "الخطابة" و"الشعر"، على أنهم قد عرّجوا عليها أيضا في تصدّيهم لمعضلة النفس ومراتبها بحثا عن أصول نظرية المعرفة. ويمثل هذا الصنف موسوعة ابن سينا ومدونة الفارابي وتصانيف ابن رشد دون إهمال الفلاسفة المتديّنين كأبي حامد الغزالي في "معيار العلم"[4].

---

[1] - المصدر نفسه، ص80.

[2] - المصدر نفسه، ص81-82.

[3] - ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص35-36.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، 36.

خامسا: علم الاجتماع:

وتنفرد مقدّمة ابن خلدون بتمثيل هذا الصنف، حيث يمثل صاحبها نمطا فريدا من نوعا في التفكير، فمقدّمته المعروفة إلى جانب تولّدها عن علم مبتكر هو علم العمران أو الاجتماع الإنساني، وهي تعدّ نموذجا لفلسفة المعارف في التراث العربي إنها منظومتهم الإبستيمولوجية الأصولية التّي ختمت من أعلى قمّة الاكتمال في الغوص والتجريد حلقة حضارية في تاريخ الإنسانية، فلقد حاول ابن خلدون تقديم نظرة شمولية في القضية اللغوية تتسم بالجدّة والطرافة، والذين جاؤوا من بعده إنما اقتصروا على تناقل الموروث على غرار السيوطي الذي امتلك ثقافة واسعة وفكرا ثاقبا لكنه اكتفى بنقل التراث وجمعه[1]، ولذا سنسلط الضوء على نظريته في هذا السياق المسماة" المدرسة الارتقائية".

***- المدرسة الارتقائية لابن خلدون:**

في نطاق الاهتمام بالعمران البشري وما يقوم عليه من تعامل وتفاعل بين البشر لا يمكن لصاحب المقدمة أن يغفل عن ركن من أركان الاجتماع البشري وعامل من العوامل التي لا يتم بدونها نعني اللغة واللسان[2]. أمّا تسمية الارتقائية فهي نظرية تدّعي الثقافة الغربية أن داروين اكتشفها منتصف القرن التاسع عشر، غير أن الباحث عند تحليله لفكر ابن خلدون يكتشف جليا أنه إليها أسبق، وهذه النظرية مبنية عند ابن خلدون على خمس طبقات متراصفة يعبّر عنها بالطور، وهو عنده كالحال عند البلاغيين الذين أخذوه من المتصوفين، وقد استعمله ابن خلدون لبناء نظرية التحصيل التي تنصّ على أن المعنى ينشأ أول ما ينشأ عن الفعل وإذا تكرر صار صفة راسخة وإن تكررت الصفة صارت حالا[3].

إن الكلام عند ابن خلدون يرتقي بالتدريج على النحو التالي: في الأسفل تكون الدلالات التي لا تحدد أبعادها إلا في الشبكة النحوية، وهذه الأخيرة(الشبكة النحوية) تظهر قيمتها الكلامية إلا إذا أدرجت في الطبقة التي تعلوها وهي الطبقة البلاغية(مراعاة الكلام لمقتضى الحال عند البلاغيين)، والطبقة البلاغية ترتقي إلى طبقة الأسلوب والتي هي عبارة بلاغية وبديع(إبداعات المتكلم)، والأسلوب من العلامات الدالة على شخصية المتكلم[4].

وهذا النظام الخماسي يجري في تسلسل مطرد من أسفل إلى أعلى صعودا-كما سبق ذكره-ومن أعلى إلى أسفل نزولا في صورة هرمية أو على شكل شجرة أصلها ضيق وهو واسع، وفرعها واسع وهو ضيق دقيق، هذه الشجرة هي المنوال الذي رصدت فيه جميع المعاني التي تعمر الكون كلمات كانت أم أشخاصا وأشياء[5] والمنوال عند ابن خلدون هو صورة ذهنية للتراكيب المنتظمة تتسم بالاتساع(كلية تعطي عدة خيارات)، وهذه الصورة الذهنية هي الوجه الخفي للنص(الكلام)، وهي المرآة العاكسة لشبكاته التي انتزعها الذهن من أعيان التراكيب، وأعاد صياغتها وتركيبها من جديد بما يعكس قصده ومراده، وهي تظهر وتتجلى في النص الذي نوظفه على النحو الذي يراعي مقتضى حال الكلام[6].

لقد استخدم ابن خلدون هذا المنوال ليعبّر عن التركيب الواسع الذي يشمل جميع التراكيب الممكنة، وترص فيه جميع ما ينسج من كلام فصيح وبليغ، ويقابل هذا المنوال المضمار الذي هو عبارة عن صورة مصغرة ودقيقة للمنوال منشؤها الذوق ومسكنها القلب، وهو بعيد المدارك وصعب المنال تتجلى في الإعجاز في النص القرآني[7].

وقد مثل الباحث الجزائري محمد الصغير بناني لشجرة البلاغة والعمران عند ابن خلدون بالشكل الهرمي التالي[8]:

---

[1] - ينظر: المرجع السابق، ص36-37.

[2] - أعلام وآثار من التراث اللغوي، عبد القادر المهيري، دار الجنوب للنشر، تونس، دط، دت، ص145.

[3] - ينظر: المدارس اللسانية في التراث اللغوي العربي وفي الدراسات الحديثة، ص53.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، ص53.

[5] - اللسانيات العربية نشأتها تطورها آفاقها المستقبلية، ص70-71.

[6] - ينظر: المدارس اللسانية في التراث اللغوي العربي وفي الدراسات الحديثة، ص83.

[7] - ينظر: المرجع نفسه، ص57.

[8] - ينظر: المرجع نفسه، ص57.

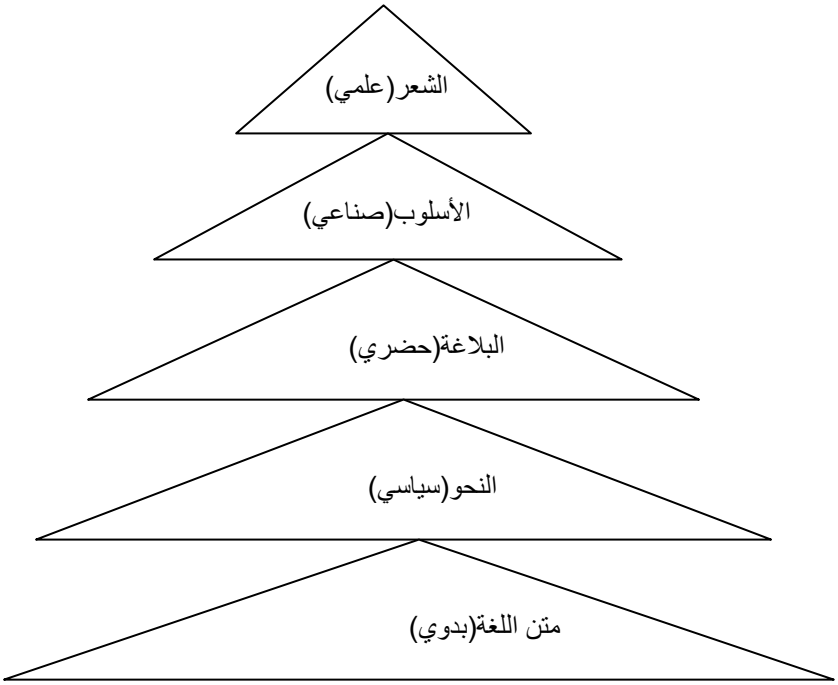
الشعر(علمي)
الأسلوب(صناعي)
البلاغة(حضري)
النحو(سياسي)
متن اللغة(بدوي)

المحاضرة الخامسة:(المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية)

تمهيـــد:

يعتبر عبد الرحمان الحاج صالح رائدًا متميّزًا من روّاد اللّسانيات العربيّة الحديثة، تميّز باطّلاعه الواسع وبحثه المستمر وعمله الدّؤوب من أجل تسليط الضّوء على تراث الخليل بن أحمد الفراهيدي ولم يبدّل تبديلاً، لقد آمن الحاج صالح بأنّ أفكار الرّعيل الأوّل من النّحاة كالخليل وسيبويه وابن جنّي والرضي الإستراباذي والسّهيلي وغيرهم، لا تقلّ في عمقها عمّا أبدعته أرقى النظريّات اللّسانية الغربيّة الحديثة، ونظرًا لما تميّز به النّحو الخليلي من تحليل عميق وتفكير رياضي علمي عجيب، حقيق مثل هذا التّراث أن يُعاد تركيز البحث فيه من جديد بغية البحث عن أسراره وإعادة استثماره في البحث اللغوي، ونظرًا لتغيّر الظروف والزّمان والمكان ودخول متغيّرات جديدة لا مناص من عرض تلك الأفكار والتّحليلات والآراء المتميّزة والعميقة وأن وتُصاغ بشكل جديد منسجم مع المتغيّرات، ومستفيدًا من بعض أفكارها بما يساهم في بعث ذلك الإرث العظيم، من هنا جاءت فكرة تأسيسه لما يُطلق عليه:"النظريّة الخليليّة الحديثة" نسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي لأنّه كان مؤثّرًا في مسيرة النّحو العربي وبناء عماده مؤكّدًا بأنّه من عظماء التّاريخ.

لم يكن ميل الحاج صالح إلى التّراث تعصّبًا أو معاداة للّسانيات الغربيّة بل كان من منطلق علمي صارم قوامه الفهم الدّقيق والمتمكّن ليس فقط من التّراث اللّغوي والنّحوي العربي بل من اللّسانيات الغربيّة كذلك، فهو ممّن درسوا هذا العلم في مهده ومن أحد روّاده ونعني بذلك "أندري مارتيني"، إنّ هذا التّمكّن من الرّافدين تحوّل بشكل طبيعي إلى حامل لواء التّراث والمدافع عنه لأنّه أهل لأن يُدافع عنه، فهو لا يقلّ شأنًا عن اللّسانيات، بل ويفوقها في كثير من تحليلاته.

لقد استطاع الحاج صالح أن يقدّم مفهومًا آخر للتّراث مبرزًا قيمته العالية وتحليلاته العميقة وأفكاره الرّياضيّة الّتي صعب على كثير من الباحثين فهمها وتحليلها، فنُعت لعمقه ودقّته بأنّه معقّد ومتخلّف ولا حاجة إليه في هذا الزّمان، لقد استطاع الحاج صالح أن يغيّر تلك النّظرة النّمطيّة للتّراث اللّغوي العربي ولا نبالغ إذا قلنا إنّ أفكار الحاج صالح أصبحت ملهمة لكثير من الباحثين العرب وغيرهم، من أجل إعادة قراءة التّراث والتّصالح معه من جديد، بل وجعله أساس كلّ بحث لغوي جديد، فلا يعقل أنّ تراثًا بمثل تراث العرب اللّغوي أن يطوى طيّ النسيان وكأنّه لم يكن.

ولا نبالغ إن قلت بأنّ الحاج صالح بفكره الثّاقب وهو قد درس الرّياضيات فعلاً كما سبق التّذكير هو فراهيدي اللّسانيات العربيّة الجديد في هذا الزّمان بعمق تحليلاته وثقافته العالية ولقد أنصفت مآلات اللّسانيات الحديثة كلّ مواقف الحاج صالح الّتي نادى بها منذ ستينيات القرن العشرين ودافع عنها، ولم يعد يُنظر للنّحو بمثل تلك النّظرة الّتي كانت في بداية ظهور اللسانيات حيث كانت شعاراتها وعناوينها البرّاقة تخفي عدم كفاءة وكفاية في تحليل الظّاهرة اللّغويّة العجيبة الّتي تأبى أن تصل إلى تفسير وتحليل نهائي، وما أجمل أن تتّحد الجهود اللغويّة عربيّها وأعجميّها أملاً في تحقيق الهدف المنشود.

لذا سنتناول في هذا المبحث جهود النّظريّة الخليلية ودورها في ترقية التّراث اللغوي العربي والحفاظ عليه.

أوّلاً - مفهوم النظريّة الخليليّة الحديثة: النّظريّة الخليليّة الحديثة(New Khalikine Theory) ورمزها الدّولي المختصر(NKT)[1] هي نظريّة لسانية عربية حديثة أسّسها عبد الرحمان الحاج صالح سنة1979 م، نسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي تستمد هذه النّظريّة مبادئها وأفكارها من فكر الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن شيوخه ومن تلاميذه خاصّة سيبويه، وسُميت بهذا الاسم تغليبًا، ولتأثيره الواضح في توجيه الدّراسة النحويّة واللّغوية العربية نحو وجهة علميّة رياضيّة، غير أنّ التّفكير فيما قاله الخليل وشيوخه وتلاميذه وخاصّة سيبويه كان منذ أن كان الحاج صالح

[1] - ينظر:نظريّة العامل وتعليميّة النحو العربي مفهومه في النّظريّة الخليليّة وتطبيقاته في تعليميّة النّحو، ص9(في الهامش).

تلميذًا في الأزهر الشّريف[1]، ويذكر أنّه بعد دراسته المتأنّية والممحّصة والفاحصة لما أبدعه واخترعه الخليل بأنّه(أعظم وأكبر لغوي في التّاريخ)[2]، وهذه النّظريّة هي فرع من اللسانيات العربيّة الحديثة، وبما أنّها نظريّة علميّة فهي تنفرد بمجموعة خاصّة من المصطلحات والفرضيات، وهي تقترح رؤية مستقلّة لقراءة التّراث العربي وللدّراسة العلميّة المستنبطة من هذا التّراث[3].

لقد أعاد **الحاج صالح** تأسيس أفكار الرّعيل الأوّل من النّحاة وخاصّة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه تأسيسًا جديدًا ينحو بها نحو الصّياغة الشكلانية التّجريديّة الرياضيّة،لأنها هي في الأصل ذات فكر رياضي صرف، كما تقتضيه المعاجة الآلية الإلكترونية للّسان البشري، ما سيسمح للتّراث بأن ينتعش ويرتدي ثوبًا جديدًا، دون أن يفقد هويّته الأصلية، ويتأكّد دوره وتقاطعه مع اللّسانيات الحديثة[4]، وهذه النّظريّة كانت ثمرة جهود طويلة من البحث والتّمحيص والتحليل النّقدي الموضوعي لأقوال وأفكار وتحليلات ما تركة الخليل وأتباعه، يقول الحاج صالح:«...هذا وقد حاولنا منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أن نحلّل ما وصل إلينا من تراث فيما يخصّ ميدان اللغة، وبخاصّة ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الخليلية، وكل ذلك بالنظر في الوقت نفسه فيما توصّلت إليه اللسانيات الغربيّة....فالغاية من هذا البحث قبل كّل شيء التعريف بهذه النّزعة الّتي تصف نفسها بأنها امتداد منتقى للآراء والنظريات الّتي أثبتها النّحاة العرب الأوّلون وخاصّة الخليل بن أحمد، وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللّساني في أحدث صوره، خاصّة البحث المتعلّق بتكنولوجيا اللّغة[5]» ،كما أنّ«هذه النّظريّة اللّغويّة العربيّة – حسب مؤسّسها الحاج صالح- ستلعب دورًا كبيرًا في الدّراسة العلميّة للّغات بما فيها اللّغة العربيّة لأنّها وإن كانت نتيجة للنّظر في العربية، فإنّ عمقها العجيب يجعلها في مستوى النّظريات اللّسانية الحديثة»[6]، وقد تنبّأ لها بأن تحقّق نجاحًا باهرًا، «أمّا اللّسانيات العربيّة الّتي تنزع هذه النّزعة فقد وصل البحث فيها الآن-وبعد التّحليل والتّحديد لكلّ مفاهيم القدامى-إلى مرحلة الصّياغة المنطقيّة الرّياضيّة من جهة، وإلى حصر كل الاحتمالات الدّلالية الّتي يحتملها المثال الواحد في جميع مستويات اللّغة العربيّة(من الكلم إلى اللّفظة إلى التّركيب) وسيكون لهذا العمل فيما أعتقد مستقبل زاهر»[7]،أمّا تسميتها بالحديثة فلأنها ستلعب دور الوسيط بين التّراث اللّغوي العربي من جهة واللّسانيات الحديثة من جهة ثانية[8].

لقد اشتهر الخليل بن أحمد الفراهيدي في علم العروض خاصّة، ولكنّ جهوده في الدّراسات اللغويّة الأخرى كانت بنفس القيمة، خاصّة في مجال الصّوتيات العربيّة وتأسيسه لمعجم العين، بتفكير رياضي صرف سابق لأوانه كما يُعبّر عنه، كما تشهد له تحليلاته الدّقيقة لكثير من الظّواهر اللّغويّة ظهرت في كتاب سيبويه، كما تميّز باختراعه للشّكل(الحركات الفتحة عبارة عن ألف صغيرة مائلة فوق الحرف والضمّة واو صغيرة فوق الحرف والكسرة ياء صغيرة تحت الحرف)المعتمد في الكتابة العربية لحد اليوم، وطور بعد ذلك للحركات البسيطة المعروفة.

إنّ هذا الرّجل العبقري متعدّد الاختصاصات والبراءات-إن صحّ التّعبير-حقيق بأن يُدرس ما تركه من إرث حافل بروح علميّة موضوعيّة، تُظهر ما لهذا الإرث وما عليه، ومن الغريب أن يُفرَّط في هذا الجهد المعتبر، لهذا كانت دعوة الحاج صالح للدّارسين العرب أن يتوجّهوا نحو هذا المسعى واستثمار ما خلّفته المدرسة الخليليّة من أفكار وتحليلات بديعة للّغة يكون لها الأثر الإيجابي ليس على البحث اللّساني العربي فحسب، بل يمكن استثمارها في البحث اللّساني

---

[1] - ينظر: المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص84.

[2] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، ص149.

[3] - ينظر: نظرية العامل وتعليميّة النحو العربي مفهومه في النّظريّة الحليليّة الحديثة وتطبيقاته في تعليميّة النّحو، ص9.

[4] - ينظر: العامل بين النظريّة الخليليّة الحديثة والربط العاملي لتشومسكي، ص3.

[5] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص208

[6] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج2، ص53.

[7] - المرجع نفسه، ص54.

[8] - ينظر: مفهوم تحليل الخطاب في النّظريّة الخليلية الحديثة، عتابي بن شرقي، مجلة الصوتيات، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة2، الجزائر، العدد19، ص197.

بمفهومه الأوسع، بل إنّ الحاج صالح اعتبر أنّ الدّراسة اللّغويّة لن يكون لها أي شأن إن لم يتوجّه الدّارسون صوب تحليلات هذا الرّجل العبقري والفريد من نوعه، قائلا:«وقد أيقنّا أنّ الدّراسات لن يكون لها أيّ شأن إذا لم يرجع أصحابها إلى الخليل بن أحمد ويحاولوا أن يفهموا ما قصده هذا الرّجل العبقري بتحليلاته لظاهرة اللغة، وذلك بالرّجوع أوّلاً لكتاب سيبويه وشروحه»[1].

لقد آمن الحاج صالح بوجود نظريّة دقيقة ثاوية في الأصول والمفاهيم في طيّات التّراث النّحوي العربي الأصيل، وأنّ ذلك سيتّضح بعد إعادة قراءة التّراث دراسة إبستمولوجيّة(معرفيّة) نقديّة تقويميّة دقيقة لتلك المفاهيم والتّحليلات الّتي يزخر بها ذلك التّراث، دون إسقاط أي تصوّر آخر كتصوّر النّحاة العرب المتأخّرين أو تصوّر الغربيين عليها[2].وقد برهن الحاج صالح على إيمانه بدقّة النظريّة النحويّة عند النّحاة المتقدّمين بطريقتين:

الأولى: التتبّع التاريخي الدّقيق للدّراسة اللّغويّة من أقدم ما وصل إلينا إلى العصر الحديث، راصدًا التّطوّر النّظري والمنهجي في كلّ عصر، ذاهبًا إلى أنّ علم اللّسان بدأ باختراع المصريّين القدامى للكتابة، ثم تطوّرت عند الأكاديين والفنيقيين، وقد انتهج علم اللّسان المنهج الوصفي عند الهنود، ومنهج التّحليل الصّوتي والنّحوي عند اليونانيّين، أمّا بالنّسبة للأوروبيين في القرون الوسطى(من القرن السّادس إلى القرن السّادس عشر)، فبدأوا بالبحث عن علل النّحو في تفسير القواعد متأثّرين بالفلسفة والمنطق، وذهبوا إلى مبدأ التّقدير في النّحو لتفسير الأبنية والتّراكيب، مثل ظواهر الحذف والتّقديم والتّأخير، وهنا حدّد بأنّ العرب كانوا أوّل من لجأ إلى التّقدير[3]، ثمّ انتهج علم اللّسان الحديث المنهج المقارن والتّاريخي، وذلك في القرن التّاسع عشر ميلادي، ثمّ ظهرت بعد ذلك المدارس المعروفة بداية بالبنيويّة ثمّ التّوليدية التّحويليّة، ثمّ درس فرضيّة تأثّر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي، نافيًا ذلك بعد الدّراسة بشكل مطلق إلاّ في القرن الرّابع الهجري[4]، وفي هذه النّقطة نكتشف خلفية تقسيمه للتّراث النّحوي إلى أصيل وغير أصيل، وحصر الأوّل في في القرون الأربعة الأولى للهجرة وسبق الحديث في المسألة

لقد حقّق الحاج صالح من هذه الدّراسة التّاريخيّة الموجزة لعلم اللّسان البشري هدفين:

أ- التأريخ لتطوّر علم اللّسان البشري بتتبّع الجهود اللّغويّة للحضارات المختلفة، وإثبات أصالة النّحو العربي فنظرية النّحاة العرب أصيلة في أصولها وجذورها.

ب- نفي مقولة تأثّر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي وإن تسرّب إليه ذلك المنطق فهو بعد القرن الرّابع الهجري.

أمّا الثانية:فقد قام الحاج صالح بتحديد الأنظار العلميّة والأصول الّتي بَنى عيها النّحاة نظريّتهم، تلك الأنظار الّتي تَوصّل إليها علم اللّسان الحديث، خاصّة عند التّوليديين (كمفهوم الباب، وهو مجموعة من العناصر الّتي تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة)، كالبنية الصّرفية(مفْعل)..."مكتب"،"ملعب"،"مجمع"،"محلّ"، وكذا البنية النّحوية إلى مسند ومسند إليه، وهي نواة الجملة العربية، وكذا تحديد العامل والأصل والفرع...إلخ[5].

وقد توصّل الحاج صالح بعد هذا التّتبّع الّتاريخي لعلم اللّسان البشري، وبعد تمحيص أفكار النّحاة العرب إلى الطّابع العلمي الرّياضي التّجريدي لتلك التّحليلات والأفكار، وهي أفكار تتجاوز كلّ النّظريات اللّسانية الوصفيّة الحديثة، وتلتقي بالنّظريّة التّوليديّة[6].وهذا ما يفسّر إعجاب الحاج صالح بما يقدّمه تشومسكي من أفكار كثير منها يشبه إلى حدّ بعيد ما قاله النّحاة العرب، وقد ذكرنا هذه المسألة كذلك في التّقاطعات بين النّحو العربي والتّوليديّة في

---

[1] - بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص10.

[2] - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسين خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتّوزيع، عمان، ط1، 2015م، ص247.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص248.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، ص248-249.

[5] - ينظر: المرجع نفسه، ص249-250.

[6] - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص250.

المبحث الأول والثّاني من هذا الفصل، وهذا الأمر يخفي وراءه سؤلاً كبيرًا هل هذه أفكار تشومسكيّة أصيلة أم أنّ جذورها عربيّة؟!

يعتبر الحاج صالح أنّ النظريّة الخليليّة الحديثة تتبوّأ موقعًا وسطًا بين اتّجاهين، الأوّل يتجاهل تمامًا أو إلى حدّ بعيد اللّسانيات الحديثة، ويعتمد أساسًا على نحو المتأخرين دون تمييز بين ما هو أصيل وما هو دون ذلك، واتّجاه عكس الأوّل تماماً، حيث يتجاهل التّراث جملة وتفصيلاً، الّذي قد تجاوزه الزّمن ولا يمكن مقارنته بما جاء به الغرب[1].لذا فإنّ هذه النّظرية هي نظريّة توفيقيّة تجسيريّة تبحث عن تحقيق مصاهرة أو شبه اندماج**(تفاعل إيجابي)** –إن صحّ التّعبير- بين التّراث النّحوي من جهة واللّسانيات الغربيّة الحديثة من جهة ثانية، اعتمد فيها رائدها مسلكًا واتّجاهًا معرفيًّا إبستميًّا تأصيليًّا، من خلال السّعي لتأصيل بين جوانب من النّظريّة اللغويّة العربية وجوانب من مناهج النّظر اللّغوي الحديث، وقد تأثرّ بهذه النظريّة مجموعة من الباحثين أغلبهم مغاربة آمنوا بفكرة التّوفيق الّتي انتهجتها هذه النظريّة، شكّلوا ما يشبه المدرسة الواحدة، ومن هؤلاء إضافة إلى الحاج صالح، الأخضر غزال، بالإضافة إلى مازن الوعر من سوريا....

تنطلق هذه النظريّة من مبدأين أساسيين، هما:

أ- لا يفسّر التّراث إلاّ التراث، فكتاب سيبويه لا يفسّره إلاّ كتاب سيبويه، ومن الخطأ انّ نسقط على التّراث مفاهيم وتصوّرات دخيلة تتجاهل خصوصياته النّوعيّة، وهذا يتطلّب طريقة خاصّة في استخلاص معاني النّص أطلق عيها الحاج صالح مصطلح"المقايسة الدلاليّة"[2].

ب- أنّ التّراث العربي في العلوم الإنسانية عامّة واللغويّة خاصّة ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع فهناك تراث وتراث.

كما يجب أن تتّصف النّظريّة المتوخاة بمواصفات عرفت بها اللّسانيات الحديثة، وهي[3]:

أ- الموضوعيّة العلميّة: فهي تعتمد على المشاهدة، وهي بذلك علم محض، وليست مجموعة اختيارات تعسفيّة تفرض معيارًا لغويًّا معيّنًا وتهدر المعايير الأخرى.

ب- التمييز بين ما هو راجع إلى التّغيير الزّماني، أي التاريخ والتّطوّر عبر الزّمان، وبين ما هو آنيSynchronic خاص بالنّظام الباطني للّغة(ومن ثمّ نشأت النّزعات البنوية الحديثة).

ج- اللّجوء إلى الصّياغة المنطقيّة الرّياضيّة: وهذا من أهم ما تمتاز به العلوم الإنسانية عن غيرها كالآداب والفلسفة(وكلّما كانت النّظريات في هذه العلوم أكثر نجاعة أو أكثر طواعية للصّياغة الرياضية كانت أعظم دقّة وأقرب إلى نظريّات العلوم الدّقيقة)، وغير ذلك من المزايا.

إنّ قناعات الحاج صالح الّتي دافع عنها طيلة مسيرته العلميّة الحافلة بالإنجازات لم تكن بدافع الحنين أو العاطفة أو التّعصّب للتّراث اللّغوي الضّخم، بل كان بعد دراسة علميّة منهجيّة متأنّية وعميقة، جمعت بين التّعمّق في دراسة وفهم التّراث اللّغوي العربي خاصّة النّحوي منه، وكتاب سيبويه بالخصوص الّذي يعبّر عن فكر الخليل بن أحمد الفراهيدي الأب الروّحي للنّحو العربي إن صحّ التّعبير، بالإضافة إلى شيوخه ومعاصريه وتلاميذه وسيبويه خاصّة، وبعض من تأخّر من النحاة كابن جنّي وأبي على الفرسي والإستراباذي والسّهيلي، وغيرهم ممّن كان لهم فكر ثاقب وروح علميّة واضحة المعالم ومن جهة مقابلة درس اللّسانيات الغربيّة في مهدها فاحتكّ بأهم أعلامها،كأندري مارتيني وتشومسكي، فهو لم يتأثّر باللّسانيات عن طريق بعض العرب المتأثرين بها أو بعد الاطّلاع على كتب مترجمة فهو يتقن اللّغات الأجنبية بشكل متمكّن خاصّة الفرنسية والإنجليزية، يضاف إلى ذلك كلّة التّتبع التّاريخي للدّراسة اللّغوية

---

[1] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص227-228، وينظر: الاتّجاه التّوافقي، ص110.

[2] - العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص89.

[3] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، ص103.

البشريّة بداية من أقدم الحضارات وصولاً إلى أحدثها، آخذًا قناعةً في الأخير لا تقبل الشّك أنّ التّراث اللّغوي العربي بني على أسس علميّة دقيقة وذكاء خارق في التّحليل والطّرح جمع بين الأصالة والعمق في التّفكير، يمكن استثماره لتطوير البحث اللّساني في العصر الحديث بمفهومه الواسع، وأنّ اللسانيات الحديثة ستكون الخاسر الأكبر إن لم تُطعّم بما قدّمه الرّعيل الأوّل من النّحاة العرب من تفسير وتحليل للظّاهرة اللغويّة وإن كانت خاصّة بالعربية،لكن ذلك لن يكون مانعًا بتاتًا ما دام تحليل هؤلاء مبنيًّا على أسس علميّة رياضية تجريدية إجرائية، فاللّغات وإن اختلفت ألسنتها لكن أواصر القربى بينها متجذّرة تجذّر العقل البشري الواحد.

ثانيا - المفاهيم الأساسية للنظريّة الخليليّة الحديثة:

اعتمد العلماء العرب-وزعيمهم في ذلك الخليل- على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة مثل: مفهوم العامل، الأصل والفرع، الاستقامة من الكلام والإحالة، الانفراد وحد اللفظة، مفهوم الباب[1]...

1- مفهوم العامل:من المعلوم أنّ النّظريّة اللّغويّة عند العرب أسّست على فكرة جوهريّة، وهي العمل النّحوي أو العامل، إذ بُني النّحو عند الخليل وسيبويه على نظرية العامل[2]، والعامل كما سبق التّذكير هو العنصر الدينامي الّذي يتحكّم في التّركيب العربي وهو المحور الّذي يُبنى عليه وهو كيان اعتباري كما يقول الحاج صالح، وهو متموضع داخل البنية وليس في تسلسل الكلام، وقد يكون مساويًا للصّفر(فارغًا)، وذلك في حالة العامل المعنوي(الابتداء) عند النّحاة وقد يكون كلمة مفردة(كان وأخواتها، إنّ وأخواتها، مثلاً)، وقد يكون لفظة(اسم وفعل ولوازمهما)، وقد يكون تركيبًا بكامله (أعلمت عمرًا/زيدًا قائمًا)[3].والعامل في النّظريّة الخليليّة ما أثّر بغضّ النّظر على الرّتبة الّتي يحتلّها[4]، حيث إنّه قد يكون أوّل التركيب(كان زيدٌ منطلقًا) ، أو داخل التركيب(منطلقًا كان زيد)، (زيد كان منطلقًا)، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الشكل التالي[5]:

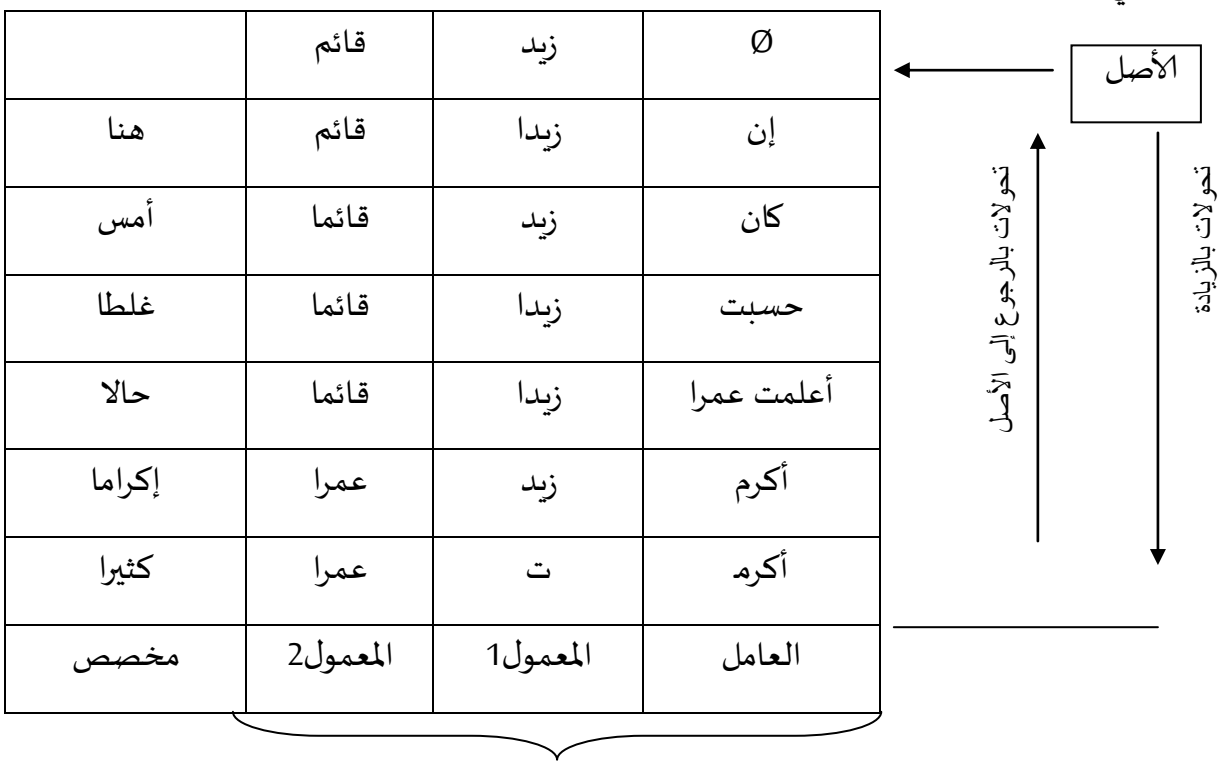

Ø	زيد	قائم	
إن	زيدا	قائم	هنا
كان	زيد	قائما	أمس
حسبت	زيدا	قائما	غلطا
أعلمت عمرا	زيدا	قائما	حالا
أكرم	زيد	عمرا	إكراما
أكرم	ت	عمرا	كثيرا
العامل	المعمول1	المعمول2	مخصص

نواة التركيب الزوائد على النواة

[1] - ينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي، ص378.

[2] - ينظر: الحذف النحوي عند سيبويه في ضوء النظرية الخليلية، عائشة جمعي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2016م، ص7.

[3] - ينظر: العامل عند الدكتور الحاج صالح نموذج لربط التراث النّحوي باللسانيات الحديثة، ص147، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربي، ج2، ص89.

[4] - ينظر: نظريّة تشومسكي في العامل والأثر، ص118.

[5] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص88، وينظر: العامل عند الدكتورعبد الرحمان الحاج نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص146.

كل التراكيب المذكورة في الجدل متكافئة من حيث إنّها تتضمّن نواة تركيبية واحدة أصليّة(زيد قائم)، زيدت على أصولها وحدات أثّرت في النّواة لفظًا ومعنى، ولذلك سُمّيت هذه الزيادة المؤثّرة عاملاً، وما تأثّر بهذه الزيادة معمولاً.

أ- أحكام العامل في النظريّة الخليلية:

***- العامل(ع):** يتحكّم في التّركيب وهو محوره الذّي يُبنى عليه قد يكون ظاهرًا مثل: الأفعال تامة وناقصة إن وأخواتها، ويُسمّى بالمفهوم التّقليدي(عامل لفظي)، وقد يكون مخفيًّا غير ظاهر يمثّل له بالعلامة الصّفريّة(المجموعة الخالية) وهو الابتداء، ويُسمى بالمفهوم القديم(عامل معنوي) يعمل العامل في معموليه لفظًا ومعنى، وهو سبب إعرابهما وسبب تغيير المعنى وأهم من ذلك كلّة أنّه أي العامل هو سبب بناء الكلام، فلا كلام مفيد بدون بنية يحكما ويتحكّم فيها وأساسها العامل.

- فالعامل هو كيان اعتباري(موضع في البنية)، وليس في تسلسل الكلام وقد يكون كلمة، مثل(إنّ) أو لفظة مثل (حسبت) وقد يكون تركيبًا كاملاً، مثل(أعلمت عمرًا)، وقد يكون لا شيء بالمعنى الرياضي(الصّفر)، وهو الابتداء يرمز له(Ø)= خلو الموضع.

- والعامل قد يتصدّر التّركيب، مثل (كان زيد مشغولاً)،فهو أوّل في الذّكر في مثل هذه الحالة، وقد يدخل داخل التّركيب ولا يفقد العامل وظيفته في النّظرية الخليلية، بغض النّظر عن الرتبة الّتي يحتلها مثل:(زيد كان مشغولاً) أو(مشغولاً كان زيد).

- العامل محور التّركيب ويهيمن عليه، فهو نواة الكلام.

- العامل سبب الآثار الصوتية(حركات الإعراب)، (كل عامل=حالة إعرابية)، (كل حالة إعرابية=علامة إعرابية) (إذا العامل ⟵⟶ علامة إعرابية (الأثر الصوتي)[1].

فالعامل في النظرية الخليلية من هذا المنطلق ينقسم إلى نوعين[2]:

أ- نوع يؤثّر نحويًّا ، كالنواسخ والأفعال.

ب- نوع يؤثّر دلاليًّا وهو ما يسميه النّحاة بمستوى التّصدير ما فوق العامل.

***- المعمول الأوّل(م1):** يشكل رفقة عامله زوجا مرتّبا (Couple ordonné). في اصطلاح الرياضيات، فلا يمكن أن يتقدّم على العامل، وإذا حدث ذلك ينهد البناء(الفاعل لا يتقدّم على فعله)، وإذا حدث ذلك تتغيّر الجملة من فعليّة إلى اسميّة (ويصبح الفعل مع فاعله الضّمير المستتر في محل الخبر)، وموضع المعمول الأول قد يدخل فيه المبتدأ أو الفاعل أو ما يقوم مقامهما[3].

***– المعمول الثّاني(م2):** هذا العنصر يتمتّع غالبًا بحرّية الحركة، حيث قد يتقدّم عاملة والمعمول الأوّل إلّا في حالة جمود العامل مثل: (إن)، إلا إذا كان ظرفا مثل:(إن في الدار زيدا)، وموضع المعمول الثّاني يدخل فيه الخبر والمفعول أو ما يقوم مقامهما[4].

علمًا أنّ الفعل قد يدخل في موضع المعمول، وذلك في ستة مواضع ذكرها سيبويه في الكتاب.

ومجموعة العامل ومعموليه تكوّن النواة الأساسية لكل جملة من حيث البناء النّحوي الإعرابي، أما من حيث الإفادة فتتكوّن من مسند ومسند إليه (الكلام المستغني)، وفي هذا المستوى التّركيبي توجد أيضا زوائد، مثل الزوائد في وزن الكلمة، وهي جميع المفاعيل إلّا المفعول به، فهو فضله في الإفادة لكنه عنصر نووي في البنية اللّفظية، لأنه بمنزلة الخبر من حيث الموضع، وكذلك التّمييز والحال والمستثنى المنصوب بالاستثناء[5].

---

[1] - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النّحوي باللسانيات الحديثة، ص147-148.

[2] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج2، ص89، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النّحوي باللسانيات الحديثة، ص147-148.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص16، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص223.

[4] - المرجع نفسه، ص16 ، وينظر:ج1، ص223، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النّحوي باللسانيات الحديثة، ص148.

[5] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص75. العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النّحوي باللسانيات الحديثة، ص149.

* – **المخصص(خ):** هو زيادة على المجموعة النّووية: العامل ومعموليه، وليس زيادة على الأصل الّذي هو:(زيد قائم)[1]، فهذا العنصر يمكن أن يزاد إلّا أنّه موصول وليس مبنيًّا مع العناصر الثّلاثة، ويدخل فيه المفعول فيه والمفعول لأجله والحال...إلخ(الفضلات)[2].

ويمكن تمثيل هذه الأصول إضافة للمخصص غير النووي بهذه الصيغة:

[(ع ⟵ م1) ± م2] ± خ.

وقد أوجز أستاذنا-الحاج صالح- أبنية الكلام في العربية (في كلّ اللغات؟) في رسم بياني ، حيث قال: إنّ أصغر ما يُبنى من الكلام يتكوّن دائما من عامل(ع) ومعمول أول(م1)، ومعمول ثان(م2)، يكون العامل والمعمول الأول اللّفظة المبني عليها الّتي يبتدئ بها الكلام، أمّا المعمول الثّاني فيشغل اللّفظة المبنية.[3]

2- الأصل والفرع:

تعتبر فكرة الأصل والفرع فكرة رياضية بحتة تقوم على فكرة بسيطة، أنّ كلّ مجموعة من المتجانسات ترجع إلى أصل واحد[4]، فأصل الشّيء هو الثّابت المستمر وليس فيه زيادة، وإذا ما زدنا فيه أصبح ذلك الأصل بعد الزّيادة فرعًا، والزّيادة لا تأخذ فقط ما يقع في الذّهن زيادة إيجابية(س+أصل، أو أصل+س)، وإنّما قد تكون سلبية أحيانًا والزيادة عمومًا هي عمليّة تحويليّة[5].والأصل يرتبط مع فروعه بعلاقة الاحتياج أو الافتقار، فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشّجرة إلى جذرها، والأصل بهذا المعنى يدلّ على الثّبوت والرّسوخ والبقاء، في حين تفتقر فروعة لمثل هذه الخصائص في الغالب فتتجدّد وتتعدّد وتتغيّر[6]، ويربط النّحاة بين الأصل الواحد وفروعه، بقياس شكلي يسوّغون به إلحاق الفروع بالأصل الواحد، ويخصّون الأصل بمزيّة لا يمكن أن تدركها كل فروعه المتفرّعة عليه فتنحلّ الظّاهرة الواحدة إلى درجات ومراتب ، ويذكر الدّكتور **حسن خميس الملخ** أن هذا المفهوم (الأصل والفرع) مرّ بمرحلتين، فكان **في الأولى** مصطلحًا بارزًا من مصطلحات النّحو، وأضحى **في الثّانية** مفهومًا أساسيًّا في علم أصول النّحو دون أن يتغيّر لفظه بل بقي ثابتًا، استوعب ما طرأ عليه من دلالات في النّحو وأصوله[7].

ومفهوم الأصل والفرع كما **يقول الحاج** صالح فكرة لم ينتبه إليها الدّارسون المحدثون، وهو مفهوم تفريعي على الأصول، وهو فكرة فقهيّة في الأساس ولكنّه عند النّحاة أعمق، وهو مبني على مفاهيم رياضيّة أخرى في غاية الدّقة والضّبط والتناسق كمفهومي (الأنماط والمثل)، وهي مفاهيم يُبنى عليها النّحو العربي، وكل علوم اللّغة المرتبطة بالحدود الإجرائيّة ذات الطّبيعة الرّياضية التّجريديّة، تتفرّع هذه المُثُل والأنماط إلى فروع، ويعتبر أهم هذه المُثل وأعرقها (الموازين الصّرفيّة)، ولم ينتبه الدّارسون كذلك إلى وجود هذا النّظام(نظام المُثُل) في المستويات العليا(حد الاسم وحد الفعل، ثمّ الحدود الأخرى).[8]

إنّ فكرة الأصل تمتدّ لتشمل كلّ أنواع النّحو ومستوياته فكلّ ظاهرة نحويّة متجانسة ترجع إلى أصل واحد فالعمل النّحوي له أصل واحد، والإعراب له أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكل باب نحوي قاعدة عامّة واحدة تسمى أصل القاعدة، وللكلمة (اسم وفعل وحرف) أصل مجرّد لوضعها صيغة ودلالة، وللجملة أصل واحد يربط أجزاءها،

---

[1]- المرجع السابق، ص89.

[2] - المرجع نفسه، ص16، 41.

[3] - مبادئ في اللسانيات، ص113، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص152-153.

[4] - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص131.

[5] - الحذف النحوي عند سيبويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، ص11.

[6] - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص75.

[7] - نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص71.

[8] - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص75، وللاطّلاع أكثر على المسألة، ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص71-130.

وللأدوات النحويّة المتجانسة أصل واحد يسمّى أصل الباب، وأصل دلالة الكلمة على مدلولها التّجرّد من العلامة الخطّيّة واللّفظيّة...إلخ[1].

فعلى سبيل المثال يعتبر النّحاة(الفعل هو الأصل في العمل وكلّ ما سواه محمول عليه ومشبّه به)، فهو يرفع الفاعل بحقّ الأصل، أما إذا عمل الاسم أو الحرف فلعلة لحقتهما وهي مشابهة الفعل بوجه من الوجوه[2]، لذلك يقوا **ابن يعيش** في شرح المفصّل:«أصل العمل إنّما هو الأفعال وإذا عُلِم ذلك، فليُعلم أنّ الفروع أبدًا تنحط على درجات الأصول ولمّا كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال، كانت أضعف منها في العمل، والّذي يؤيّد ذلك أنّك تقول:"زيدٌ ضاربٌ عمرًا" و"زيدٌ ضاربٌ لعمرو"، فتكون مخبرًا بين أن تعدّيه بنفسه، وبيّن أن تعدّيه بحرف الجر لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول:" ضربتُ لزيدٍ"»[3].

وكذلك أصل الإعراب للاسم كما يذهب البصريون، فالمعرب هو الاسم والفعل فرع عليه، وقال الكوفيون أنّ المضارع أصل في الإعراب أيضًا[4]، وهذا ربّما يفسّر تسميّة المضارع لمشابهته الاسم في عدّة أوجه، منها الشكّل والإعراب أيضًا .

وبعد أنّ أجمع جمهور النّحاة على أهليّة الاسم لأصل الإعراب، قبلوا بأن يكون الفعل المضارع فرعًا عليه، وذلك لتشاركه مع الأسماء في ثلاث خصال[5]:

- فيها شياع وعموم ثمّ تختص للحال والاستقبال.
- تدخل عليها لام الابتداء، نحو" إنّ زيدًا ليخرج كلّ صباح".
- قد تشغل موقع الاسم، نحو:"مررت برجل يخطب أو خاطبٍ".

وفي المقابل يعلل النّحاة وجود بعض الأسماء المبنيّة لمشابهتها بعض المبنيات، وما شابه شيئًا أُعطِي حكمه،كما أعطوا الأفعال أصل البناء، وقد ذهب بعض من الكوفيين إلى أنّ الأصل فيها الإعراب وكذلك البناء[6].

كما أنّ الزمن الحاضر أصل والماضي فرع عليه والمفرد أصل والجمع فرع عليه[7]، حيث يذكر **سيبويه** في الكتاب:«وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكّر، لأنّ الأشياء كلّها أصلها التّذكير ثم تختص بعد ذلك(علامات التأنيث)، فكل مؤنّث شيء والشيء يذكّر، فالتّذكير أوّل وهو أشدّ تمكّنا، كما أنّ النّكرة أشد تمكّنا من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثم تعرّف، فالتّنكير قبل وهو أشد تمكنا عندهم، فالأوّل أشد تمكّنا عندهم، فالنّكرة تعرفه بالألف واللّام والإضافة، وبأن يكون عَلَمًا والشّيء يختص بالتّأنيث، فيخرج من التّذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة»[8].

والجملة الّتي تتألف من عنصرين هي الأصل، فيحملون عليها جملاً أخرى تكون فيها الزّيادة بالنسبة للجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل النّواة بالزّوائد، فالمفرد أصل المثنى والجمع فرع عليه(علامات التّثنية وعلامات الجمع) والمكبّر أصل والمصغّر فرع عليه والجملة المبنيّة للفاعل أصل للجملة المبنيّة للمفعول، وقد اعتبر تشومسكي الجملة المبنية للفاعل نواة ومنطلقاتها للتّفريع، **فالأصل عند النّحاة هو ما يُبنى عليه ولا يُبنى على غيره، ولا يحتاج إلى علامة تميّزه على غيره فله العلامة العدميّة(marque zero)**[9].

---

[1] - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص130-131.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص80-81.

[3] - شرح المفصّل ، ج6، ص78.

[4] - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص83.

[5] - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص83-84.

[6] - ينظر: المرجع نفسه، ص38-84.

[7] - النحو العربي والدرس الحديث، ص 144.

[8] - الكتاب، ج3، ص241-242.

[9] - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص76، وينظر: مجلة اللسانيات، العدد:6، ص71-72.

هذا وتعتبر قضّية العلامة من المسائل اللافتة في قضايا الأصل والفرع، فيكاد النّحاة يجمعون على أنّ الفروع هي الّتي تحتاج إلى علامات تميّزها، والأصول لا تحتاج لهذه العلامات لأنّ العلامة زيادة والأصل عدم الزّيادة والعلامة تخصيص والعام أصل للخاص، وهي طارئة والعام أصل للطارئ، والعلامة تجعل اللّفظ مركّبًا والبسيط المجرّد أصل للمركّب...[1]

3- مفهوم الاستقامة والإحالة:

يقول سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة:«فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب:

فأمّا المستقيم الحسن، قولك: أتيتك أمس وسآتيك غدًا.

وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا وسآتيك أمس.

وأمّا المستقيم الكذب، فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح، فأن تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك:قد زيد رأيت وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا.

وأمّا المحال الكذب فأن تقول:سوف أشرب ماء البحر أمس».[2]

يقول الحاج صالح:«فسيبويه على إثر الخليل هو أوّل من ميّز بين السّلامة الرّاجعة للّفظ والسّلامة الراجعة للمعنى (المستقيم المحال)، ثمّ ميّز أيضًا بين السّلامة الّتي يقتضيها القياس(أي النّظام العام الّذي يميّز لغة عن لغة) والسّلامة الّتي يفرضها الاستعمال الحقيقي للنّاطقين(وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان النّاطقين أنفسهم) مستقيم حسن، فعلى هذا يكون التّمييز بهذه الكيفية:

مستقيم حسن(Grammatical et Acceptable) ⟵ سليم في الاستعمال والقياس.

مستقيم قبيح(Grammatical mais non Acceptable) ⟵ سليم في القياس قبيح في الاستعمال.

مستقيم محال(Grammatical et Asémaantique) ⟵ سليم في القياس والاستعمال غير سليم من حيث المعنى».[3]

فاللّفظ إذا حُدِّد وفُسِّر باللّجوء للمعنى فهو تفسير معنوي، وإذا كان التّفسير بالاعتماد على اللّفظ دون المعنى فهو تحليل نحوي، والخلط بينهما يعتبر خطأً بل وتقصيرًا[4]، وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنّه ما دلّ على حدث وزمان وزمان فهذا تحديد على المعنى، أمّا التّحديد على اللّفظ، فهو ما تدخل عليه زوائد معيّنة مثل(قد، السين، ويصل به الضّمير في بعض صيغه)[5]، يقول **الحاج صالح**:« وقد بنى على ذلك النّحاة أنّ اللّفظ هو الأوّل لأنّه هو المتبادر للذّهن أوّلاً ثمّ يُفهم منه المعنى، ويترتّب على ذلك أنّ الانطلاق في التّحليل يجب أن يكون من اللّفظ في أبسط أحواله وهو الأصل».[6]

4- مفهوم الانفراد وحد اللّفظة:

ينطلق النّحاة من الاسم المفرد في تحليل اللّغة العربيّة، لأنّه النّواة والأصل وأطلق عليه الخليل الاسم المظهر، ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته، وأطلق عليه ابن يعيش والإستراباذي مصطاح اللّفظة، وترجمها **عبد الرحمان الحاج** صالحLexie[7]، وينقل الحاج صالح كلامًا للخليل على لسان تلميذه سيبويه يقول فيه:"**وأنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدًا لأنّ المظهر يسكت عنده وليس شيء قبله، ولا يلحق به شيء**"، الذي يسكت عنده وليس شيء قبله

---

[1] - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص85-86.

[2] - الكتاب، ج1، ص49، وينظر:العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديث، ص71، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص218.

[3] المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي، 378-379، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص218.

[4] - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديث، ص71.

[5] - ينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات الحالية في العالم العربي، ص379.

[6] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص219، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النّحوي باللسانيات الحديثة، ص71 وينظر: المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، ص4.

[7] - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لرط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص72، وينظر: بحوث ودراست في اللسانيات العربية، ج1، ص219.

هو الاسم الّذي(ينفصل ويبتدئ)، وبالفعل كان المنطلق عندهم كل ما ينفصل ويبتدئ وهي صفة الانفراد، ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرّع عليه، ولذا وجب أن ينطلق من أقلّ ما ينطق به ممّا ينفصل ويبتدئ(=ينفرد) وهو الاسم المظهر بالعربية[1].

إنّ مستوى اللّفظة لم تعرفه البنيويّة الأوروبية خاصّة، فهي ترى في الوحدة الدّالّة أو المورفيم هو ما يشكّل جزءًا أو قطعة من الكلام ولها حدود يمينًا وشمالاً، وإذا زِيدَ على ذلك أصبحت مورفيمًا، أمّا في العربية فالوحدة الدّالّة كالاسم والفعل قد يكونان يشكّلان مفردة،مثل كلمة"كتاب" أو على شكل هذه المفردة مع ما يدخل عليها لزيادة تحديد معناها كتخصيصه مثلاً بـ:(أل التعريف) ،"الكتاب"، أو الإضافة،"كتاب علي" أو الصّفة،"كتاب مفيد" أو الجر"بالكتاب" فهذه الوحدات عند العرب وحدات دالّة متكافئة، وهم ينطلقون من أنّ هذه الزّوائد لا تُغيّر الحكم، فالاسم يبقى اسمًا والفعل يبقى فعلاً وهما يكوّنان وحدة رغم هذه الزّيادة، وهذه الوحدات مع الزّوائد تكوّن الجمل، وهذا يعني أنّ الجملة العربيّة لا تتكوّن من مورفيمات فقط بل مجموعات مورفيميّة[2]، وهذا يعني أنّ المفردة قد تكون مورفيمًا واحدًا(عنصر واحد)، وقد تكون أكثر من مورفيم واحد(مجموعة)، كالمضاف والمضاف إلية، الصّفة والموصوف، وقد يذكر للاسم أكثر من صفة في الكلام، فهذا الاسم مع صفاته إن كانت في خطّ واحد فإنّه يمثّل وحدة عند العرب، وقد تفطّن البنيويّون الأمريكيّون لذلك مثبتين ذلك في تحليلهم إلى المكوّنات القريبةImmediat Constuents Analysis ، وتبعهم تشومسكي بعد ذلك، فحاول أن يصوغ ذلك على شكل شجرة، وأقرب نظريّة في هذا الجانب نظريّة الفرنسي جان كانيوبين الفرنسي المسمّاة بنظريّة الوساطة[3].

والانفصال والابتداء حسب **الحاج صالح** يمكنّ الباحث من استكشاف الحدود الحقيقيّة الّتي تحصل في الكلام وبهذا ينطلق البحث من اللّفظ أوّلاً ولا يحتاج أن يفترض أيّ افتراض، كما يفعل ذلك التّوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها كما هو معلوم[4]، فهذا المنطلق هو عبارة عن وحدة لفظيّة(Unnité communicationnelle) ، لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة، وعلى هذا فهي تحتلّ مكانًا يتقاطع فيه اللّفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة[5]، فهي تحتل موقعًا وسطًا فتحليل النّظريّة الخليليّة(يتوسّط بين الكلم المفردة ومستوى التّركيب)، وهو تحليل انفرد به الخليل وصحبه، وطوّرته النّظريّة الخليليّة بواسطة مفهوم(اللّفظة) الّتي تحدّد وفق مفهوم الاستقامة والإحالة وحدها وهو قابليّة الانفراد وفق مبدأ الانفصال والابتداء وهي في الوقت نفسه(وحدة إفاديّة)، لأنّها قد تكون جملة مفيدة في الكلام الحقيقي(المستعمل المتداول)، ولذا فهي كما ذكرنا تحتلّ موقعًا متوسّطًا بين اللّفظ والمعنى في النّظريّة الخليليّة الحديثة[6].

إنّ اللّفظة من هذا المنطلق في النظرية الخليلية الحديثة، عمادها الأساس الوقف والابتداء، فهي أقل ما ينطق به وينفصل، ويسكت عنه ولا يلحق به شيء، أو يبتدِيء فلا يسبقه شيء، فما ينفرد وينطلق أو ما ينفصل ويبتدئ هو صفة الانفراد، ومن الألفاظ ما ينفصل ويبتدىء مثل:"الرّئيس"نحو: جاء الرئيس، ومنها ما لا ينفصل ولا يبتدئ، مثل ضمير(تاء الفاعل) و(نا) "المضاف إليه"، كقولنا: "خرجت، كتابنا"، ومنها ما لايبتدئ ولا ينفصل كحرف الجر في قولنا:"في التّأنّي السّلامة"[7]، ويحمل النّحاة اللّفظة على غيرها من المثل والنّماذج، فتتفرّع إلى لفظات هي نظائر للنّواة، ولكنّها

---

[1] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص219.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص72-73.

[3] - ينظر: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج2، ص73.

[4] - ينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات الحالية في العالم العربي، ص379-380، وينظر:بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 219.

[5] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص219.

[6] - ينظر: العامل النحوي وتعليميّة النّحو العربي مفهومه في النّظريّة الخليليّة وتطبيقاته في تعليميّة النّحو، ص34.

[7] - العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لبرط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص72، وينظر: المفاهيم الأساسية للنظريّة الخليلية الحديثة، ص5.

أوسع منها من خلال تعاقب زيادات قبليّة وبعديّة عليها، دون أن تفقد وحدتها أو تنفرد فيها أجزاؤها، فلا تخرج عن كونها لفظة(أي قطعة واحدة)، ويسمّى النّحويّون هذه القابلية للزّيادة يمينًا وشمالاً التّمكّن، وله درجات[1]:

- **التّمكّن الأمكن**، وهو الّذي يحمل معناه بداخله وليس في حاجة إلى غيره، ويتمثّل في اسم الجنس المتصرّف كرجل وفرس وشجرة.
- **التّمكّن غير الأمكن** ، ويتمثّل تحديدًا في الممنوع من الصّرف.
- **غير المتكّن ولا أمكن**، ويتمثّل في الاسم المبني.

وانطلاقًا من هذا التّصوّر للفظة حددها الحاج صالح إجرائيّا في الشّكل التالي[2]:

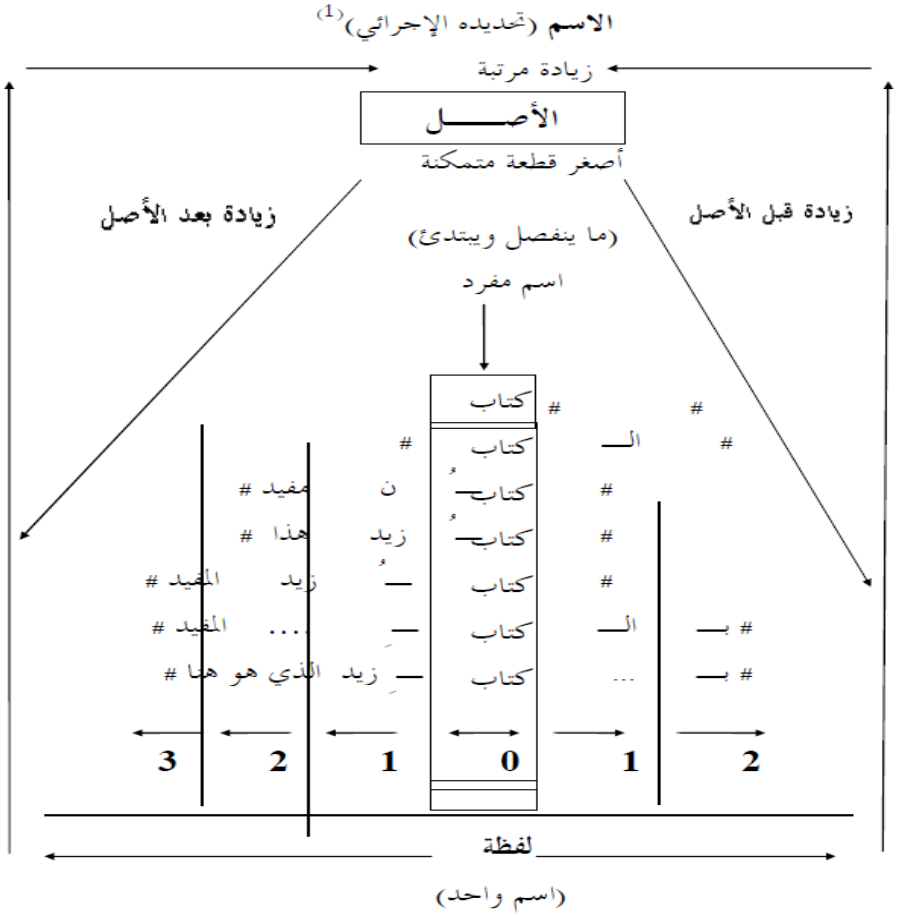

ومن التّحديد الإجرائي للاسم يتبين ما يلي:

- التّحويل بالزّيادة يحدّد الوحدات في النّظرية الخليلية.

-كل العمليات المحمولة بعضها على بعض بعمليات التّحويل هي نظائر للنّواة، من حيث إنها وحدات تنفرد أولاً ومفرّعة عنها بالزّيادة ثانيًا.

- الوحدات المحمولة بعضها على بعض مجموعة ذات بنية تسمّى في الاصطلاح الرّياضي بالزّمرة Structure de groupe،والعلاج الآلي للنصوص يستلزم مثل هذه الصّياغات الرياضيّة الّتي على شكل خوارزميات agorithmes[3].

---

[1] - المرجع السابق، ص73.

[2] - العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لبرط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص74، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص220.

[3] - المرجع نفسه، ص75، وينظر: مجلة اللسانيات، العدد6، الجزائر، 1982م، ص79.

5 - **مفهوم الباب:**

يطلق الباب أوّلاً على المجموعات المرتبة من الحروف الأصليّة للكلمة الثلاثية، مثل"(ض.ر.ب) و(ر.ب.ض)، وغيرهما، وكذلك على أبنية الكلمة، أي أوزانها مثل:(باب فَعَلَ)، و(باب فَعُلَ) وغيرهما، وهذان البابان يخصّان الكلمة أي المفردات[1].

ويتجاوز سيبويه هذا المستوى، فسمّى أنواع التّراكيب أبوابًا، وذلك مثل قوله:(باب حسبك)، و(باب لقيًا وحمدًا)، وقد يقصد من الفصول الّتي قسّم بها كتابه أبوابًا، كقوله:(هذا باب ما جرى من الأمر والنّهي فيه أسماء مضافة)، و(هذا باب ما يضمر فيه الفعل)، وهذا في الجزء الأول من كتابه[2].

لذلك فإن مفهوم الباب لا يخصّ مستوى واحد من مستويات اللّغة بعينه، بل إنّه يشمل اللّفظ والمعنى إفرادًا وتركيبًا وما هو أعلى من هذه المراتب، ونسطيع القول بأنّ الباب«هو مجموعة من العناصر الّتي تنتمي إلى فئة، أو صنف وتجمعها بنية واحدة، وبصفة عامّة يجمعها مجرى واحد من المجاري الخاصّة بعناصر اللّغة»[3]، ومنه جاء مصطلح "**نحو الأبواب**"، وهو اتّجاه لساني يراعي تشكيل المادّة النّحويّة في العرض أن تكون على أبواب متعدّدة، كلّ باب يشكّل وحدة داخليّة علميّة تنسلك فيه مسائله بمنهج علمي في ترتيبها، وتجربة التّأليف في هذا الاتّجاه تظهر في تقسيم المادة النّحوية في كتب النّحاة على شكل أبواب، مثل :ما فعل سيبويه والمبرّد وابن السرّاج[4]، ومنه كذلك ما يعرف بنحو الأحكام، ونحو الظواهر، نحو المسائل.

فسيبويه على سبيل المثال جمع مسائل الاستثناء بشكل متسلسل، فبدأ أبواب مسائل الاستثناء بقوله:(هذا باب الاستثناء، فحرف الاستثناء إلاّ، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاّ فغير وسوى وما جاء من الأفعال فيه معنى إلاّ فلا يكون وليس وعدا وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم، فحاشى(حاشا) وخلا في بعض اللّغات سأبيّن لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأوّل فالأوّل)[5].

وقد استعرض سيبويه أدوات الاستثناء وقسّمها إلى أصل كلّي وهي (إلاّ)، وفروع فيها معنى إلّا تأتي أسماءً وأفعالاً وحروف جر، ووعد بتبيينها على التّرتيب فتحدّث عن النّصب بإلاّ وجوبًا ثمّ جواز الإتباع والنّصب في الاستثناء التام المنفي، ثمّ الاستثناء المنفي، ثمّ الاستثناء المفرّغ، ثمّ المتّصل ثمّ المنقطع، كما تحدّث عن علامة إلاّ مع غير في الاستثناء والاستدرك،وأوضح أحكام تقدّم المستثنى وتكراره، وجواز إيلاء إلاّ الجملة الاسميّة، وشرح أحكام غير، وربط بينها وبين إلاّ في حذف المستثنى استخفافًا، كقول العرب:"ليس غير، وليس إلاّ"، ثمّ بيّن أحكام سائر الأدوات[6].

ومن هذا نستنتج بأنّ الباب معنى منطقي لا مجرّد جنس بالمعنى الأرسطي، وأفراد الباب تجمعها صيغة أو مجرى لا صفة فقط كما هو في الجنس[7]، وبهذا المعنى هو عمليّة رياضية، أطلق عليها ابن جنّى "حمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه[8]"، والباب بمفهوم الحاج صالح"اعتبار شيء بشيء"، وبالمفهوم العلمي الحديث هو"تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدّي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع عناصرها، وهذه البنية يستنبطها المحلل بهذا العمل، وهذا الإجراء بالذّات"[9]، ويمكن أن نمثّل للباب بهذا الشّكل البسيط المتمثّل في باب(مفعل) ومثاله مفعل: مَـ كْـ تَـ بْ

---

[1] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص318.

[2] - ينظر: المرجع السابق، ص318.

[3] - المرجع نفسه، ص 318.

[4] - ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير: حسين خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2015م، ص152.

[5] - المرجع نفسه، ص152.

[6] - ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير ، ص152.

[7] - الاتّجاه التّوافقي، ص141.

[8] - الخصائص، ج1، ص213.

[9] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ، ص،318.

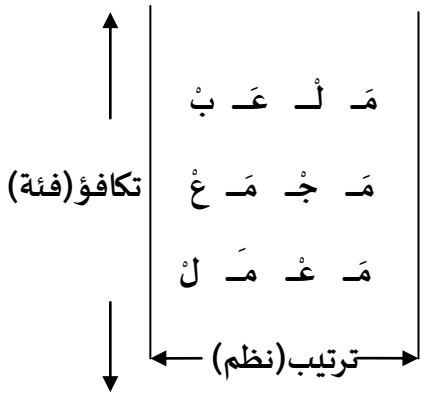

فهذه فئة اسم المكان الثّلاثي أي باب مَفْعَلْ(مثاله مَفْعَل):

تكافؤ ⟵ فئة+ ترتيب(أو نظم)= فئة اسم المكان- باب مَفْعَل ومثاله مَفْعَل.

ويعتبر الحاج صالح مفهوم وزن الكلمة ليس معروفًا عند اللّسانيين الغربيين، وإن تعرّف عليه بعضهم فعن طريق المستشرقين عن بنية العربيّة، وقد أخذ هؤلاء ذلك عن النّحاة العرب، أمّا من درس النّحو العربي التّقليدي فهو غالبًا يجهل أمرين اثنين هامّين:

أ- أنّ مفهوم المثال مفهوم منطقي رياضي محض، وهذا مخالف تمامًا للمنطق غير الرّياضي(غير اللّوجسطيقي).

ب- المثال غير منحصر في مستوى المفردات(الأوزان الصّرفية)، بل يتجاوزها إلى التّركيب الّذي له مُثله وليست التّرتيبات المختلفة(فعل فاعل مفعول)،(مبتدأ خبر) كما يعتقد الحسوبيون، بل هي مُثل أكثر تجريدًا، فللجمل المفيدة بُنى لا تتمثّل في ترتيب عناصرها، بل في مثال اعتباري يحصل في مستوى أعلى من التّجريد الإنشائي[1].

[1] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ص320-321.